Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصاد

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم الاقتصادية**

**تخصص : اقتصاد بنكي ونقدي**

**بعنوان:**

# مساهمة الاستثمار في تحسين مستوى التشغيل في الجزائر

**من إعداد الطالبة :**

- مجدول الجوهر

**تحت إشراف :**

د: مرزوق فريدة

**لجنة المناقشة:**

| اسم ولقب الاستاذ | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| د ساعو باية | أستاذ | جامعة البويرة | رئيسا |
| د مرزوق فريدة | أستاذ محاضر-أ- | جامعة البويرة | مشرفا |
| د جاودي حورية | أستاذ محاضر –ب- | جامعة البويرة | مناقشا |

**السنة الجامعية:** 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكرا و عرفان

## بسم الله الرحمن الرحيم

« قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ»

سورة هود الآية 88

الشكر لله ربي العالمين الذي خلق الهدى وسدد الخطى وأنعم علينا من نعم كانت خير عون لي في إنجاز هذا العمل، كما أتقدم بأعز شكري وخالص تقديري إلى كل من مد يد العون والمساعدة وفي مقدمتهم الدكتورة مرزوق فريدة التي لم تبخل عليا بتوجيهاتها ووقتها وتواضعها في المعاملة فكانت نعم المشرفة .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الدكتورة ساعو باية بصفتها رئيسا و الدكتورة جاودي حورية بصفتها ممتحننا على ما قدموه لي من توجيهات وتصويبات .

كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

# اهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حبا و رضا و امتنانا على البدء و الختام.

"و آخر دعواهم الحمد لله رب االعالمين"

بداية لم تكن الرحلة قصيرة و لا طريقا مليئا بالتسهيلات و لكني فعلتها فالحمد لله حمدا كثيرا.

في البداية أهدي نفسي الطموحة التي صبرت و جاهدت من أجل الوصول إلى هذا النجاح الكبير.

أهدي نجاحي و تخرجي إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى معلمتي الأولى، إلى من غرست فيا حب العلم و المعرفة إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب و الحنان، إلى من أضاءت دربي في الليالي المظلمة، إلى من سهرت و كافحت من أجلي، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى داعم الأول و المكان الذي استمد منه قوتي" أمي الغالية".

إلى من علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة، إلى ذلك الرجل العظيم الذي شجعني دائما للوصول إلى طموحاتي و أحلامي، و الذي يبذل كل ما بوسعه من أجلنا و لم يبخل علينا يوما من الأيام، والدي العزيز ملهمي و سندي الأول الذي دعمي بلا حدود و أعطاني بلا مقابل و لا تفكير، ها أنا اليوم أتممت وعدي لك و أهديته لك.

إلى من راهنوا على نجاحتي و الذين دائما يذكروني بمدى قوتي و الذين يؤمنون بشجاعتي مهما ضعفت إلى خيرة أيامي إلى قرة عينيي و إلى من كانوا جزءا من هذا الانتصار الكبير إخوتي.

إلى الجندي المجهول، إلى من ساندني بكل ضعف و أزاح عني طريق المتاعب ممهدا لي الطريق الخالي من العثرات إلى رفيق دربي و قرة عيني الذي غمرني بالحب إلى سندي الثاني و شريك حياتي.

كما لا أنسى من كان لها الفضل في إخراج البحث في صورته النهائية و الحرص دوما على توجيهي و إفادتي و كانت بالفعل قدوة لي في العمل و الإصدار الأستاذة الفاضلة د. مرزوق فريدة.

إلى زميلتي التي ساعدتني في كتابة المذكرة ميلودي نجاة وفقها الله و رعاها.

إلى رفقاء دربي ، إلى أصدقاء الرحلة و النجاح، إلى الذين أمدوني بالقوة و الذين دعموني في الأوقات الصعبة، إلى الذين أحسست بجانبهم بطعم الصداقة و الأخوة الحقيقية.

إلى كل من ساهم و له الفضل بالمساعدة بطريقة أو بأخرى في مسيرتي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

# الفهرس

# الفهرس

العنوان ..... الصفحة
تشكرات
قائمة الجدول
قائمة الأشكال
المقدمة العامة ..... أ
الفصل الأول : الإطار النظري حول الاستثمار المحلي والتشغيل ..... 1
تمهيد ..... 1
المبحث الأول : عرض مفاهيم حول الاستثمار المحلي ..... 2
المطلب الأول : مفهوم الاستثمار المحلي ومميزاته وحوافزه ..... 2
المطلب الثاني : أدوات ومبادئ الاستثمار ..... 5
المطلب الثالث : أنواع وأشكال وخصائص الاستثمار المحلي ..... 10
المطلب الرابع : محددات وعوامل المؤثرة في الاستثمار ..... 15
المطلب الخامس : أهداف وأهمية الاستثمار المحلي ..... 22
المبحث الثاني : مناخ الاستثمار وعوائده ومعوقاته ..... 25
المطلب الأول : مفهوم مناخ الاستثمار وسياسته ..... 25
المطلب الثاني : الاستثمار حسب النظريات الاقتصادية ..... 27
المطلب الثالث : عناصر مناخ الاستثمار ومقومات نجاحه ..... 30
المطلب الرابع : عوائد الاستثمار و مخاطره ..... 31
المطلب الخامس : معوقات الاستثمار ..... 33
المبحث الثالث : مفاهيم حول التشغيل ..... 35
المطلب الأول : تعريف التشغيل ..... 35
المطلب الثاني : مفهوم البطالة ..... 36
المطلب الثالث: أبعاد و أهداف سياسة التشغيل ..... 39
المطلب الرابع : مبادئ سياسة التشغيل ..... 40
المطلب الخامس : أنواع سياسة التشغيل ..... 41
خلاصة الفصل ..... 42
الفصل الثاني : واقع الاستثمار المحلي ووضعية التشغيل في الجزائر ..... 43
تمهيد ..... 43

المبحث الأول : واقع المناخ الاستثماري في الجزائر ..... 44
المطلب الأول: السياسة العامة للاستثمار و الهدف من قوانينه ..... 44
المطلب الثاني : الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر ..... 45
المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار ..... 53
المطلب الرابع : دراسة تحليلية لواقع الاستثمار في الجزائر ..... 63
المطلب الخامس : عوائق الاستثمار في الجزائر ..... 69
المبحث الثاني : وضعية التشغيل في الجزائر ..... 71
المطلب الأول : أهم محطات سياسة التشغيل في الجزائر ..... 71
المطلب الثاني : أهم برامج التشغيل المرافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ..... 76
المطلب الثالث : خصائص سوق العمل في الجزائر وواقعه ..... 79
المطلب الرابع : تحديات ، معوقات وآفاق و نتائج سياسة التشغيل ..... 81
المطلب الخامس : فواعل وعوامل تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر ..... 82
المبحث الثالث : مساهمة الاستثمار المحلي في خلق فرص الشغل في الجزائر ..... 84
المطلب الأول: تطور مستوى التشغيل من خلال المشروعات
الاستثمارية في الجزائر (2010-2019) ..... 84
المطلب الثاني : واقع القوى العاملة غير المشتغلة في الجزائر ( البطالين ) ..... 86
المطلب الثالث : توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية المحلية حسب القطاعات الاقتصادية
خلال الفترة 2010-2019 ..... 86
المطلب الرابع: حجم التشغيل في كل المشاريع الوطنية والمشاريع الأجنبية ..... 87
خلاصة الفصل ..... 89
الخاتمة ..... 91

# قائمة الاشكال

# والجداول

# قائمة الأشكال


| الرقم | الـعنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مفهوم الاستثمار | 4 |
| 02 | أنواع وأدوات الاستثمار | 8 |
| 03 | أنواع الاستثمار | 12 |
| 04 | منحنى الطلب الاستثماري | 16 |
| 05 | حجم الاستثمارات والدخل القومي | 17 |
| 06 | أهداف الاستثمار | 24 |
| 07 | مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار | 26 |
| 08 | المفهوم الرسمي للبطالة | 38 |
| 09 | ايضاح من هم العاطلون عن العمل | 39 |
| 10 | الاستثمارات بمليون دينار جزائري حسب القطاع 2002-2018 | 64 |
| 11 | التشغيل حسب القطاع | 66 |
| 12 | مناصب الشغل حسب النشاط الاقتصادي | 67 |

# قائمة الجداول


| الرقم | الـعـنـوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | محدد الاستثمار. | 21 |
| 02 | المؤسسات المنشئة من طرف Ansej حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2010-2019. | 55 |
| 03 | مساهمة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في مناصب الشغل. | 65 |
| 04 | حصيلة القروض الممنوحة من طرف ANGEM منذ تأسيسها إلى غاية 2020/09/30. | 85 |
| 05 | عدد المناصب التي استحدثتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM. | 60 |
| 06 | مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة Cnac في استحداث مناصب الشغل. | 61 |
| 07 | ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة 2018م حسب قطاع النشاط . | 62 |
| 08 | تطور نسبة التشغيل في الجزائر في الفترة 2010-2019. | 63 |
| 09 | واقع الاستثمار المحلي والأجنبي بالجزائر 2002-2019. | 64 |
| 10 | توزيع الاستثمار المحلي حسب النشاطات الاقتصادية 2012-2017. | 65 |
| 11 | مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار. | 66 |
| 12 | تطور نسبة البطالة. | 84 |
| 13 | عدد السكان النشطين والمشتغلين خلال الفترة 2010-2019. | 85 |
| 14 | معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 | 86 |
| 15 | فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات المحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019. | 87 |
| 16 | العمالة المنشأة من المشاريع الوطنية و الاجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2019. | 88 |

# المقدمة

## مقدمة:

تقاس درجة نمو دولة في العالم من خلال تطور القطاعات المختلفة التي يتكون منها اقتصادها الوطني، ولا يمكن أن يحدث هذا التطور إلا عند وجود عوامل اقتصادية و اجتماعية مختلفة و يمكن الاستفادة منها و باعتبار الاستثمار المحلي هو المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية، و المحدد الرئيسي لتطور النشاط الاقتصادي لأي دولة، فهو يساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد و تحسينها حيث يعمل على توليد فرص العمل، و لهذه الأسباب و أخرى تم التركيز على الاستثمار باعتباره أحد البدائل الأساسية التي وضعت للتمويل من أجل النهوض بالمجتمعات و تحقيق التنمية المحلية فيها و توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل.

إن الاستثمار المحلي و ما يحمله من دلالات ترمي في مجملها إلى تثمين الموارد المتاحة محليا واستخدامها بطريقة عقلانية تضمن لصاحبها عوائد مادية على المدى القصير و الطويل، و نظرا لأهميته و فعاليته في النهوض باقتصاديات الدول لما يحققه من الزيادة في الطاقة الإنتاجية و استغلال للموارد البشرية، إلا أن إدارة و توجيه الاستثمارات الوجهة المناسبة لخدمة التنمية في مختلف مجالاتها يعد الأهم لذلك أصبح الاستثمار من الانشغالات الكبرى للحكومات و واضعي السياسات الاقتصادية في مختلف الدول لما له من أهمية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني و تحسين ظروف العيش.

فالجزائر و كغيرها من باقي الدول لازالت تبحث عن سبل بعث و تنشيط الاستثمار من خلال الجهود المبذولة، سواء كانت جهودا قانونية تنظيمية أو مؤسساتية بنائية في إطار ما يسمى بسياسة الاستثمار، و بتتبع كرونولوجي، نجد الاستثمار في الجزائر قد قطع أشواطا و إن كان على المستوى النظري حيث شهد هذا الأخير ترسانة قانونية عرفت تعديلات جمة ترمي مجملها إلى إحداث تغيير ملموس في التنمية و خلق ثروة بديلة لما هو معتمد عليه منذ عقود.

من جهة أخرى، وضعية التشغيل في الجزائر تواجه تحديات كبيرة نتيجة للبطالة ونقص الوظائف المناسبة، وهذا يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع بشكل عام. لحل هذه المشكلة تعمل الحكومة على تعزيز القدرات والمهارات اللازمة للشباب، وتشجع الشركات على خلق فرص عمل جديدة وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في إنشاء وتوسيع المشاريع .

شهدت الجزائر إصلاحات تنموية مست مختلف القطاعات، كان السبب ورائها البحث عن سياسة محلية نابعة عن احتياجات مواطنيها، سخرت من أجلها جهودا معتبرة ترمي في مجملها إلى تثمين الموارد المتاحة محليا و استثمارها بطريقة تحقق من خلالها أهدافها و غاياتها.

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة فيما يلي:

إلى أي مدى يساهم الاستثمار المحلي في تحسين مستوى التشغيل في الجزائر؟

و للإجابة على إشكال الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار المحلي؟
- ما المقصود بالتشغيل و سياسته؟
- كيف يؤثر الاستثمار المحلي على نسب التشغيل؟
- هل توجد علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار المحلي و نسب التشغيل؟

كما تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- يؤثر الاستثمار المحلي على نسب التشغيل في الجزائر .
- توجد علاقة مباشرة بين الاستثمار المحلي ونسب التشغيل في الجزائر .
- توجد علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار المحلي ونسب التشغيل .

## 1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لدور الاستثمار المحلي في تحسين مستوى التشغيل في الجزائر، من خلال تحقيق التنمية الشاملة و المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق توفير مناصب الشغل في ظل مقومات و مميزات الاقتصاد الجزائري، و إجراءات سياسات التشغيل.

## 2- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار مدى وجود علاقة بين الاستثمار المحلي و نسب التشغيل، بالإضافة إلى أثر الاستثمار المحلي على نسب التشغيل خلال الفترة 1991 - 2019.

## 3- حدود الدراسة:

تمثل الحدود الموضوعية في أثر الاستثمار المحلي على نسب التشغيل، أما الحدود المكانية فهي دراسة تطور نسب الاستثمار المحلي و نسب التشغيل في الجزائر، أما الحدود الزمنية للدراسة فشملت فترة 1991- 2019.

## 4- الدراسات السابقة:

أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة نجد:

* دراسة علي شريطي وكمال رزيق (2020) بعنوان أثر الإنفاق الاستثماري على معدلات التشغيل في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق الاستثماري على حجم التشغيل في الجزائر، من خلال تحليل و تقييم القضايا النظرية المتعلقة بالإنفاق الاستثماري و علاقته بالتشغيل في ظل البرامج الخماسية، هذا باستخدام الأساليب القياسية باستخدام برنامج SPSS 22، حيث تظهر الدراسة وجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق الاستثماري و حجم التشغيل، و هذا يعني أنه كلما تغيرت قيمة الاستثمار بمقدار مليون دينار جزائري فإن ذلك سيؤثر بزيادة مناصب الشغل بمقدار (0.071).

* دراسة (أسماء سفاري، 2019). بعنوان أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على التشغيل في الجزائر ، دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017 ، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي .

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة وضع نموذج قياسي يوضح مدى استجابة بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في (الاستثمار المحلي، الإنفاق الحكومي، التضخم، إجمالي الناتج الداخلي) أثر التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2017، بالاعتماد على طريقة التكامل المشترك باستخدام برنامج Eviews 10 حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي و التشغيل، و علاقة سلبية بين التضخم و التشغيل في الجزائر و هو عكس افتراض النظرية الاقتصادية، أما النموذج المناسب الذي يربط التشغيل في الجزائر بالمتغيرات المستقلة في الفترة المدروسة هو الانفاق الحكومي و التضخم (المستوى العام للأسعار).

* دراسة (Malik Danish et Samia, 2013 ) ، بعنوان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف في باكستان ، تحليل التكامل المشترك ، مجلة The Pakistan Development Review.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التوظيف في باكستان، و هذا في النطاق الزمني للبيانات هو 1970 – 2011. المتغيرات في الدراسة هي مستوى التوظيف و الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تستخدم الدراسة نهج جوهاسنون للتكامل المشترك لتحليل العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات التابعة و المستقلة، و قد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة طويلة الأمد.

## 6 –دوافع اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا للموضوع لانشغالنا الكبير بموضوع الاستثمار، البطالة و التشغيل، إذ يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في كل تنمية اقتصادية، كما تعتبر البطالة مشكلة جوهرية تعاني منها جميع الدول و تحاول التقليل منها و الحد من آثارها و خطورتها.

كما يعود أيضا سبب اختيارنا للموضوع، رغبة منا في التوسع في معارفنا الخاصة بالاستثمار و البطالة و الاطلاع على حقائق جديرة بالدراسة.

## 7 –صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال بحثنا نحصرها فيما يلي:

- نقص المراجع التي تناولت موضوع سياسات التشغيل و واقعها في الاقتصاد الجزائري.
- تباين البيانات و الإحصائيات و اختلافها من مصدر لآخر.
- عدم و جود احصائيات جديدة فيما يخص مشاريع الاستثمار و عدد مناصب العمل المحققة( العمومية، المحلية و الخاصة) و عدد مناصب الشغل المحققة فيها.
- التأخر الكبير في مسايرة الأحداث لبعض المواقع الالكترونية الرسمية المصدرة للأرقام و الإحصائيات.
- غياب المعطيات الاحصائية الدقيقة على سوق العمل والاستثمار في الجزائر في ظل نظام معلومات غير فعال .

## 8 –هيكل الدراسة:

أما فيما يخص هيكلة الدراسة قمنا بتناول الموضوع في فصلين: حيث تناو لنا في الفصل الأول الإطار النظري حول الاستثمار المحلي و التشغيل، تطرقنا فيه إلى الاستثمار المحلي بمفهومه العام و أنواعه و أشكاله و خصائصه و محدداته و أنواعه و أهميته و معوقاته و العوامل المؤثرة فيه، كما تطرقنا إلى التشغيل بمفهومه العام و أبعاده و أهدافه و مبادئه و أنواعه.

أما الفصل الثاني خصص لدراسة واقع الاستثمار المحلي في الجزائر ومساهمته في خلق فرص التشغيل.

## 9 – منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي و الذي يتناسب و الدراسة عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من الاستثمار المحلي و القوى العاملة الجزائرية بالإضافة إلى معالجتنا لتطورات الاستثمار و التشغيل في الجزائر.

# الفصل

# الأول

**تمهيد :**

يعتبر الاستثمار المحلي و التشغيل جزءا هاما من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في أي بلد. يهدف الاستثمار المحلي إلى جذب الاستثمارات إلى الداخل من أجل تعزيز النمو الاقتصادي و خلق فرص العمل، بينما يهدف التشغيل إلى توظيف العمالة المحلية و تطوير مهاراتها لتحقيق التنمية المستدامة.

من النواحي النظرية، تعتمد فعالية الاستثمار المحلي و التشغيل في عدة عوامل منها:

**1- بيئة الأعمال:** يجب أن تكون بيئة الأعمال في البلد مشجعة للاستثمار، من خلال وضع سياسات و تشريعات تحفز الشركات المحلية و الأجنبية على الاستثمار و تشجيع الشراكات بين القطاع الحكومي و الخاص.

**2- التعليم و التدريب:** يجب توفير التعليم و التدريب المناسب للقوى العاملة المحلية لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة و تعزيز قدراتها للمنافسة.

3- **الاستدامة:** يجب أن يكون الاستثمار المحلي و التشغيل مستدامين للمساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المدى البعيد.

بالتالي يمكن القول إن الإطار النظري حول الاستثمار المحلي و التشغيل يركز على كيفية تعزيز الاقتصاد المحلي و تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستثمار و توظيف القوى العاملة المحلية.

## المبحث الأول: عرض مفاهيم حول الاستثمار المحلي.

أجمعت مختلف الدراسات و الأبحاث ذات الطابع الاجتماعي الإنساني على مزورة الاستثمار لأهميته في اقتصاديات الدول، إذ يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد و التنمية في أي مجتمع. لذا فإن كل دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية و الاقتصادية تحرص دائما على تحقيق معدلات عالية و مستمرة من الاستثمار، ذلك أن استمرارية الاستثمار بمعدلات متصاعدة هو وحده الكفيل بتحريك عجلة النمو و تحقيق أهداف المجتمع و طموحاته الاقتصادية و الاجتماعية، في إطار سياسة عامة واضحة المعالم، يقوم على عاتقها تنظيم و ضبط الاستثمار و توجيهه وفق المسار التنموي الصحيح.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المحلي و مميزاته و حوافزه.

لتعريف الاستثمار المحلي يقتضي الأمر تعريف الاستثمار بصفة عامة و ذلك باعتباره مصطلح سابق لمفهوم الاستثمار المحلي .[1]

#### 1- تعريف الاستثمار :

يقصد بالاستثمار تلك العملية التي من خلالها يتم توظيف رؤوس الأموال إما مباشرة من أجل اقتناء الآلات و المعدات و المواد الأولية، أو بصفة غير مباشرة كشراء الأسهم و السندات، فهو بذلك يشير إلى توظيف رؤوس الأموال المدخرة لتنشيط مشروع اقتصادي معين، يعود بالمنفعة المادية على صاحب المشروع أي المستثمر و المجتمع معا، و يؤثر بشكل إيجابي على عملية التنمية[2].

الاستثمار هو التنمية بالموارد التي تستخدم في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار[3]. كما عرفه المشرع الجزائري على أنه" اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة"[4].

كما يعتبر مصطلح الاستثمار من الجانب الاقتصادي عن تخصيص رأس مال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى تكوين رأس مال عيني جديد، و الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية[5].

و من خلال هذا التعريف نجد الاستثمار يلعب دور المحرك و المشغل لمجموع الموارد المدخرة بشكل يضمن ديمومتها و تنميتها، لذلك فإن مصطلح الاستثمار شديد الصلة بمصطلح التنمية، حيث نجد تعريفه في

---

[1] - بلقرار طيب، حفاف، **دور آليات التسويق المحلي في دعم فرص الاستثمار المحلي في دعم فرص الاستثمار المحلي في الجزائر**، ولاية تيسمسيلت نموجا، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشلف،2021، المجلد 6 العدد 02 ص 3.

[2]- مجادي رضوان، **سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث و الدراسات، العدد 12، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، ص20.

[3] - Abdellah Boughaba, analyse es évaluation de projets, berti édition en paris,1999, p 07 .

[4] - الأمر رقم 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47، المؤرخ في 20 أوت 2001ن الجزائر.

[5] - Ibrahim ngouhowo, **les investissement direct étrangers en Afrique central-attractivité et effets économique** .

الفقه الإسلامي يراد به النماء، الاستمناء، التنمية، و كلها مصطلحات ترمي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع و تحسين ظروف معيشته.

فالحديث عن الاستثمار يقتضي منا تحديد نطاقه، ذلك أنه غير ثابت في معناه حيث أنه يتغير حسب الإدارة المعنية به أو حسب الأشخاص القائمين عليه، فنجد هناك استثمارا أجنبيا يشرف عليه أشخاص أو مؤسسات أجنبية، كما نجد هناك استثمارا محليا (وطني)، غير أن مصطلح المحلي في بحثنا هذا إنما يراد به ذلك الاستثمار الذي يكون للجماعات المحلية دورا بارزا فيه، ذلك لارتباطه بأحد أقاليم الدولة ككل.

و الاستثمار كعملية ديناميكية، تحتاج إلى تأطير و تنظيم محكم. يؤدي الغرض المطلوب منه، حيث لابد من سياسة عامة ترسم من خلا لها الخطوط العريضة للعمل التنموي، أي ما يصطلح عليه بالاستثمار المحلي و الذي يعبر عن زيادة و إضافة جديدة في ثروة المجتمع المحلي، كإقامة المصانع و المباني و الطرق باستخدام رأس مال محلي و غيرها من المشاريع التي تعد توسيع للرصيد الاقتصادي للمجتمع[1].

كما أنه يعتبر نتاجا لعملية توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية المحلية للمجتمع المحلي و زيادة رفاهيته[2].

## 2- تعريف الاستثمار المحلي:

يقصد الاستثمار المحلي تلك العملية المنظمة و المخططة تهدف إلى استغلال و استثمار فعال للموارد و الأموال أصلا في تحقيق القيمة المضافة و المردودية في التنمية و تحقيق العائدات في المستقبل.

كما تم تعريفه على أنه: يشمل جميع مجالات الاستثمارات المحلية، و جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي و بغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة. و بناء على ذلك يعتبر استثمارا محليا جميع الأموال المستثمرة داخل التراب الوطني من قبل المقيمين سواء مؤسسات أو أفراد أو أيا كانت أداة الاستثمار المستخدمة، عقار، أوراق مالية، ذهب عملات أجنبية[3].

و يمكن تعريفه على أنه: كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت و لكن بمبلغ إجمالي من النفقات الأولية[4].

يقصد به ذلك تلك العملية التي من خلالها يتم توظيف رؤوس الأموال في مشاريع على المستوى المحلي، و لفائدة المجتمع المحلي، و مثال ذلك إنجاز مشاريع شق الطرق، توصيل مياه الشرب، الربط بشبكة

---

[1]- بلكعبيات مراد ، **منح الامتيازات للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري** – رسالة دكتوراه – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2011، ص15.

[2]- محمد غانم، الاستثمار في الاقتصاد السياسي و الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010، ص44.

[3]- برج راسوطة ريمة، رابح بوعراب، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي**، – دراسة قياسية – مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، جامعة الجزائر 3، 2020، ص1691.

[4]- أسماء دردور، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020**، باستخدام نموذج، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 01، جامعة أم البواقي 2022، ص53.

الصرف الصحي، بالإضافة إلى مشاريع البناء و الإسكان و التنمية الاجتماعية في ميادين التعليم و الصحة المواصلات، و كذا دعم مختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في المجال الاقتصادي محليا[1].

والاستثمارات المحلية تمثل جميع الفرص المتاحة لغرض الاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن الأداة المستعلمة كالعقارات، الأوراق المالية و المشاريع التجارية. و يكمن تعريف الاستثمار المحلي كذلك على أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى أدوات الإنتاج الموجودة ففي المجتمع، سواء عن طريق إقامة مشاريع قائمة على المستوى المحلي.

**الشكل رقم 1: يوضح مفهوم الاستثمار.**

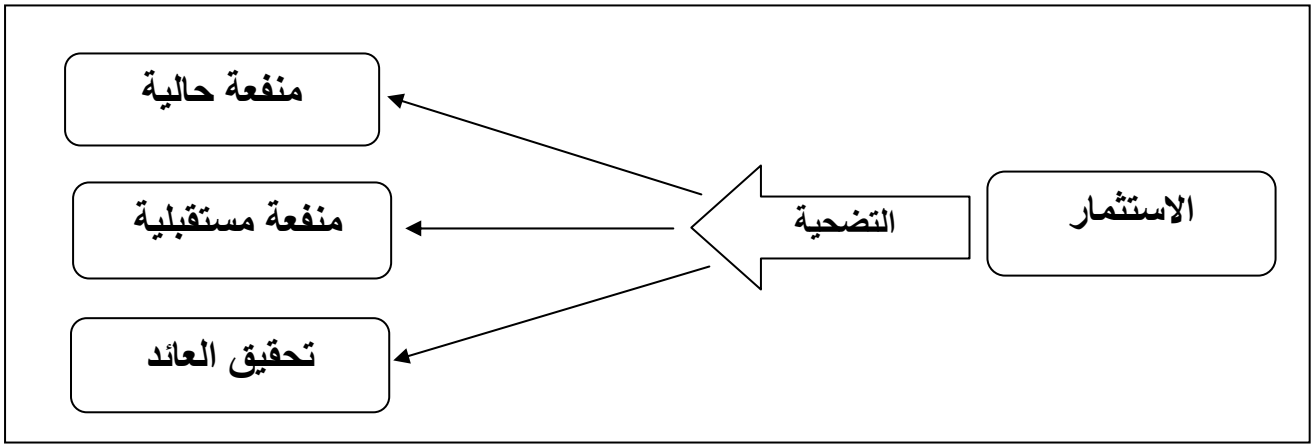


**المصدر:** مروان شموط و كانجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2008، ص07.

## 3- مميزات الاستثمار المحلي و حوافزه:

للاستثمار عدة مميزات و حوافز تمنحها الدولة إياه بهدف تشجيعه، و يمكن تلخيص هه المميزات فيما يلي[2]:

### أ- مميزات الاستثمار المحلي:

- الاعتماد على المستلزمات و الخدمات اللازمة لإنتاج من الأسواق المالية، و قلة احتياجاتها لاستيراد خامات و مستلزمات الانتاج من الخارج.
- الارتباط الوثيق بين المجتمع المحلي و التسويق.
- القدرة الكبيرة على الانتشار الجغرافي بين المدن و القرى.

### ب - حوافز الاستثمار المحلي:

[1]- بلفرار الطيب، حفاف سعاد، المرجع السابق، ص 03.

[2]- شلابي نعيمة، **دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية**، دراسة حالة الجزائر كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد 02، جامعة المدية، 2012، ص08

تعتبر الحوافز تلك الميزة الاقتصادية القابلة للتقدير بقيمة نقدية تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها، و يتم تحديدها وفقا لمعيار موضعي أو جغرافي، كأن توجه الدولة الاستثمارات إلى مجالات لتنمية مناطق معينة و بالتالي تأتي هذه الحوافز لتحقيق هذه الأهداف[1].

في حين توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد و المؤسسات لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار، بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافز لمن لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها[2]:

- توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى الأفراد و المؤسسات.
- ضرورة توفر المناخ الاجتماعي و السياسي الملائم لعمليات الاستثمار و ذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان.
- خلق قوانين و تشريعات تنظم و تشجع عمليات الاستثمار و تحفز المستثمرين و تحمي حقوقهم، سواء كانوا محليين أو أجانب، و تنظم المعاملات في الأسواق المالية.
- توفر سوق مالي كفء و فعال يوفر المكان و الزمان المناسبين.
- كما يحتاج الاستثمار المحلي إلى جملة من الحوافز لجلب المستثمرين مثل المعلومات المبينة على أساس التنبؤ بالأوضاع المستقبلية في مجال الشؤون العالمية و الشؤون الاقتصادية المحلية، مثل التوقعات بشأن معدلات التضخم و أسعار الفائدة و المعروض من النقود، أما بالنسبة للصناعات المختلفة يحتاج المستثمر لمعلومات عن معدل النمو المتوقع لكل منها.
- ضرورة توفير بنية تحتية لكي يكون ناجحا وتمثل له الأرضية التي ستقام عليها و هذه الأرضية تتمثل في مثلا:

- توفير معلومات حول السوق أو التكنولوجيا أو الإنتاج و مستلزماته البشرية و المادية.
- توفير مؤشرات حول مناخ الاستثمار وذلك بتوفير معلومات عن القوانين و التشريعيات السارية والحوافز و الفوائد المادية البنية التحتية (النقل، الطاقة، المواصلات).

## المطلب الثاني: أدوات و مبادئ الاستثمار

يعتبر الاستثمار أهم الوسائل لتطوير نشاطات الدولة و الحصول على العائد و الربح، و سنتطرق في مطالبنا إلى دراسة أدوات الاستثمار و مبادئه.

### I. أدوات الاستثمار:

يقصد بأداة الاستثمار، ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر، مقابل المبلغ الذي يستثمره، و هناك عدة أدوات للاستثمار متاحة في المجالات الاستثمارية، و هي كما يلي[1]:

[1]- حاج قويدر عبد الهادي، فودوا محمد، **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودورها في دعم وتحفيز الاستثمار على المستوى المحلي**، دراسة حالة ولاية أدرار، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 14، العدد 3، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021.

[2]- شلابي نعيمة، المرجع السابق ص: 03.

## 1- الأوراق المالية:

تعتبر الأوراق المالية من أهم و أبرز أدوات الاستثمار، لما تتميز به من امتيازات هامة للمستثمر، لا تتوفر في أدوات أخرى للاستثمار، و للأوراق المالية عدة أصناف تختلف عن بعضها حسب معايير و مقاييس مختلفة.

- حسب معيار الحقوق التي تعود لحاملها، منها ما هو أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها المختلفة، كالأسهم العادية و الممتازة، و منها ما هو أدوات دين مثل السندات، و الأوراق التجارية و غيرها.
- أما من حيث معيار الدخل المتوقع من كل ورقة مالية، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالأسهم التي يتغير دخلها من سنة إلى أخرى.
- في حين هناك أوراق مالية أخرى كالسندات التي تكون مداخيلها ثابتة و محددة بنسبة ثابتة من قيمتها الاسمية.
- كما تختلف أيضا الأوراق المالية من حيث درجة الأمان التي توفرها بالنسبة لحاملها، إذ نلاحظ أن السهم الممتاز يوفر درجة أمان أعلى من السهم العادي، و السند المضمون بعقار مثلا يوفر درجة أمان أكثر نظرا لما يوفر لحامله من حيازة الأصل الحقيقي المرهون لصاحب السند، في حالة توقف المدين عن دفع الدين.

## 2- العقارات كأداة الاستثمار:

يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر، كشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي)، و إما بشكل غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري، صادر عن بنك استثماري في مجال العقارات، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى "صناديق الاستثمار" العقارية، و تقوم هذه المؤسسات بشراء سندات تحمل بواسطتها على أموال تستعملها فيما بعد لشراء أراضي أو إنجاز مباني.

## 3- المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار:

إن المشروعات الاقتصادية يمكن اعتبارها من أكثر و أشهر أدوات الاستثمار الحقيقي، منها ما هو صناعي و زراعي و تجاري، و من ثم فإنها تعتمد على أموال حقيقية، كالآلات و المعدات و المباني، و وسائل النقل و العمال و الموظفين، و بالتالي فإن مزج كل هذه العوامل (عوامل الإنتاج) يؤدي إلى " قيمة مضافة".
و تنعكس في شكل زيادة في الناتج الداخلي الخام ( PIB ) للوطن، لهذه الأسباب فإن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع.

---

[1]- بابا عبد القادر، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، وهران، 2010، ص:58.

## 4- العملات الأجنبية كأدوات للاستثمار:

تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية، خاصة في الوقت الحاضر. إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم، و تحتل حيزا كبيرا في عمليات البورصة، فهناك أسواق مالية موجودة في نيويورك، باريس، فرانكفورت و لندن و غيرها.

ومن أهم مميزات سوق العملات الأجنبية أنه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية و سياسية، كعوامل ميزان المدفوعات، القروض الدولية، أسعار الفائدة، ظروف التضخم و الانكماش الاقتصادي، الأحداث السياسية و عامل الغرض و الطلب ...إلخ.

## 5- المعادن النفيسة كأدوات الاستثمار:

لقد أصبحت المعادن النفيسة، كالذهب و الفضة و البلاتين أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي، تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها، عن طريق الشراء و البيع المباشر إيداع الذهب لدى البنوك، من أجل الحصول على أرباح، أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضة، مثلما يحدث في سوق المعاملات الأجنبية.

كما أن أسعار المعادن النفيسة شهدت في الآونة الأخيرة تدهورا حادا بعدما وصلت إلى ذروتها في بداية الثمانينات. ثم انخفض سعرها بعدما ارتفع سعر الدولار. لذا أصبح المستثمرون يفضلون استثمار أموالهم في شراء الدولار. لذا أصبح يتخذ الاستثمار في المعادن صور متعددة أهمها[1]:

- الشراء و البيع المباشر.
- ودائع الذهب التي تودع في البنوك بفوائد منخفضة نسبيا.
- المقايضة أو المبادلة بالذهب على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية.

## 6- صناديق الاستثمار:

صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد، تكونه مؤسسة مالية متخصصة ذات دراية و خبرة في مجال إدارة الاستثمارات (بنك أو شركة استثمار مثلا). و ذلك بقصد تجمع مدخرات الأفراد و من ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة، تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائدا مجزيا، و ضمن مستويات معقولة من المخاطر، كما يعتبر أيضا أداة مالية، يمارس عادة المتاجرة بالأوراق المالية و شراء، كما يعتبر بالمثل تكوين صناديق استثمار عقارية تمارس التجارة بالعقار[2].

و أهم المزايا التي يقدمها صندوق الاستثمار للمدخرين، هي أنه يمنح فرصة مهمة لمن يحوزون على مدخرات، و لا تتوفر لديهم خبرة و دراية بمجال الاستثمارات، على استثمار أموالهم في مجالات مختلفة، مقابل الحصول على عمولة معينة من طرف الخبراء و المحترفين الذين يتولون إدارة هذه الصناديق.

---

[1] - السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دار الفكر العربية، القاهرة، 1977.

[2] - عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، « دراسة تحليلية » ط2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص139.

## 7- المحافظ الاستثمارية:

المحفظة الاستثمارية هي بمثابة أداة مركبة من أدوات الاستثمار، و تتكون من أصلين أو أكثر و تخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة، و هذا الأخير قد يكون مالكا أو قد يكون مأجورا و حينئذ ستتفاوت صلاحيته في إدارتها وفق شروط العقد المبرم بينه و بين المالك أو مالكي المحفظة، و تختلف المحافظ الاستثمارية في تنوع أصولها، كما يمكن أن تكون جميع أصولها حقيقية مثل الذهب، العقار،...إلخ[1].

يمكن أن تكون جميع أصولها مادية كالأسهم و السندات و أدونات الخزينة و الخيارات ...إلخ. في أغلب الأحوال تكون أصول المحفظة من النوع المختلط، أي أنها تجمع الأصول الحقيقية و الأموال المالية معا[2].

**الشكل رقم 02 : أنواع و أدوات الاستثمار**

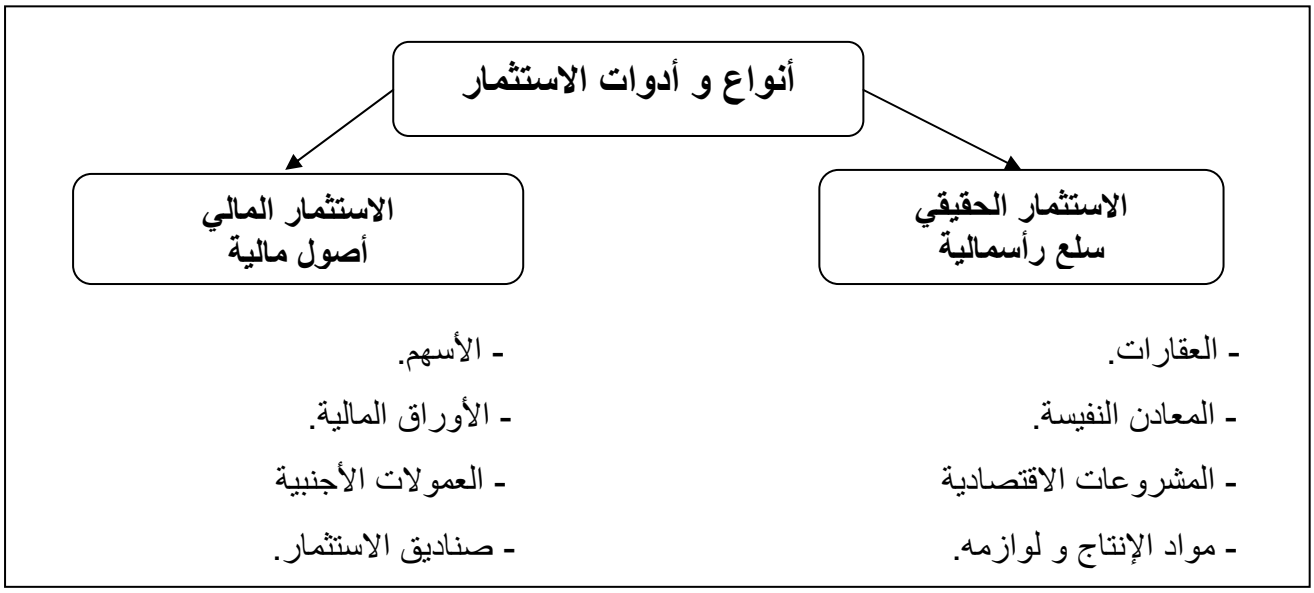


**المصدر**: مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص17.

## II. مبادئ الاستثمار[3]:

على المستثمر أن يراعي في ذلك مجموعة من المبادئ و الأسس عند اتخاذه لقرار الاستثمار، و تتمثل فيما يلي:

**1- مبدأ الاختيار:** يعتبر ركنا من أركان القرار الاستثماري، و نظرا للتعدد المشاريع الاستثمارية و اختلاف درجة مخاطرتها، فإن المستثمر الراشد دائما يبحث عن فرص استثمارية بناء على ما لديه من مدخرات، بحيث تقوم هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا ما يلي:

[1] - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 139.

[2] - محمد صالح الحناوي، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية** ، ط2 ، دار الجامعية، مصر، 1977، ص02.

[3] - منير ابراهيم هندي، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، منشأة المعارف للتوزيع، مصر، 1999، ص25.

- تحليل البدائل المتاحة التحليل الاستثماري.
- الموازنة بين المبادئ على ضوء نتائج التحليل.
- اختيار البديل الملائم حسب المعايير و العوامل التي تعبر عن رغبته.

**2- مبدأ الخبرة و التأهيل:** إن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية و خبرة قد لا تتوفر لكل الفئات، إنما توجد في فئة الأفراد من لديه فوائض نقدية راغبين في استثمارها، و لا يوجد الخبرة الكافية لاختيار الأداة الاستثمارية المناسبة و يدعون المستثمرين بالمزج و بالمقابل توجد فئة المستثمرين المحترفين المتمتعين بها تؤهلهم لاتخاذ القرار الاستثماري[1].

**3- مبدأ الملائمة:** بعد اختيار المجالات الاستثمارية و أدواتها و ما يلائم رغبات و ميول المستثمر و كذا دخله و حالته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات و الميول حيث لكل مستثمر درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره و التي يكشفها التحليل الأساسي و هي[2]:

يسترشد المستثمر في تطبيقه لمنحنى تفصيله الخاص، الذي يتحدد بمجموعة من العوامل منها:

- العمر، الوظيفة، مستوى الدخل، الحالة الاجتماعية و الصحية.
- معدل العائد على الاستثمار.
- درجات المخاطر التي يتصف بها الاستثمار.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.
- الموجودات و المطلوبات و يتم تحقيق المقايضة بين عنصري العائد و المخاطرة لتحقيق اقصى عائد على الاستثمار.

**4- مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:** يهدف كل مستثمر لتحقيق عائد على استثمار، وللتحقيق العائد يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري بموجب معدل خصم يعادل العائد المستهدف للوصول للقيمة الحالية لهذه التدفقات، إن كان صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة موجبا، يعتبر الاستثمار مجديا أما إذا كان سالب يعتبر غير مجد[3].

لا يمكن للمستثمر تحقيق العائد على استثماراته إلا بتحقيق شرطيين فالأول تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة، و الثاني أن تكون مؤكدة تماما من حيث التوقيت، أي خلل يكون في الشرطين بسبب حالة عدم التأكد ينعكس ضمنا على العائد، ينشأ عن ذلك مخاطر يمكن تصنيفها في نوعين: النوع الأول متمثل في المخاطر السوقية أو العادية و هي مرتبطة بظروف السوق المالي، الظروف الاقتصادية الشاملة. و الثاني متمثل في المخاطر غير سوقية أو غير العادية وهي مرتفعة كما أنها تحدث في

---

[1] - حسين ابراهيم بلوط، **إدارة المشاريع ودراسة جداولها الاقتصادية**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص348.

[2] - زيان رمضان، **مبادئ الاستثمار**، دار وائل للنشر، مصر، 1996، ص:230.

[3] - طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار** ، دار المستقبل، عمان، 1997، ص29.

ظروف استثنائية غير منتظمة مما يجعل التنبؤ بها صعب و يمكن التخفيض من آثارها عن طريق تنويع الأدوات الاستثمارية.

## المطلب الثالث: أنواع و أشكال و خصائص الاستثمار المحلي.

### I. أنواع الاستثمار المحلي.

الاستثمار المحلي عدة أنواع أو تصنيفات نظرا لأهميتها الكبرى:

**1- من حيث الطبيعة القانونية[1]: و** هي ثلاثة أنواع:

**أ - استثمارات عمومية:** و هي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة و لتحقيق حاجيات المصلحة العامة تمثل استثمارات المخصصة لحماية البيئة.

**ب – الاستثمارات الخاصة:** و يتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، و هي تنجز من طرف إفراد المؤسسات الخاصة.

**ج- الاستثمار المختلط:** و هي استثمار تقوم بدمج القطاع العمومي و الخاص، لإقامة مشاريع الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة. و لها أهمية تقوي انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأس مالها الخاص.

**2- من حيث المدة الزمنية[2]:** و تصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاثة أصناف هي:

**أ – استثمارات قصيرة الأجل:** تكون مدة التوظيف في هذا النوع و مدة الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة، كأن يقوم المستثمر بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو يقوم بشراء أذونات الخزينة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، تهدف هذه الاستثمارات إلى توافر السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض الفوائد، و وهي تتميز بتوافر السوق لتداولها، و تمييز أيضا بسهولة تحويلها إلى نقدية بسرعة.

**ب- استثمارات متوسطة الأجل:** تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق، حيث قد تصل إلى 5 سنوات. و مثالها أن يقوم شخص ما بإيداع مبلغ من المال في المصرف لمدة 5 سنوات أو أن يقوم بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن 5 سنوات أو استئجار أصل ما و تشغيله ضمن المدة المذكورة.

**ت- استثمارات طويلة الأجل:** تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات، فقد تتصل إلى 15 سنة أو أكثر و مثال هذا النزع من الاستثمارات، تأسيس المشروعات و إيداع الأموال لدى البنوك و اكتتاب في أوراق مالية طويلة الأجل و يكون الغرض الأساسي من هذه الاستثمارات، تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأموال المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

---

[1]- مروان شموط كنجو، **أنواع الاستثمار المحلي**، ص 20.

[2]- منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية والنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص:21.

**3- من حيث الأهمية و الغرض:** تنقسم بدورها إلى عدة أقسام:

**أ- استثمارات التجديد:** و تتمثل في تجديد التي تقوم بها المؤسسة و ذلك بشراء الآلات و المعدات و جل وسائل الإنتاج و ذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات أكثر تطور، فإنها تتمكن من تصنيف النوعية و زيادة الأرباح. و بصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة[1].

**ب- استثمارات النمو (الاستراتيجية):** هدفها الأساسي تحسين القطاعات الإنتاجية لتنمية الإنتاج و التوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق. إذ تقوم بالتسويق للمنتوجات و الابتكارات الجديدة و متميزة الغرض نفسها على المنتجين الآخرين. أما الاستثمارات الدفاعية فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها الحفاظ على الأقل على نفس الوتيرة للإنتاج[2].

**ت- الاستثمارات المنتجة و غير المنتجة:** وهي تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في انتاج المؤسسة مع تحسين النوعية و بأقل تكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة و في حالة العكس فهي غير المنتجة للاستثمار[3].

**ث- الاستثمارات الأجنبية:** و تكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البيئة الاجتماعية للفرد، وذلك لتوفير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها تلبية الحاجات المختلفة للأفراد و خدمات مختلفة مع تحسين هذه الخبرة كما و نوعا.

**ج- الاستثمارات التعويضية:** هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله و تعويض ما استهلك منه بأموال و امتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب و الظروف.

**ح- الاستثمارات الرفاهية:** هذا النوع من الاستثمارات نتائجه مباشرة حيث يقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة و بالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معا و المستهلكين لمنتوجها.

**4- تصنيف الاستثمارات وفقا لطبيعتها :**

**أ- استثمارات حقيقية أو عينية:** تشمل الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة، وتؤدي إلى خلق قيم جديدة.

إن لهذه الاستثمارات علاقة بالبيئة و لها كيان مادي ملموس، و أهم ما يميزها هو عنصر الأمان، غير أنها تعاني من مشكلة السيولة، و من أهم أدوات الاستثمار الحقيقي العقارات، السلع، المشروعات الاقتصادية.

[1] - مروان شموط و كانجو عبود كنجو، المرجع السابق، ص 20.

[2] - منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص22.

[3] - - منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص23.

**ب- الاستثمارات المالية:** لا تؤدي إلى خلق القيم، و إنما انتقالها من شخص لآخر لتمويل الأنشطة العينية، و هي تشمل على تداول الأوراق المالية مثل: الأسهم و السندات، و هي تمثل حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الناس و تتميز بما يلي:

1. وجود أسواق منظمة بدرجة عالية في التنظيم تسهل التعامل بالأصول المالية.
2. انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية.
3. وجود وسطاء ماليين متخصصين[1].

**الشكل رقم 03: أنواع الاستثمار**

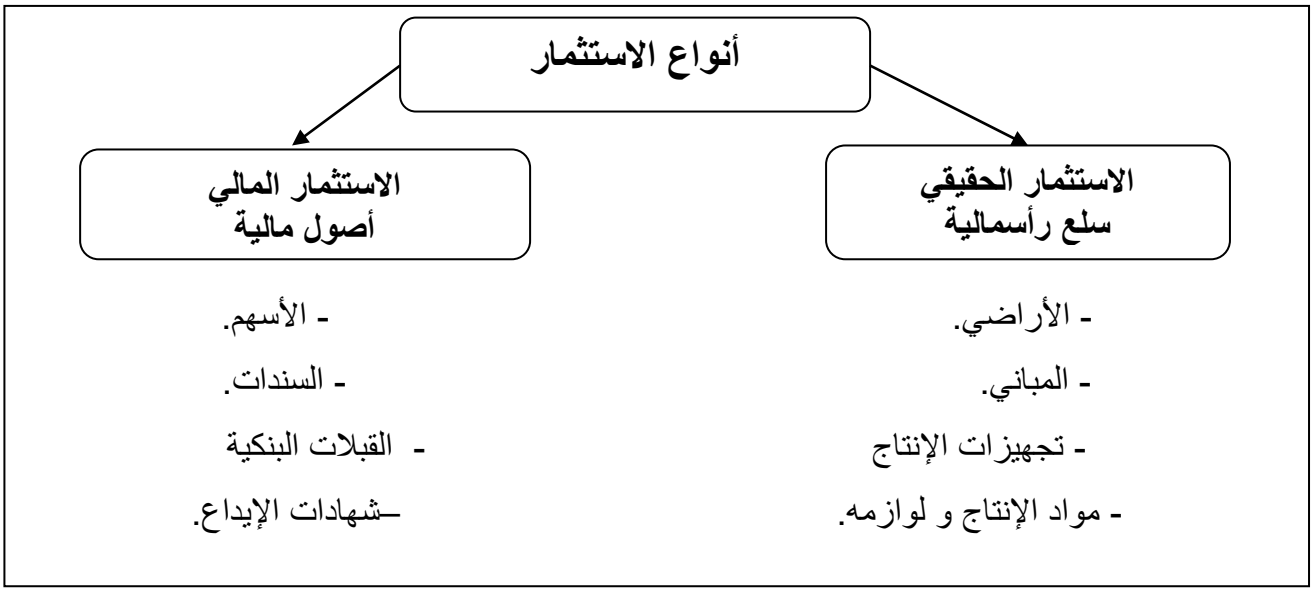


**المصدر:** مروان شموط و كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره ص17

**التعليق:** يوضح الشكل أنواع الاستثمار المتمثلة في الاستثمار الحقيقي و يتكون من المباني و مواد الإنتاج ولوازمه و كذلك الأراضي و تجهيزات الإنتاج. و في النوع الثاني الاستثمار المالي و المتكون من السندات وشهادات الإيداع و الأسهم و القبلات البنكية.

## II. أشكال الاستثمار المحلي:

يأخذ الاستثمار المحلي عدة أشكال حسب الملكية، فإذا كانت ملك شخص معين نعتبرها استثمارات خاصة، أما إذا كانت تابعة إلى الدولة فهي استثمارات حكومية. عادة ما تكون الاستثمارات الحكومية غير مربحة فهي تهتم بالجانب الاجتماعي أكثر من الجانب المربح، فالدولة تقوم بالاستثمار في مجال البنى التحتية.

**1- الاستثمار الحكومي:** هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة ساعية إلى تحقيق أهدافها التنموية و تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، فهي تهتم ببناء المدارس الطرق الجسور و البنى التحتية بصفة عامة، و التي تكون أساسية في أي بلد و التي لا تعود بأي عائد، لهذا فهذا النوع من الاستثمارات يؤدي إلى

[1]- مروان شموط و كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008م، ص:10-11.

زيادة الكفاءة الحدية لرأس مال الاستثمار الخاص[1]، و تقوم في بعض الحالات بتأسيس مؤسسات اقتصادية تعود عليها بالربح و عادة تكون مؤسسات ضخمة تنموية.

أول من اعتبر النفقات العمومية كاستثمارات[2] Arrow et Curz فهناك علاقة تحفيزية بين الاستثمارات العمومية مما توفره من بنى تحتية للاستثمارات الخاصة. فهي تقوم بتوفير المناخ الملائم للاستثمار، فقد أثبتت التجربة الماليزية[3] التي بنت أفضل بنى تحتية في آسيا، كما قامت بتوفير المهارات و الكفاءات البشرية و ذلك بتشييد المعاهد، الجامعات و المؤسسات التربوية ذات كفاءة عالية. و يرجع الفضل للحكومة الماليزية مما زرع لدى الشعب الماليزي حب الوطن و جعل هدفهم هو تنمية بلدهم و تحقيق الرفاهية. و من جهة أخرى أثبتت التجربة الكينية[4] أن الاستثمارات العمومية من شأنها زيادة النفقات العمومية و إرهاق كامل الدولة، خاصة إن لم يكن لها إيرادات ضريبية كافية لمواجهة نفقاتها فسوف تلجأ إلى المديونية.

لا يمكن غض النظر على الدور الفعال للاستثمارات العمومية و مما توفره من بنى تحتية و هياكل قاعدية حيث تتولى هذه المهمة الدولة وحدها، و ذلك لأن هذا النوع من الاستثمارات لا يعود على المستثمر بأي ربح، وهي تعتبر كمحفز رئيسي للاستثمارات الخاصة. و لقد أثبتت التجربة النيجيرية[5] أيضا أن الاعتماد الكلي على هذا النوع من الاستثمارات كان له أضرار على الاقتصاد بانتشار البيروقراطية و الفساد، لهذا تبنت فيما بعد توصيات البنك الدولي نظام الخصخصة، لكن رغم هذا و لنقص المدخرات نتج عنه نقص في الاستثمارات الخاصة حيث بلغ 12.5 ٪ من الناتج الوطني سنة 2005. و في الأخير يمكن القول يجب على الدولة أيضا توفير المناخ الملائم من استقرار اقتصادي و قضاء على البيروقراطية و دعم الاستثمارات الخاصة، و هذا لما لها أثر إيجابي في زيادة الإيرادات الضريبية الحكومية بزيادتها. و من التجارب الدولية المذكورة نرى أنه يجب أن يكون هناك توليفة ملائمة بين القطاع الخاص و العام، فالدولة عليها توفير البنى التحتية الملائمة و مناخ تحفيزي للقطاع الخاص و القضاء على البيروقراطية و الفساد لضمان الرفاهية الاقتصادية.

**2- القطاع الخاص:** إن الاستثمارات الخاصة و ما لها من دور جوهري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى انهيار النظام الاشتراكي و خصخصة عدة مؤسسات حكومية، لما أثبتته المشاريع الخاصة من نجاعة اقتصادية و اتجاه معظم البلدان إلى اقتصاد السوق، و الاعتماد على القطاع الخاص وطني أو أجنبي و لتحقيق

[1]- سميحة فوزي، نهال مغربل، **الاستثمار العام و الخاص في مصر**، مزاحمة أم تكامل مركز المصري للدراسات الاقتصادية 2004، ورقة عمل 96، ص06.

[2] - SAYEF,BAKARI,(june 2017), **the impact of domestic investment on économic growth**, ELMANAR Tunisia, paper n$^0$80053,MPRA faculty of économic and management of university of Tunis p:02.

[3] - SAYEF,BAKARI,(june 2017), **the impact of domestic investment on économic growth**, ELMANAR Tunisia, paper n$^0$80053,MPRA faculty of économic and management of university of Tunis p:12.

[4] - Robert king, wara,(2014), **the impact of domestic public on private investment in Kenya** ,international knowledge sharing platform vo 14,n$^0$22,ISSN 2224-607 paper triste .

[5] - BACKARE AS, (03 August 2011), **the déterminant of private domestic in Nigeria**, for East journal of psychologue and business, vol 03,n$^0$02, p: 27,37 .

النمو الاقتصادي و زيادة الإنتاجية، كما أكدت بعض الدراسات أن الاستثمارات الخاصة لها أثر على النمو الاقتصادي بمرة و نصف نسبة للاستثمارات العامة[1].

الاستثمار المحلي الخاص له دور كبير في القضاء على الفقر و تحقيق النمو الاقتصادي[2]، حيث اعتبرت EDCO أن الاستثمار المحلي الخاص هو الحل الوحيد لتحقيق الرفاهية للمجتمع، و يدعم الاستثمار العمومي بزيادة إيرادات الدولة بزيادة محاصيل الضريبية و أثبتت التجربة النيجيرية أن الاستثمار المحلي الخاص هو الذي يساهم في رفع معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الدراسة التي قام بها أريو[3] 1998 الاقتصاد النيجيري من 1970 – 1995.

و من الدراسات السابقة يمكن القول أن الاستثمار المحلي الخاص له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي و توفير مناصب الشغل كما أنه يوفر إيرادات الدولة عن طريق الضرائب.

**3- الشراكة بين القطاع الخاص و العام:** حاولت العديد من الهيئات التطرق لتعريف الشراكة بين القطاع الخاص و العام من بينها:

- **صندوق النقد الدولي:** يشير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص إلى الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول و خدمات البنى التحتية و التي كانت تقدم تقليديا من خلال الحكومة، و تدخل الشراكة على عدة مجالات للبنية التحتية و الاقتصادية و الاجتماعية، و غالبا ما تتركز على بناء و تشغيل المستشفيات، المدارس، السجون، الطرق، الأنفاق، شبكات النارة المطارات، الموانئ و محطات المياه والكهرباء[4].
- **المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأوروبي:** الشراكة بين القطاعين الخاص و العام هي أداة اقتصادية مرنة و ديناميكية، و التي يمن استعمالها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية الاجتماعية و البيئية كالتنمية المستدامة و التشغيل[5].

**III. خصائص و مميزات الاستثمار:** يتميز الاستثمار جملة من الخصائص هي كالتالي:

**1- تكاليف الاستثمار:** و هي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، و تشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

---

[1]- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 07، 2009-2010، ص 138.

[2] - L'OCDE, (2006), **les dossiers du CAD 2005**, revue de l'OCDE sur développement, volume 6, n$^0$2, ISNN 1992-0490, pp :19-23.

[3] - IYAA, I, B, AMINU,U,(2015), **an investigation into th impact of domestic investment and foreign direct investment on économic growth in Nigeria**, international journal of humanités volume 2,issue 7, p: 42.

[4] **-** Bernardin Akitoby, Richard Hemming et Gerd Schwartz,2007, **Investissement public et partenariats public-privé**, fond monétaire international 40, ISNN1020-7724, USA, p:09.

[5]- عادل محمود الرشيد، **ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المفاهيم، المناهج، التطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص:04.

**أ – التكاليف الاستثمارية للاستثمار**: وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع، و التي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، و تتمثل في تكاليف الأصول الثابتة أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات و التي تتمثل في التكاليف الجزء الأكبر من تكلفة المشروع بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل مصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية، و هذا إلى جانب مجموعة من التكاليف قبل تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدوريات التدريبية.

**ب – تكاليف التشغيل:** تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار و هي مرحلة التشغيل و ذلك بعد إقامته و وضعه في حالة مباشرة العمل المنتظر لمجموعة جديدة من التكاليف لاستغلال طاقة المشروع المتاحة، في العملية الإنتاجية من جملة هاته التكاليف نذكر النقل، التأمين، و مصاريف المستخدمين، الأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

**2– تدفقات نقدية:** وهي كل المبالغ التي منتظر تحقيقها في المستقبل على مدى الحياة للاستثمار و لا كسب هاته التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب، الرسوم و المستحقات الأخرى.

**3– مدى حياة المشروع:** و هي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد أي تدفق موجب، كما يمكن الاستناد أو تحديد مدى حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية، بمختلف الوسائل، أو التركيز على ذروة حياة المنتوج و بالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

**4– القيمة المتبقية:** عند نهاية مدى الحياة المتوقعة للاستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية. و تعتبر هذه القيمة المتبقية إذا إضافيا بالنسبة للمؤسسة و بالتالي يضاف إلى تدفقات المدخل للسنة الأخيرة للاستغلال[1].

## المطلب الرابع: محددات و عوامل المؤثرة في الاستثمار.

هناك العديد من العوامل الاحتمالية المسببة لتقلبات رأس المال نذكر منها:

**1– سعر الفائدة:** أسعار خدمات رأس المال[2]:

تتصف الكثير من المشاريع الاستثمارية عن طريق الافتراض، و يعتبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين في نفقة اقتراض النقود، و لذلك فإنه يمكن أن تتوسع لمقدار الاستثمار الذي يكون مربوحا في التقدم عليه من جانب المستثمرين أن يناسب عكسيا مع سعر الفائدة بعبارة أخرى فإننا نتوقع أن يكون سعر الفائدة مؤثر قويا على مستوى الاستثمار و لكن يعتبر سعر الفائدة العامل الوحيد المؤثر على قرار الاستثمار بل هناك عوامل أخرى تلعب دور أكثر أهمية في تشكيل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم

[1]- منصوري الزين، المرجع السابق، ص: 20.
[2] - منصوري الزين، المرجع السابق، ص: 28.

الاستثماري بصورة مربحة و تأثير سعر الفائدة هنا، إنما يكون خلق مسار العوامل الأخرى المؤثرة في إصدار قرار الاستثماري.

فحسب نظرية السينيوكلاسيكية يتصدر رأس المال المرغوب فيه بالحجم الناتج و خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج كما تعتمد أسعار خدمات رأس المال على أسعار الرأسمالية و سعر الفائدة العالمي الرصيد المؤثر على قرار الاستثمارّ، بل هناك عوامل أخرى تلعب دور أثر أهمية في تشكيل توقعات رأس المال المرغوب فيه و بالتالي الاستثمار.

## 2-الاستثمار و معدل تغيير في الدخل " حجم الناتج":

يقرر مبدأ المعجل أن الاستثمار دالة في حجم الناتج يعتر محدد الرئيسي للإنتاج لذلك تتزامن التغيرات في الاستثمار الكلي مع التغيرات في الناتج أي أنه لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغيير في الدخل القومي، حيث عندما يرتفع مستوى الدخل القومي في ضرورة الإقدام علي الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج، و تعتبر ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل القومي "التغيير في الدخل بالزيادة" يتضمن زيادة رقم المبيعات بما في ذلك مع زيادة الطلب على السلع الأمر الذي يقتضي زيادة انتاج هذه السلع المقابلة، الزيادة في الطلب عليها و هذه الزيادة في انتاج هذه السلع الاستهلاكية.

**الشكل رقم 04: منحنى الطلب الاستثماري**

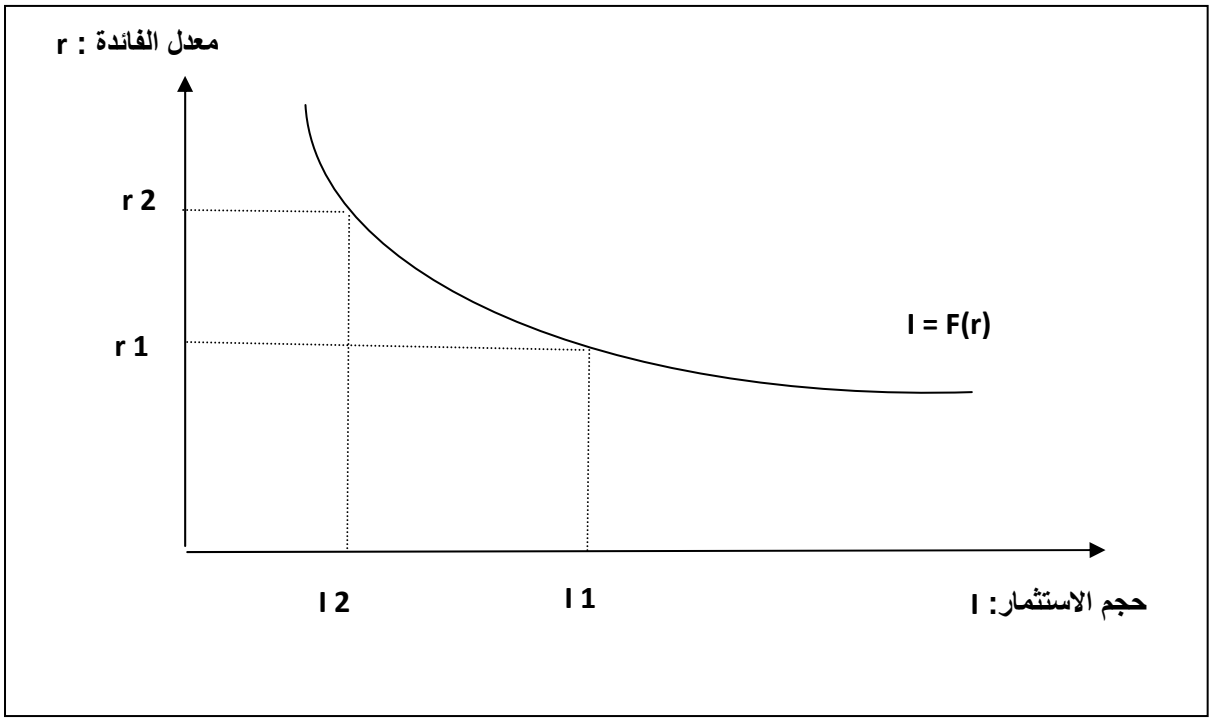


المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008 ص 176.

حيث يمثل المحور الأفقي الاستثمار و المحور العمودي الفائدة، فإذا كان معدل الفائدة r1 كان حجم الاستثمار I1، أما إذا ارتفع معدل الفائدة إلى r2 فإن حجم الاستثمار يصبح I2.

يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات، و أهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل المتاح و معدلات النمو في الدخل و توزيع الدخل القومي و انعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي، حيث كلما كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار و يؤدي و يؤدي ذلك إلى خلق استثمارات ذات طاقات إنتاجية واسعة، و كلما زاد نمو الدخل القومي يعني ارتفاع حجم و مرونة الطلب الكلي للمجتمع مما يدفع المؤسسات الإنتاجية إلى زيادة انفاقها الاستثماري من أجل التوسع لتلبية احتياجات الطلب الاستهلاكي المتوقع نظرا لتوقعها الحصول على عائدات كبيرة من استثماراتها مما يعكس علاقة طردية بين الاستثمار و الدخل القومي[1]، كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل 05: منحنى يبين حجم الاستثمارات و الدخل القومي.**

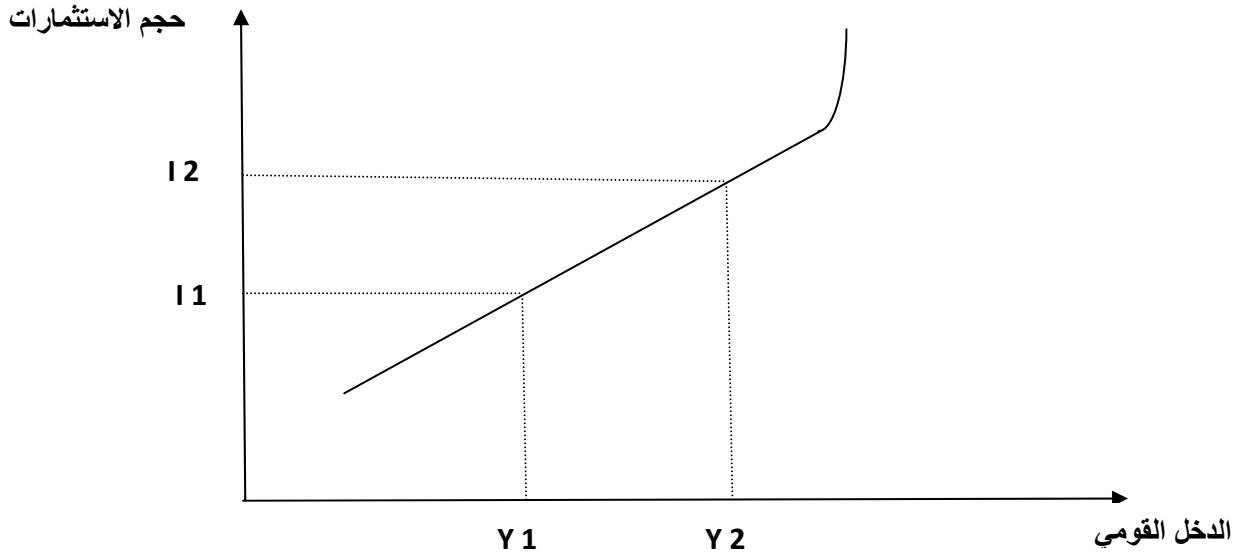


**المصدر**: دريد كمال آل شيب، **الاستثمار و التحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنش و التوزيع، عمان 2009، ص30.

**3- <u>الادخار:</u>** إن زيادة الدخل عن الاحتياجات المعيشية (الاستهلاك) لأي شخص، يتولد لدى هذا الشخص فائضا يطلق عليه الادخار، و في حالة توظيف هذا الجزء المدخر فيتم تسميته بالاستثمار، و في هذا الشأن يرى كينز أن هناك تعادل بالضرورة بين الادخار و هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، و بين الاستثمار و هو عبارة عن الجزء من الدخل الذي يذهب لزيادة التجهيزات، لذلك يتساوى الادخار مع الاستثمار لأن كل منهما يساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك في نهاية المرحلة، و من هنا يمكن استنتاج تساوي الادخار بالاستثمار كما يلي[2]:

الدخل = قيمة الإنتاج = الاستهلاك + الاستثمار ..... (1) $Y = Q = C + I$

[1] - دريد كمال آل شيب، **الاستثمار و التحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص30.

[2] - بابا عبد القادر، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، وهران، 2010، ص: 58.

و لدينا كذلك: الادخار = الدخل – الاستهلاك ..... (2) $S = Y - C$

و من المعادلة (1) نستنتج أن:

الاستثمار = الدخل – الاستهلاك ..... (3) $I = Y - C$

و بالتطابق المعادلة (2) مع المعادلة (3) نجد أن :

**الادخار = الاستثمار** **S = I**

و حسب الكلاسيكيين يرون أن الادخار يسبق الاستثمار فأي زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار، فالاستثمار هو نتيجة للادخار و تابع له، بينما كينز يرى أن الادخار يلي الاستثمار و يكون تابع له، بحيث أن الاستثمار يؤدي إلى خلق الدخل الذي يخلق بدوره الادخار.

**4- التضخم[1]:** هو الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار و لفترة طويلة من الزمن و بمعدل غير طبيعي، وإن ارتفاع معدل التضخم يؤثر تأثيرا سلبيا على الاستثمار لأنه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال ويؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل أو الأموال المستثمرة و يرفع درجة المخاطر لأنه يؤدي إلى الارتفاع العام في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود و يؤثر على تحديد القيمة الحقيقية للدخول و الأرباح و يؤثر على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر، حيث أن المستثمر الذي ربط أمواله لفترة طويلة بعائد مقبول لديه وقت بداية الاستثمار، أصبح خاسرا، ليس بسبب سوء اختيار لقناة الاستثمار، بل لأن عاملا آخر و هو التضخم قد قضى على قدر كبير من قيمة استثماره، و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار في بلد يعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم.

و بالتالي فإن التضخم يؤثر سلبا على اتجاهات الاستثمار القومي فتتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الهامشية و الأسرع ربحا، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي. فتتميز المشروعات الخدماتية مثل الفنادق السياحية، المطاعم، محلات التجزئة و الجملة بصغر رأسمالها و قصر فترة استرداده، حيث يكون أثر التضخم على هذا النوع من الاستثمار قليل على عكس المشروعات السلعية سواء كانت زراعية أو صناعية و التي تتناقص قيمها الحقيقية بتزايد معدل التضخم لطول فترة استراد رأسمالها.

**5- المديونية الخارجية للدولة[2]:** تعتبر الديون الخارجية مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول، فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة لاستراد السلع الرأس مالية من آلات و معدات .....من نمو الديون الخارجية على الدولة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية و داعمة للنمو الاقتصادي، و هي الحالة الغالبة على الدول النامية الفقيرة في المراحل المبكرة لعملية النمو الاقتصادي، و لكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض و الفوائد عليها فإن ذلك يؤثر

[1]- دريد كمال آل شبيب، المرجع السابق، ص 31.

[2]- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، المرجع السابق، ص: 141.

سلبا على مناخ الاستثمار و يمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر للدولة النامية، وذلك من خلال عدة قنوات:

* يعتمد حجم الدفعات السنوية على أسعار الفائدة السائدة عالميا، و على سعر صرف العملة الوطنية و أيضا على معدلات التبادل التجاري. فحلول موعد سداد الديون يكون عادة مصحوبا بحالة عدم التأكد حول ما يمكن أن تتبناه الدولة من سياسات تهدف إلى توفير الأرصدة الكافية من النقد الأجنبي سواء بفرض الضرائب أو الرسوم الجمركية أو بوضع قيود على تداول النقد الأجنبي و ما إلى ذلك من إجراءات، مما يجعل لسداد القروض تأثيرا سلبيا على الاستثمار.

* بعض أرصدة العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أو من قروض جديدة قد يتم تخصيصها لسداد القروض القائمة بدلا عن تمويل استثمارات جديدة.

* من شأن العجز الكبير من الحساب الجاري من الديون الخارجية أن تفقد الدولة الأهلية للاقتراض في أسواق المال العالمية، الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، و يرفع من تكلفة التمويل الخارجي، فيؤثر ذلك سلبا على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة.

**6- الائتمان المصرفي:** إن مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية أو المصارف المتخصصة لدعم المشاريع أو الشركات الأعمال سواء في رأس المال (التشغيلي) أو رأس المال الثابت (الرأسمالي)، يعتبر عاملا محددا و مؤثرا على الاستثمار، فإن توافر القروض المصرفية يساهم في دعم و تشجيع الاستثمار، و بالعكس في حالة تقنين القروض قد يؤدي إلى تحجيم الاستثمار[1].

**7- الآثار و التوقعات[2]:** الواقع أن رجل الأعمال الناتج يبذل قصارى جهده للتنبؤ حول مدى توسيع السوق في المستقبل المنظور، و تصرفه هذا إنما يضم في الثقة في المستقبل المسببة على دراسات و توقعات علمية ومدروسة قصد تفادي الخطأ في التقدير و التوقع، ذلك أنه لو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات، فإنه يمكن أن يتعرض لجزاءات الجريمة، مثل ذلك أنه لو قرر رجل أعمال قام بإثقال معدات رأس المالية و توسيع في الأسفار في حين أن هذه النفقات الثابتة لم يقبلها مردود مناسب.

فإن ذلك لا محالة سوف يؤدي إلى فشل المنشأة في تعقيد الأرباح المجربة أو إلى تحقيق الخسائر التي تضطرها إلى التوقف على النشاط الإنتاجي نتيجة سوء التوقعات و التقديرات. و الواقع أن رجل الأعمال يبذل قصارى جهده في التنبؤ حول مدى هذا التوسع في السوق بإطلاق، أعداد و دخول مستهلكي منتج المنشأة التي يمارس رجل الأعمال نشاطه الاستثماري، و الإنتاجي من خلالها التغير في السياسة الضريبية أو التغير في سياسة الانفاق الحكومي أو وجود منتجات بديلة أو منافسة أو ظهور مجالات جديدة أكثر ربحية و أخرى أقل ربحية أو ابتكار طريقة جديدة لنقل السلع أو الأشخاص أو أحداث سياسية جديدة هامة تؤثر على الدفع الاقتصادي.

[1]- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، المرجع السابق، ص: 38.
[2]- منصوري الزين، المرجع السابق، ص: 28.

فكل هذه العوامل تؤثر جميعا على توقعات رجال الأعمال بصورة فعالة و لكن من الصعب التنبؤ بها مسبقا و قد تسود بين رجال الأعمال حالة نفسية تدعو إلى النظرة التشاؤمية حول المستقبل و هذا يمكن أن تتبلور للاستثمار في نقص عام على الانفاق الاستثماري تبنى عن توقعات تكشف فيما بعد على أنها توقعات خاطئة و أيا كان الأمر و من المتفق عليه بين المحللين الاقتصاديين أن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء ثبت هذه التوقعات أن لها ما يبررها من عدمه.

إن الاستثمار لا يؤتي ثماره مباشرة بل إنه يحتاج لبعض الوقت ليسهم في إنتاج المنتجات التي تجعله مجزيا للمستثمر في نهاية المطاف، و بالتالي فإن الاستثمار الذي يصدره المستثمر الأن هو إذا و إلى حد بعيد تصرف يتم عن ثقة في المستقبل[1].

**8- <u>الاستثمار و مستوى الأرباح:</u>** تدل المشاهد الملاحظة على أرض الواقع أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية، تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوزها مع سعر الفائدة، بمعنى آخر أنه عندما يكون الدخل القومي مرتفعا و الطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا بذلك يميل رجل الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار و العكس صحيح في حالة انخفاض الدخل القومي و انخفاض تبعا لذلك الطلب على السلع الاستهلاكية فإن رجل الأعمال يعزف على الانفاق على الاستثمار. و هذا سلوك الاستثمار من جانبي رجل الأعمال يجعل الاستثمار دالة لدخل القومي تكون غير.

أما تأثير الأرباح على الاستثمار فإنه يتجلى بالخصوص في حالة مؤسسات الأعمال قادرة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري، أو إذا لم تكن راغبة في اقتراضها فإنها قيد تستخدم التمويل الذاتي و ذلك لاعتماد الأرباح المحتجزة مصدر هاما للأموال القابلة للاستثمار مما يجعل هذا الأخير دالة للأرباح.

و النظرية التي تتبنى هذه العلاقة السببية بين الاستثمار و مستوى الأرباح "كلاسيك"، حيث اعتقد أن الأرباح محققة، كما يصدر التمويل الداخلي الأرباح المتوقعة و يحدد الاستثمار و ذلك خلاف لنظرية المعجل "ناتج يحدد الاستثمار و لذلك تكون السياسات المحفزة لزيادة الأرباح أكثر فاعلية لزيادة الاستثمار، مثل خفض معدلات الضرائب على القروض الاستثمارية"[2].

كما يتأثر الاستثمار بزيادة الانفاق الحكومي من خلال الزيادة المحققة أو خفض معدلات الضرائب على الدخول الشخصية استجابة لهذه الزيادة المحققة مما يزيد الأرباح المتوقعة.

كما كان حول هذه الآراء الكثير من الجدل في " ظل الصعوبات الإحصائية" حول تحديد ما إذا كانت المشاهد من أرض الواقع الحياة الاقتصادية تتطابق مع مضمون هذه النظرية.

---

[1]- قاسم نايف علوان، **ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 43.

[2]- منصوري الزين، المرجع السابق، ص: 27.

ذلك أن العلاقة الدالية بين الاستثمار و تحقق الأرباح لا تنطبق دوما على نحو الذي قدم إذ أن العلاقة بين الاستثمار و الأرباح قد تكون في الاتجاه المعاكس في بعض الحالات بمعنى أن الاستثمار قد يكون سلبيا في المستوى المتوقع عن الدخل حسب النظرية المضاعف الاستثمار النظرية الكنزية.

**9- البنى التحتية:** إن توفر البنى التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية و خاصة الإنتاجية منها من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، و التي تتمثل في الطرق و المواصلات و الاتصالات، الانترنيت، الموانئ، الكهرباء، نظام مالي و مصرفي متطور و شامل، سوق مالي كفؤ، حيث من خلالها يتم تعزيز التجارة عبر تسريع عملية نقل السلع و المواد الخام، و تأمين استدامة الإنتاج المكثف للطاقة، و تأمين الاتصالات في الوقت المناسب[1].

و من هنا يتضح أن الاستثمار يتحدد وفق عدة عوامل، يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

**الجدول رقم 01 : محدد الاستثمار**

| العوامل الداخلية | العوامل الخارجية | التغيرات التنظيمية و الثقافية |
|---|---|---|
| - الأرباح السابقة.<br>- مخصصات الاستهلاك.<br>- المبيعات.<br>- عمليات الإنتاج.<br>- التوقعات.<br>- عمر المصنع.<br>- عوامل أخر ... إلخ. | - معدل الفائدة.<br>- سياسات الحكومة (المالية و النقدية).<br>- المتغيرات التكنولوجية.<br>- مستوى النشاطات الاقتصادية.<br>- التوقعات الأخرى.<br>- ظروف البضائع الرأسمالية.<br>- حالة الحرب و حالة السلم.<br>- الاستقرار السياسي.<br>- القوة العاملة.<br>- الهياكل النقدية ( بنوك، شركات التأمين، ...إلخ) | - التصرفات اتجاه اخطر.<br>- التصرفات اتجاه الربح.<br>- الحالة الدينية.<br>- الحالة التعليمية للسكان.<br>- التصرفات اتجاه الاكتناز.<br>... إلخ |

المصدر : عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008. ص 169.

[1]- دريد كمال آل الشيب، المرجع السابق، ص: 33.

## المطلب الخامس: أهداف و أهمية الاستثمار المحلي

يقوم المستثمر على تحقيق هدف معين، و تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهات التي تقوم بعملية الاستثمار، و حيث نجد أهمية واضحة للاستثمار على مستوى الوطني و على مستوى الفرد.

### I. أهداف الاستثمار المحلي:

باعتبار الاستثمار المحلي هو المحرك الأساسي لعملية التنمية بشكل عام، فهو يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف، اقتصادية كانت أم سياسية و اجتماعية أو تكنولوجية، فهو يهدف إلى:

#### 1- الأهداف الاقتصادية:

- زيادة الإنتاج السلعي و الخدمي مما يحقق دخل مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح بالإضافة إلى تنمية الثروة، و من ثم تأمين الحاجات المتوقعة و توفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات[1].
- زيادة قدرة الإنتاج المحلي على إتاحة المزيد من السلع و الخدمات و عرضها في السوق المحلية لإشباع حاجات المواطنين، و كذا الحد من الواردات و العمل على زيادة قدرة الدولة على التصدير و تحسين ميزان المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية و السلع الوسطية المنتجة محليا لزيادة قيمتها، و بالتالي زيادة المردود الاقتصادي و تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه و تكوين الثروة محليا و تنميتها[2].

#### 2- الأهداف السياسية:

- إيجاد قاعدة اقتصادية محلية تعمل على تعميق و تعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
- تعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق أهداف الإصلاحات الهيكلية و التنظيمية وجعلها أكثر انسجاما مع محيطها المحلي.
- تغيير نمط و سلوكيات البشر و انتظامهم في كيانات و منظمات و مشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تعكس صورة الدولة.
- زيادة القدرة الأمنية و أداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرع من مكانة الدول سياسيا.
- تعزيز روح المواطنة لدى الأفراد من خلل تثمين الموارد المتاحة محليا.

---

[1]- سيف سالم العرفة، **ادارة المخاطر الاستثمارية**، دار الرؤية، 2009، ص: 16.

[2]- طاهر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل، 2003، ص:16.

## 3- الأهداف الإجتماعية:

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي و التقليل من حالات التوتر و القلق الاجتماعي و ذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع و الخدمات الضرورية[1].
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة عن طريق الاستثمار المحلي، مما يسرع تنمية و تطوير مناطق الدولة الأقل تنمية و القضاء على البطالة.
- إرساء روح التعاون و العمل كفريق متكامل و بعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري[2].
- تطوير هيكل القيم و نسق العادات و التقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

## 4- الأهداف التكنولوجية:

- تطوير التكنولوجيا و أساليب الإنتاج و موائمتها مع احتياجات التنمية المحلية.
- إزالة الحواجز بين المجتمع المحلي و العالم الخارجي و دمجها في وسط واحد.
- اختيار الأنماط و الأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو و التنمية بالدولة.

انطلاقا من مفهوم الاستثمار المحلي، يتبين لنا أنه أصبح حتمية و أداة للنمو على مختلف الأصعدة وعنصرا حساسا يتأثر بمدى الاهتمام به، ذلك لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد المتاحة، و هو الأمر الذي يتطلب تهيئة الظروف الملائمة له و ضبطه وفق سياسة عامة تحدد مساره انطلاقا مما هو متاح إلى ما هو مراد، و لعل الجزائر في هذا الصدد قد قطع أشواطا و تجاوزت مراحل عديدة بصرف النظر عما حققته سواء على المدى الطويل أو القصير و إن كان على مستوى التنظيم و التنظير، فقد شهد الاستثمار المحلي في الجزائر حركة كبيرة من حيث القوانين و الإجراءات و كذا التخصيصات المادية للنهوض به.

[1]- منصوري الزين، **آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، رسالة دكتوراه، كلية التسيير و الاقتصاد، قسم التسيير تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر، 2006، ص:44.

[2]- منصوري الزين، المرجع السابق ، ص44.

**الشكل رقم 06: أهداف الاستثمار.**

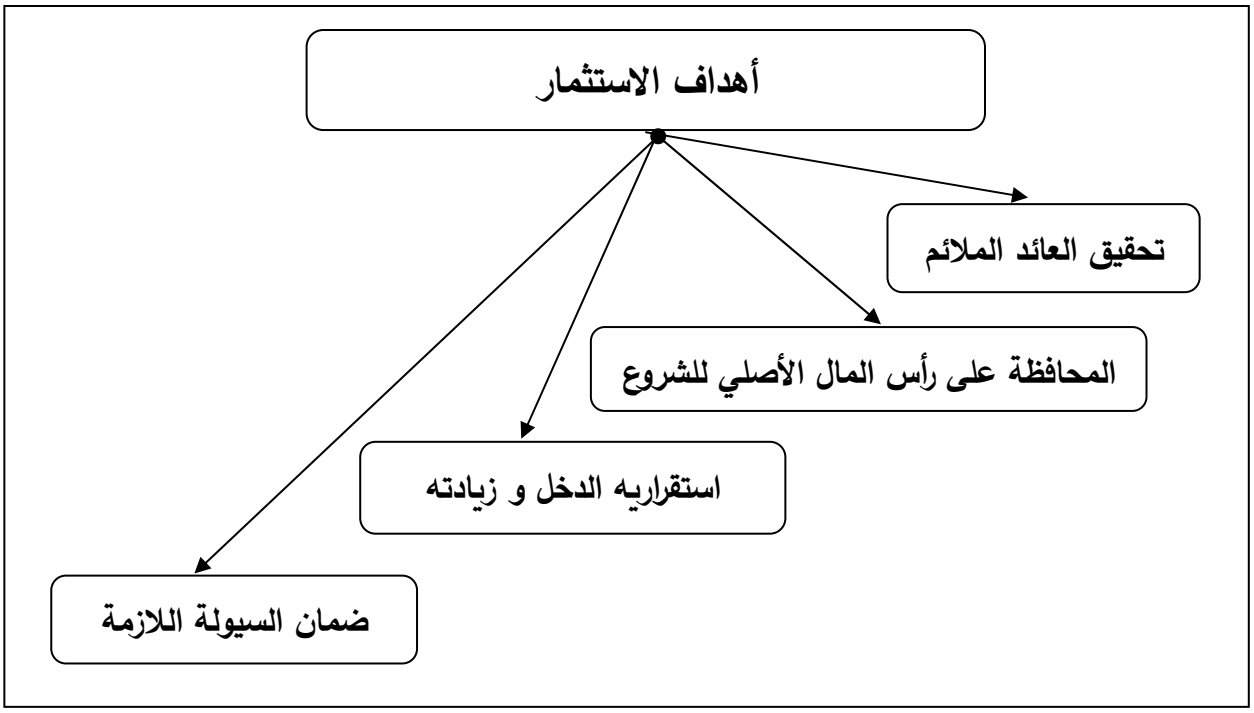


**المصدر:** مروان شموط، مرجع سبق ذكره ص 16.

**التعليق:** يوضح الشكل أهداف الاستثمار المتمثلة في ضمان السيولة اللازمة و استمرارية الدخل و زيادته و كذا المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع و تحقيق العائد الملائم.

## II. أهمية الاستثمار المحلي:

إن احتياج الدول و إلحاحها على ضرورة تشجيع الاستثمار المحلي، جعله ضمن أولويتها لما له من أهمية في رفع اقتصادها، و بالتالي تحسين الظروف المعيشية للمواطن من خلال:

- استغلال المصادر و الطاقات و القدرات المتاحة على المستوى المحلي و دمجها في العمل التنموي.
- يعتبر الاستثمار المحلي العامل الرئيسي للتنمية و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشي مرتفع في الدول المتقدمة و بعض الدول النامية.
- تتجلى أهمية الاستثمار المحلي في أنه خلاف لأساسيات التنمية، ذلك باعتباره المحرك الرئيسي للنمو على المدى الطويل و ذو منفعة شبه دائمة[1].
- تكمن أهمية الاستثمار المحلي في إعادة الروح إلى الموارد غير المستغلة، و ذلك بتحويلها من مادة خام ميتة إلى مورد نشيط يمكن الانتفاع به.

[1] - Bussery charois**, analyse et évaluation des projets d'investissement**, paris ,1999, p:64.

و بذلك نجد أن الاستثمار مهم كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجود المؤسسة القائمة عليه و عامل استمرارها و تطورها على المستوى المحلي، كما أنه يعتبر عماد التنمية و النمو الاقتصادي الوطني على المستوى الكلي.

كما أنه لا يمكن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع على الوجه الأمثل إلا عن طريق توسيع الطاقة الإنتاجية، أي عن طريق توظيف الموارد العاطلة أو الموارد المستحدثة، مما يستدعي استثمارات جديدة

و عليه يمكننا القول أن إدارة التنمية بشكل عام تتطلب على وجه الخصوص تشجيع الاستثمار المحلي و دعمه، لما له من أهمية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني من جهة و تحسين الظروف المعيشية للمواطن من جهة أخرى.

## المبحث الثاني: مناخ الاستثمار و عوائده و معوقاته

يعتبر الاستثمار الركيزة الأساسية لتحريك الاقتصاد و الوصول لعائد هائل عند توفر أحد عوامل نجاح المشروع و ملائمته، إذ تتمثل في المناخ الاستثماري. سنتطرق لمفهوم مناخ الاستثمار و أهم سياساته و أشكاله.

### المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار و سياساته:

لكي يقوم المستثمر بالاستثمار، لا بد من توفر مناخ استثماري يسمح بتحقيق الأهداف التي يسعى إليها، هذا المناخ يتفاوت من بلد إلى آخر، و بهذا فإن المناخ الاستثماري هو الأداة الاستثمارية المناسبة.

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري من أهمها:

- يعرف المناخ الاستثماري على أنه مجموعة من الظروف و السياسات و المؤسسات الاقتصادية و السياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر و تدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، و تتفاعل فيه العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما تتفاوت عناصر مناخ الاستثمار من بلد لآخر، وتتمثل في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الفائدة ...)، الأنظمة و القوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري و النظام القضائي التي يتمثل في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمرين الصعوبات الممكنة.
- من خلال هذا التعريف يتبين أن مناخ الاستثمار هو كل السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر على قرارات الاستثمار بما فيها سياسات الاعتماد الكلي و يمكن التعبير عن مناخ الاستثمار بعناصر و سياسات مناخ الاستثمار متمثلة من خلال الشكل الموالي[1]:

[1]- النجار سعيد، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص:126.

**الشكل رقم 07: مناخ الاستثمار و سياسات الاستثمار**

**المصدر**: عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)**، القاهرة، مكتبة زهراء الشروق 1997،ص 191.

يمكن التعليق على مكونات الشكل[1]:

1- **النظام الاقتصادي و البيئي و المؤسساتي:** كلما كانت هذه الأنظمة مواتية كلما أدت لجذب الاستثمار وزيادة معدل الاستثمار. و تنطوي هده الأنظمة على ما يلي:

أ- **النظام الاقتصادي:** فكلما كان النظام الاقتصادي يتجه إلى الحرية الاقتصادية و آليات السوق، كلما كان جذابا للاستثمار و العكس صحيح.

ب- **النظام السياسي:** يعمل النظام الاقتصادي من خلال النظام السياسي، فكلما كان النظام السياسي ديموقراطيا كلما كان مستقرا كان جاذبا للاستثمار.

ت- **النظام البيئي:** هو مجموعة القيم و العادات و التقاليد التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت إيجابيا كانت مشجعة للاستثمار، و يكون طاردا للاستثمار في حالة العكس.

ث- **النظام المؤسسي:** يتكون هذا النظم من عدة عناصر هي:

- النظام الإداري و الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار.
- المنظمين الأكفاء، فكلما كان عددهم كافيا، كلما أدى لأزمة استثمارية[2].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية، – تحليل جزئي و كلي –**، مكتبة زهراء الشروق، القاهرة، 1997، ص: 391.

[2]- سعيد علي محمد العبيدي، **الاقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر، الأردن، 2011، ص: 149.

- نظام المعلومات الاستثمارية: يؤدي إلى إتاحة البيانات و المعلومات للمستثمر و في الوقت المناسب.

2- **قوانين و تشريعات الاستثمار:** وهي القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة من الدول بغض النظر عن مسمياته، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين و التشريعات المكملة و غالبا ما تنطوي على مجالات الاستثمار ويلاحظ في هذا المجال أنه

- كلما تميز قانون الاستثمار و تشريعات الاستثمار بالوضوح و عدم التضارب فيما بينها و المرونة كلما كان جاذبا للاستثمار و العكس صحيح[1].

- كلما كان قانون الاستثمار و التشريعات المكملة ذات ضمانات كافية للاستثمار كلما كان جاذبا للاستثمار و العكس صحيح.

- كلما اتجه قانون الاستثمار لتحرير الاستثمار في المناطق الحرة من القيود و العمل على توفير المناخ المناسب لربط المناطق بالأسواق ، كان ذلك جاذبا و العكس صحيح.

3- **السياسات الاقتصادية:** و تعني بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي و أهم هذه السياسات:

أ- **السياسة الإدارية:** كلما كانت السياسة تحمل إعفاءات الضريبة و الجمركية المناسبة و كانت وضحة ومرنة، كلما أدت لجذب الاستثمار. و تكون السياسة المالية جاذبة أيضا كلما كانت سياسة الانفاق العامة تتجه إلى تقوية البنية الأساسية، و تبتعد عن تشويه الأسعار و العكس صحيح.

إن احتفاظ السياسة المالية بمعدل معين من عجز الميزانية العامة لا تؤدي إلى تضخم مرتفع و لا يؤدي إلى انكماش و كساد كبيرين، يساعد على جذب الاستثمار.

ب- **السياسة النقدية:** كلما كانت السياسة النقدية توسيعية، كلما كانت جاذبة.

## المطلب الثاني: الاستثمار حسب النظريات الاقتصادية

شهد الفكر و التجارب في مجال التنمية عدة تقلبات حادة، حيث رأى الكثير من المفكرين إلى قيام الدولة بدورها الرئيسي في المساهمة في تحقيق التنمية. بحيث أثبت هؤلاء دواعمهم بعرض سلاسل زمنية للناتج المحلي للعدد من الدول حول دعم قوة العمل في القطاع الزراعي ذات الإنتاج الضعيف إلى القطاع الصناعي ذو إنتاج مرتفع حيث فض هذا الأخير استثمارات ضخمة لرؤوس الأموال، حيث أن أفراد الدولة الفقيرة لا تتوافر لديهم الأموال الكافية فإن الدولة هي الصادرة وحدها على تأمين هذه الأموال، وهي قادرة بالدرجة الأولى على توجيه هذه الأموال نحو مجال الاستثمار المناسب. لقد ساعد على تطور انتشار هذا النوع من التفكير إلى وجود حالات نجاح[2].

---

[1]- عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية**، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 223.

[2]- عاطف محمد عبيد، **التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادي**، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، 1992، ص:04.

**1- الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي :** المدرسة الكلاسيكية تنطلق من الأساسية هي أن تطور النظام الرأس مالي كان عبارة على صراع بين نمو السكان من ناحية، و التقدم من الناحية الأخرى ويرى رواد هذه المدرسة بأن التقدم التقني يسبق مداخل الأولى إلى أن معدل السكان لا يلبث إلى أن يجاري معدل التقدم التقني، فيرى الكلاسيكيون أن المعدل التقني يتوقف على معدل تراكم رأس المال الذي يتيح المزيد من استخدام الآلات وتقسيم العمل، و معدل تراكم رأس المال يتوقف على ضخم و اتجاهات الأرباح .

و لتسهيل عرض النظرية الكلاسيكية قمنا بالتلخيص التالي :

يرى كل من ميل دسالتوس و سميث بأن كمية الإنتاج أو الناتج المحقق تتبع كمية القوة العاملة المستخدمة وطنية رأس المال المستخدم وساحة الأرض المتاحف ومستوى التقنية[1]. و لابد من الإثارة أن هناك عددا من الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين أدرجوا كافة الموارد الطبيعية الاقتصادية المناخية كعنصر من عناصر الإنتاج مع الأرض إلا أن الغاية العظمى منهم اقتصرت إلى إدراج الأرض.

إن النموذج النظري الكلاسيكي يقوم بالتحليل وتصدير مفهوم الاستثمار من خلال إبراز العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار في حين يعتبر الفكر الكلاسيكي أن التراكم كمصدر للنمو الاقتصادي مثلما أوضحه آدم سميث و في هذا الشأن نتطرق إلى كيفية تصدير الادخار لمتغير الاستثمار ثم إظهار الأسباب التي تدعو إلى الادخار و وظيفة تقييم العمل ودوره في تراكم رأس المال.

الإدخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو القوى الشرائية السائلة والمتوفرة والتي يتمكن استبعاد استعمالها في الاستهلاك بقصد استخدامها للحصول على اللوازم من المواد الغذائية للعمال و المواد الأولية و أدوات العمل في مختلف الورشات و هو إذن عملية استثمار يترتب عنها بناء طاقة انتاجية جديدة و وحدات تراكم[2]، وبالتالي الكلاسيكيين نظروا الى الادخار على أنه صدر للاستثمار و العلاقة بينهما علاقة وطيدة[3].

**2- الاستثمار في الفكر الكينزي:** مع ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى سنة 1929 في الدول الرأسمالية التي تمثلت أساسا في تقلص الطلب و انتشار البطالة، كانت نقطة الانطلاق لصدور كتاب «النظرية العامة للاستخدام و النقود و الفائدة» لصاحبه جون مينارد كينز سنة 1936. مفسر أسباب الظواهر الخطيرة التي تتخذ نظام الرأسمالية مبين وسائل الاعلام منتقدا النظرية الكلاسيكية قبل أن يضع منهجه الجديد في حين وظف كينز كتاب «رأس مال» بأنه كتاب اقتصادي مضى عليه الزمن و لا مكانة له في العالم الحاضر. وفي إطار دراسة مفهوم الاستثمار في النظرية الكنزية نتطرق إلى المحاور الرئيسية :

- ✓ إلى زيادة الدخل عن الاحتياجات المعيشية «الاستهلاك» لأي شخص، يتولد لدى هذا الشخص فائضا يطلق عليه الادخار.

[1]- عاطف محمد عبيد، **المرجع السابق**، ص:05.

[2] - Mahamed dowider, **l'économie politique une science sociale masquée**, paris,1974, p: 184.

[3] - A. Smith, **recherche sur la nature et les causes de richesse des nations**, callmand paris,1976, p141.

✓ في حالة توظيف هذا الجزء المدخر فتكون تسميته الاستثمار، في هذا الشأن يرى كثيرا هناك ضرورة تعادل بين الادخار و هو الفائض على الدخل بعد الاستهلاك و بين الاستثمار و هو عبارة عن جزء من الدخل الذي يذهب لزيادة الإنتاج و التجهيزات لذلك يتساوى الادخار مع الاستثمار لأن كل منهما يساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك في نهاية المرحلة و من هنا نستنتج تساوي الادخار بالاستثمار كما يلي :

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار.

✓ إن المستثمر يفكر في مقدار العائدات التي يديرها الاستثمار و فضلا عن ذلك فإن المستثمر يفكر أيضا في بديل هذا الاستثمار[1].

✓ فضلا عن ذلك فإن المستفيد يفكر أيضا في بدائل هذا الاستثمار إذ يمكنه شراء سندات مدرة للفائدة، أو إيداع أمواله لدى البنوك ما يعود عليه بفائدة.

هنا يقارب المستثمر بين العوائد التي يحصل عليها من جراء الاستثمار في الأصول الرأس مالية الجديدة و الفوائد التي يحصل عليها من جراء إيداع أمواله لدى البنوك أو في شراء السندات. لكي يكون قمة حافز للاستثمار لدى رجال الأعمال، لابد أن يكون العائد من الاستثمار أعلى من سعر الفائدة، أو على الأقل مساويا له و أن العلاقة بين المردود المرتقب من الأعمال و سعر عرضه أو كلفة استبداله أي كلفة انتاج وحدة إضافية من هذا الرأس المال تعطينا الكتابة لرأس المال.

يعرف جون مينارد كينز الكفاية الفعالية لرأس المال على أنها سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السماوية المتوقعة لرأس المال طول مدة حياته ، يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساوية لسعر عرض هذا رأس المال.

من هذا التعريف تتضح العلاقة المتوقعة بين الرأسمالية الجديدة وليت سعر عرض الأصل ولا يفسد كينز تكلفة العرض ثمن الأصل الموجود فعلا ، بل بتكلفة إجلال هذا الأصل ، بأصل جديد يشبه تماما الأصل الذي سيتم الاستثمار فيه ، اذا سمي كينز ثمن عرض الأصل الرأسمالي الجديد بتكلفة الأصلال[2] .

**3- <u>الاستثمار حسب المدرسة الماركسية</u>** : النتائج التي توصلت إليها المدرسة الكلاسيكية، كانت مخالفة لنتائج أفكار المدرسة الماركسية ، رغم وجود بعض للتشابه في التحليل حيث أخذ كارل ماركس مفهوم نظرية القيمة عن الكلاسيكيين، غير أنه وصف النظام الرأسمالي الذي حكم عليه بالزوال، و يرى أن العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباط وثيق بقوى الإنتاج، من هذا المنظار نتطرق لبعض الأفكار المهمة لدى ماركس وعلاقتها بالاستثمار حسب المحاور التالية :

✓ ماركس يعتبر أن قيمة سلعة ما تقاس بالعمل التي تضمنه تلك السلعة أي بعدد ساعات التي استغرقها تحويل و انتاج سلعة.

---

[1]- جون مينارد كينز ، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة عناد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، 1939، ص:166.

[2]- جون مينارد كينز ، المرجع السابق، ص:166.

✓ تحليل ماركس يتمحور في نظرية فائض القيمة على أن الرأسمالي يشتري من العامل قوى عمله، و يدفع له قيمة لقاء ذلك، و تتحدد قيمة قوة العمل كأي سلعة أخرى بوقت العمل الضروري لإنتاج السبع التي يحتاج إليها لمعيشته و معيشة عائلته، و هكذا يجعل صاحب رأس المال على الفارق الموجود بين قيمة المادة أي العمل و قيمة الأجر، و هذا الفرق يسمى بفائض القيمة و هذا المفهوم الأساسي للماركسيين تحليل النظام الرأسمالي أي استغلال الرأسمالي للعامل.

✓ علاقة الاستثمار بالتراكم حيث يستطيع أصحاب رؤوس الأموال من جميع وتكديس هذه الأموال في عملية الأرباح التي يحطون عليها نتيجة حصولهم على فائض القيمة و يستعملون هذه الأموال في عملية الاستثمار، أي شراء رأس المال ، و لقد قسم كارل ماركس رأس المال إلى قسمين:

أ – رأس المال الثابت والذي يكون من الآلات والمعدات و المواد الأولية.

ب – رأس المال المتغير أو الدائر وهو الذي تدفع منه الأجور .

أما فائض القيمة مصدره رأس المال المتغير.

إن الاستثمار يؤدي إلى خلق موارد انتاجية و بالتالي فإن سياسة التراكم تقتضي إعطاء الأولوية لقطاع إنتاج الوسائل الإنتاجية أو التوسيع في الاستثمار.

حسب كارل ماركس فإن الفائض الاقتصادي يقصد به الزيادة في مجموع العمل تحت شكله المادي أو شكله القيمي بالنسبة للعمل الضروري، بمعنى هو عبارة عن فائض الناتج الاجتماعي الصافي عن العمل الضروري اجتماعيا للإنتاج.

كما يقسم ماركس الاستثمار إلى قسمين: أحدهما استثمار تعويضي لرأس المال بسبب الاندثار، و الثاني استثمار إضافي لرأس المال، فالحالة الأولى هي إعادة الإنتاج البسيط أما الاستثمار الإضافي لرأس المال فهو يمثل توسيع رأس المال الثابت عن طريق تخصيص جزء من فائض القيمة، و تحويل رأس المال النقدي إلى رأس مال إنتاجي «المتغير الثابت» و أن إعادة الإنتاج في هذه الحالة تعبر عن إعادة الإنتاج الموسع.

## المطلب الثالث: عناصر مناخ الاستثمار و مقومات نجاحه

### I. عناصر المناخ الاستثماري[1]:

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر و زيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار و خاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و مواجهة التغيرات العالمية، التكتلات الاقتصادية الدولية، و ظاهرة العولمة و ما تحققه من تنافسية عالمية، و يمكن إيضاحها فيما يلي:

– جهاز مالي قادر على تحقيق الاستقرار في جهاز الأسعار و تحقيق التشغيل الكامل، و ذلك بتحقيق التوازنات المالية لهدف النمو المطلوب و المعتمد على الهيكل الضريبي و تنظيم أولويات الإنفاق الحكومي.

[1]- زيان رمضان، **مبادئ الاستثمار**، دار وائل للنشر، مصر، 1996، ص: 50.

– سلطة تقنية محققة للاستقرار النقدي مستخدمة أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف النمو و المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و خلق مناخ الاستثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية.

– سياسة تجارية مرتكزة على التوجه الخارجي لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية، و خلق منشآت قادرة على ابتكار إضافة للمزايا التنافسية داخل الاقتصاد.

– سوق عمل قادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بنجاح معتمد على معدل الأجر الحقيق، حيث يعمل على تخصيص عوامل الإنتاج المحلي في استمرار القدرة التنافسية للوصول للدرجة المطلوبة.

و يعتبر اجتماع هذه العوامل معا شرطا أساسيا مهما في توفير مناخ استثماري مستقر.

## II. مقومات نجاح المناخ الاستثماري[1]:

لنجاح المناخ الاستثماري نجد أهمية توافر البنود التالية تتمثل فيما يلي:

– مكونات المناخ الاستثماري، و ذلك بتوفير استقرار سياسي و اجتماعي و ثقافي و اقتصادي.

– عناصر المناخ الاستثماري، و تتمثل في السياسات الاقتصادية المتتبعة داخل الدولة.

– التغلب على معوقات و مشاكل الاستثمار.

– درجة التقدم التكنولوجي المحققة داخل الدولة.

إلا أنه في هذه الفئة من الاقتصاديين يرى أن مقومات المناخ الاستثماري الجيد تعتمد على تحقيق الإصلاح الاقتصادي و الخوصصة، و ترتكز على ما يلي[2]:

– زيادة الاستثمار في القوى البشرية من تعليم و صحة، علاج و تدريب.

– اتجاه مناخ استثماري مناسب أمام المشروعات وفقا لأولويات السوق.

– تحرير التجارة الخارجية و فتح مجال أوسع للاستثمارات الأجنبية.

– الإصلاح الاقتصادي للهياكل التمويلية داخل الدولة، و التي يتطلب تطوير التشريعات الاقتصادية أول بأول، و تنشيط سوق المال، و جدولة الديون للشركات المتعثرة و استثمار و تطوير البحث العلمي خاصة الرقابة المالية و الإدارية.

# المطلب الرابع: عوائد الاستثمار و مخاطره:

## I. عوائد الاستثمار:

يعتبر الاستثمار عملية مخاطرة في ظل عدم التأكد، فالعائد و المخاطر في الاستثمار مفهومان لا يمكن تفسير احداهما بمعزل عن الآخر[3].

يعتبر العائد صافي الربح بعد الضرائب بالمفهوم المحاسبي، أو ما في التدفق بعد الضرائب و قبل الاستهلاك بمفهوم التدفقات النقدية منسوبا إلى الأول التي ولدته. و يأخذ العائد أشكالا مختلفة، الأصل

---

[1]- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمارات بين النظرية و التطبيق**، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:49.

[2]- طارق عبد العال حمادة، **تقييم أداء البنوك التجارية وتحليل العائد والمخاطر**، الدار الجامعية، الجزء الثالث، اسكندرية، 2001، ص 14 .

[3]- طارق عبد العال حمادة، المرجع السابق ، ص16 .

المستثمر، و حسب نوع الأموال التي ولدت ذلك العائد، أما المخاطر الاستثمارية فهي عدم انتظام العوائد، و يشكل تذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر عنصر المخاطرة، و يرجع عدم انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم التأكد المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية.

## II. مخاطر الاستثمار:

تنشأ مخاطر الاستثمار عن ظاهرة حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار، ذلك لأن الأهداف التي يسعى إليها المستثمر. يرتبط مدى تحققا عادة بتدفقات نقدية مستقبلية ينتظم الحصول عليها من استثماره، و لأن احتمال تحقق هذه التدفقات مرهون بعوامل خارج نطاق سيطرة المستثمر، لذا يصبح من المستحيل افتراض تحقق هذه التدفقات بدرجة 100٪ و متى انخفض احتمال تحقق هذه التدفقات النقدية التي يتوقعها المستثمر عن درجة 100٪ تبرز المخاطرة و التي تزيد درجات ارتفاعها كلما انخفض احتمالات تحقق هذه التدفقات و العكس بالعكس.

إذ توجد علاقة موجبة بين المخاطرة و البعد أو الأفق الزمني للاستثمار، فكلما طالت الفترة الزمنية لتحقق التدفقات التي توقفها أداة الاستثمار، تزداد درجة المخاطرة و العكس صحيح، ذلك على أساس أن احتمال تحقيق التدفقات النقدية ينخفض بطول الفترة الزمنية و يرتفع بانخفاضها[1].

كلما كان لكل نوع من أناع الاستثمار عائد، فإن له مخاطر، و لكل استثمار درجة معينة من المخاطر، و يهدف المستثمر الرشيد لتحقيق أكبر عائد ممكن عند مستوى مقبول من درجة المخاطرة لديه، و تنقسم المخاطر إلى قسمين رئيسيين هما كالآتي[2]:

**1- المخاطر النظامية:** و هي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في السوق و حركته، تتعلق بعوامل طبيعية و عوامل سياسية ...إلخ، و لا ترتبط مثل هذه العوامل بنوع معين من الاستثمارات، و إنما عندما تقع تصيب جميع مجالات و قطاعات الاستثمار. و تعود المخاطر النظامية إلى جزء من التباين بين العوائد المحققة والعوائد المتوقعة و التي تحدث بسبب عوامل تؤثر على أسعار جميع الأوراق الموجودة في سوق الأوراق المالية، و يمكن ذكر خصائص هذه المخاطر فيما يلي:

- تنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام[3].
- لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين.
- ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية مثل: الاضطرابات العامة، حالات الكساد، التضخم، ارتفاع معدلات أسعار الفائدة، الحروب أو الاغتيالات السياسية، فأسعار الأوراق المالية تتأثر بهذه العوامل و لكن بدرجة متفاوتة.

---

[1]- محمد مطر، **ادارة الاستثمارات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص:28.

[2]- محمد مطر، المرجع السابق ، ص:28.

[3]- أحمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، ط1، دار المناهج، الأردن ، 1997، ص:66.

تكون درجة المخاطر النظامية أو السوقية مرتفعة في الحالات التالية:

- في الشركات التي تنتج سلعا صناعية أساسية كصناعة السكك الحديدية و صناعة الأدوات و المطاط.
- في الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران.
- في الشركات التي تشكل التكاليف الثابتة نسبة كبيرة من تكاليفها الاجمالية.

**2- مخاطر غير نظامية:** هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة، أو قطاع معين و تكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، و من هذه العوامل حدوث إضراب في شركة معينة أو قطاع معين، الأخطاء الإدارية، ظهور اختراعات جديدة و الحلات الإعلامية، التغير في أذواق المستهلكين وظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات الشركة بالذات. يمكن تصنيف المخاطر غير النظامية كما يلي:

**أ- مخاطر العمل:** تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين، قد يفشل هذا العمل و بالتالي لا تحقق أهداف الاستثمار.

**ب- مخاطر السوق:** قد تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها و الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.

**ت- مخاطر السعر:** تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك أو تنتج عن خسارة الفائدة المتوقعة، إذا ما تم الاستثمار لآجال قصيرة.

**ث- مخاطر القوة الشرائية للنقود:** و هي المخاطر التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار، يؤدي إلى انخفاض في قيمة النقود المعبر عنها بالقوة الشرائية[1].

**ج- المخاطر المالية:** هي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار أو عن عدم القدرة على تحويل الاستثمار إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.

**ح- المخاطر الاجتماعية أو التنظيمية:** و هي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية، التعليمات و القوانين و التي من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار و أسعار أدوات الاستثمار[2].

## المطلب الخامس: معوقات الاستثمار.

تتعرض العملية الاستثمارية لمعوقات متعددة، فمهما كانت عوائد الاستثمار كبيرة، فلا يكاد يخلو أي استثمار من احتمالات الخسارة و عدم تحقيق العائد المتوقع يسبب هذه المعوقات و التي تتمثل فيما يلي:

[1]- محمد ابراهيم مادي، **فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر**،- أطروحة دكتوراه – تخصص علوم اقتصادية، جامعة شلف، 2003، ص: 28

[2]- حسين عمر، **الاستثمار و العولمة**، ط1، دار الكتاب، مصر، 2000، ص:63

**1- نزع الملكية:** لكل دولة ذات سيادة الحق في تنظيم سيادة ملكية الأجانب من الأموال و حيازتها و استثمارها في القطاعات الاقتصادية داخل إقليمها، كما يمكن منع الأجانب بشكل كلي أو جزئي من ممارسة الحقوق داخل إقليمها، فإن التشريعات المختلفة و منذ القدم تعترف الدولة بالحق في:

**أ-نزع الملكية العامة:** يقصد بها حرمان الشخص من ملكه العقاري لتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل و يدفع له.

**ب-المصادرة:** هي عقوبة توقع في مواجهة شخص أو أشخاص معينين و بمقتضاها تستولي الدولة على كل أو بعض الأموال المملوكة لهؤلاء الأشخاص دون تعويض.

**ت-التأميم:** بعد التأميم من النظم القانونية الحديثة نسبيا إذ ترجح أولى تطبيقاته إلى عام 1917، فيعرف على أنه " نقل ملكية مشروع معين إلى الأمة لتحقيق مصلحة عامة و ليس مصلحة فردية خاصة[1].

## 2- القيود القانونية الضريبية و النقدية:

يسعى المستثمر من وراء توظيف و استثمار أمواله في إقليم دولة معينة الحصول على عوائد و توسيع نطاق نشاطه إلى أنه توجد بعض القيود قد تعرقل في سعي المستثمر.

**أ-القيود القانونية الضريبية:** من المتفق عليه في القانون الدولي أن لكل دولة ذات سيادة الحق أن تفرض ضرائب و رسوم على الأشخاص و الأموال الموجودة في إقليمها أو على الأرباح و الدخول التابعة لمصادر داخل حدودها لذلك فإن السياسة الضريبية التي تنتجها الدولة المستقطبة للاستثمار يمكن أن تكون سلاحا ذو حدين.

**ب- القيود القانونية على الصرف الأجنبي و التحويلات النقدية:** يقصد بذلك مجموعة القيود القانونية التي تفرضها الدولة المستقطبة للاستثمار على المدفوعات الدولية كالقيود المفروضة على حرية دخول و خروج رأس المال أو قابلية التحويل أو بعبارة أخرى هي تطبيق الدولة الرقابة على الصرف كأن تلزم كل من يحصل عملات أجنبية من الخارج بيعها للسلطات الرسمية إما بشكل مباشر أو بواسطة أحد المصارف.

## 3- عدم الاستقرار الاقتصادي:

يظهر عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يعوق الاستثمار في حالتين هما: الحالة الأولى التي تتمثل في تخفيض قيمة العملة الوطنية، أما الحالة الثانية فهي التضخم الذي عرف على أنه زيادة كمية النقود إلى درجة تؤدي إلى انهيار قيمة الوحدة النقدية لذلك فهو يمثل عائقا في طريق الاستثمار، كما أن استمرار التضخم يؤثر على رؤوس الأموال الأجنبية و الوطنية أيضا[2].

---

[1]-طراء حسام الدين، بونغماس أحمد، **دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار**، – مذكرة لنيل شهادة ليسانس – تخصص مالية نقود وبنوك، المركز الجامعي البويرة، 2010-2011، ص ص: 44-45.

[2]- طراء حسام الدين، بونغماس أحمد، المرجع السابق، ص ص 45-46.

## المبحث الثالث: مفاهيم حول التشغيل

### المطلب الأول: تعريف التشغيل:

هناك عدة تعاريف للتشغيل نوجز أهمها فيما يلي:

يعرف التشغيل على أنه " لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل و ضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه و مؤهلاته، و التي يجب على المؤسسة الاعتراف بها. كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة و التمثيل في التنظيمات الجماعية و حقه في الخدمات الاجتماعية"[1].

غير أن التشغيل يعرف كذلك حسب القرار المتخذ في الندوة الدولية لإحصائيات العمل المنعقدة بمدينة جنيف السويسرية لسنة 1982 و ذلك في شهر أكتوبر، المتعلق بإحصائيات السكان النشيطين و التشغيل و البطالة و التشغيل الناقص بما يلي[2]:

يتكون الأشخاص الحائزون على شغل من كل الأفراد الذين تعدوا سنا معينة، و الذين يوجدون خلال فترة قصيرة مرجعية من الزمن (مثلا أسبوع أو يوم) في الفئات الآتية:

**I. التشغيل المأجور:** تتكون هذه الفئة من

**1- الأشخاص الموجودون في أماكن العمل:**

هم أولئك الأشخاص الذين يمارسون خلال الفترة المرجعية أعمالا يتلقون مقابلها أجورا أو رواتب، سواء كانت نقدية أو عينية.

**2- الأشخاص المتوفرين على شغل و لكنهم غائبون عن العمل:**

هم أولئك الأشخاص الذين سبق لهم أن اشتغلوا في مناصب عملهم الحالية، و لكنهم كانوا غائبين عن أعمالهم خلال الفترة المرجعية.

**II. التشغيل غير المأجور:** كما تتكون هذه الفئة من:

**1- الأشخاص الموجودون في أماكن العمل:**

هم أولئك الأشخاص الذين يمارسون خلال الفترة المرجعية أعمالا يحققون من وراءها أرباحا أو مكاسب عائلية، سواء كانت نقدية أو عينية.

**2- الأشخاص المالكين لمؤسسة و لكنهم غائبون عن العمل:**

هم أولئك الأشخاص الذين يملكون خلال الفترة المرجعية مؤسسة صناعية أو تجارة أو مستثمرة فلاحية أو مؤسسة خدمية، و لكنهم غائبون بصفة مؤقتة عن أعمالهم و ذلك لأسباب معينة.

---

[1]- العايب عبد الرحمان، **البطالة و اشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي – حالة الجزائر** –، رسالة ماجيستر غير منشورة، التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2023-2024، ص21.

[2] - ONS, **Données statisyiques, activité, emploi et chomage au 4ème trimestre,** 2008, N0 14, Alger, 2009, p:06.

و في تعريف آخر يعرف المشتغل كذلك على أنه "كل من يشغل عملا بدوام كامل أو جزئي، حتى و إن كان يعمل ساعة أو ساعتين في اليوم"[1].

إذا و من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الشغل على أنه: ببساطة ليس فقط ذلك المجهود الذهني و البدني الذي يبذله الإنسان لخلق المنفعة، و إنما هو عبارة أيضا عن عربة تجر معها عدة متطلبات، أي بمعنى أوضح، إضافة إلى أن مفهوم التشغيل يضم أولئك الأفراد الحائزين على شغل و لكنهم غائبون عنه وذلك خلال فترة مرجعية قصيرة، يضم أيضا أولئك الأفراد الذين يباشرون خلال الفترة المذكورة أعلاه أعمالا أو أنشطة اقتصادية، لكل الوقت أو لبعضه، و ذلك سواء لصالح أصحاب العمل أو لحسابهم الخاص و يتمتعون مقابل ذلك بمجموعة من المكاسب و الحقوق حسب الجهة المستخدمة.

هذا و إضافة إلى حقوق المشتغلين يتضمن مفهوم التشغيل أيضا مجموعة من الواجبات المفروضة عليهم، كالتمتع بسلوكيات خاصة بالأخلاقيات المهنية و حب العمل و المسؤولية و إلى غير ذلك من الواجبات.

أما مفهوم سياسة التشغيل : فهي مجموعة من التدخلات المتعددة الأبعاد، و المتوخاة من أجل تحقيق أهداف و أغراض محددة كمية و نوعية، و هي تشمل على خطة لما يجب القيام به تم اختيارها من بين البدائل في ظل ظروف معينة تم اعتمادها على أساس اتفاق مشترك توصلت إله جميع الأطراف المهتمة بذلك. و تقوم الحكومة بمتابعتها من أجل التصدي للتحديات[2].

و قد عرفها Marc Olivier بأنها استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل و إن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين و التدريب وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية و حق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية و التأمين و التقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون[3].

و من هذا المنطلق يمكن لنا تعريف سياسة التشغيل بأنها هي جزء من سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المالية دون الجوانب البشرية، بحكم أن هدف التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن.

## المطلب الثاني: مفهوم البطالة

هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم محدد للبطالة، حيث تعددت التعريفات التي تناولتها.

---

[1]- نزار سعد الدين العبسي، ابراهيم سليمان، **قطف الاقتصاد الكلي « مبادئ و تطبيقات »** ، ط1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006، ص244.

[2]- سياسات التشغيل الوطنية، دليل استرشادي، منشورات منظمة العمل الدولية، 2014، ص15.

[3]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 37.

## 1- تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل:

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، و وجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية[1]:

- **بدون عمل:** أي الذين لا يعملون مقابل أجر.
- **متاح للعمل:** أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.
- **يبحث عن العمل:** أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة زمنية للبحث عن عمل مأجور.

## 2- تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء:

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية[2]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 و 64 سنة).
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، و يشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة يحث عن عمل، حيث أنه قد قام بالإجراءات الازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلا لذلك.

## 3- تعريفات أخرى للبطالة:

- يعرف العاطل عن العمل بأنه كل شخص راغب في العمل و قادر عليه و باحث عنه و لم يجده[3].
- و تعرف البطالة بأنها الانقطاع الاجباري أو اللاإرادي عن العمل لعدد معين من أفراد القوة العاملة[4].
- يمكن أن تعرف البطالة بأنها: عدم ممارسة الفرد عمل ما سواء كان ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال، و سواء كانت عدم الممارسة الناتجة عن أسباب شخصية أو إدارية أو غير إدارية[5].
- من وجهة نظر اقتصادية، البطالة تعين أن عرض العمل هو أكبر من طلب العمل من المستخدمين فهو يسبب انفصالا لسوق العمل[6].

---

[1] - Bureau international du travail, **la nomalisation internationale du travail**, nouvelle série 53, Genève, 1953, pp: 48 – 49.

[2] - l'office national des statistique, **l'emploi et chomage (données et statistiques)**, n 226, editions ons, Algérie,1995, p: 08.

[3] - مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص: 25.

[4] - أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، الدار الدولية العلمية للنشر و التوزيع، ودار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص: 298.

[5] - أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الاسلامية، الآثار و الحلول**، ط1 ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص:09.

[6] - راضي نور الدين، **التشغيل و البطالة في الجزائر**، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص: 75.

## 4- المفهوم الرسمي للبطالة:

و نعني هنا بالبطالة أنها الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة عند مستوى أجر معين و يمكن تمثيله بيانيا[1]:

**الشكل 08: المفهوم الرسمي للبطالة.**

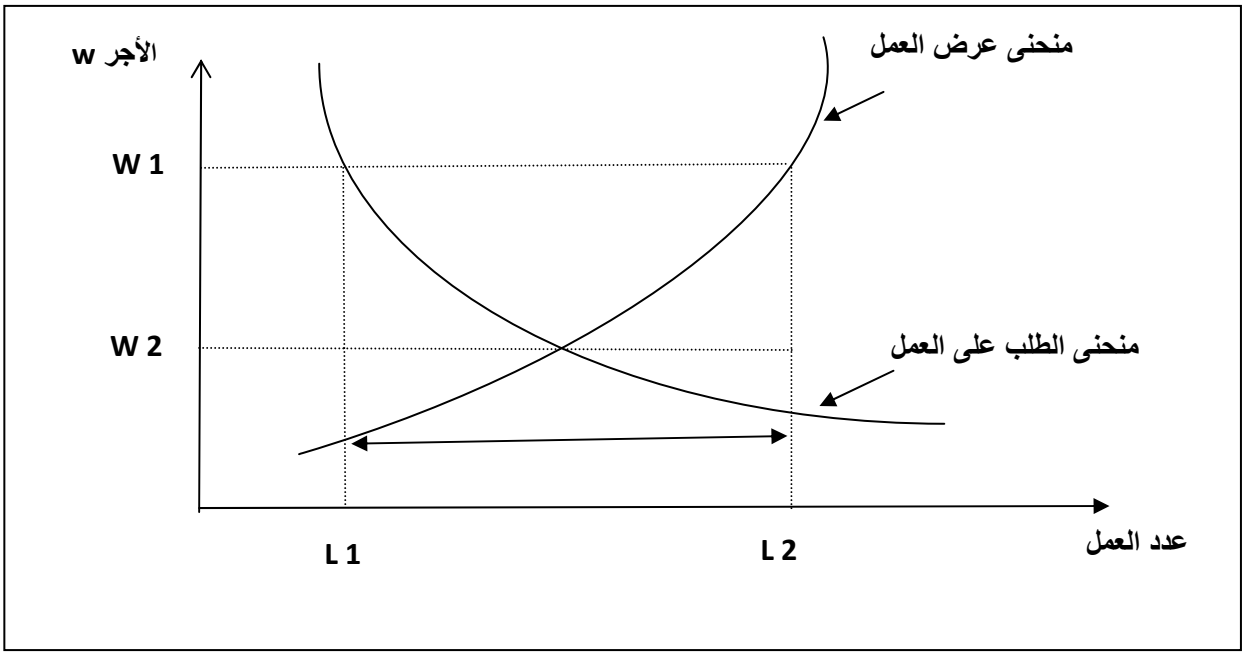


**المصدر:** علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، جامعة الإسكندرية، مصر 2005، ص 03.

نلاحظ أن منحنى عرض العمل مرن عند مستويات منخفضة من الأجور، ثم يصبح عديم المرونة عند التوظيف الكامل، و عند الأجر السائد في سوق العمل W 1 فإن منحنى الطلب على العمل يكون في مستوى التوظيف الفعلي و محدد بالكمية المطلوبة L 1 ، بينما التوظيف الكامل محدد بالكمية L 2، ومنه فإن البطالة تمثل الفرق بين مستوى التوظيف الفعلي و مستوى التوظيف الكامل أي أنها تشكل المسافة بين (L2,L1).

## 5- المفهوم العلمي للبطالة:

تعرف البطالة وفق لهذا المفهوم أنها " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، و من ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل*، مما يؤدي إلى تدني مستوي رفاهية أفراد المجتمع كما كان يمكن الوصول إليه[2].

[1]- علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 03.

[2]- علي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق، ص: 08.

*- الناتج المحتمل: و هو يتمثل في أقصى ناتج يمكن تحقيقه عندما يتم استخدام موارد المجتمع استخداما كاملا و أمثلا.

**الشكل رقم 09: إيضاح من هم العاطلون عن العمل.**

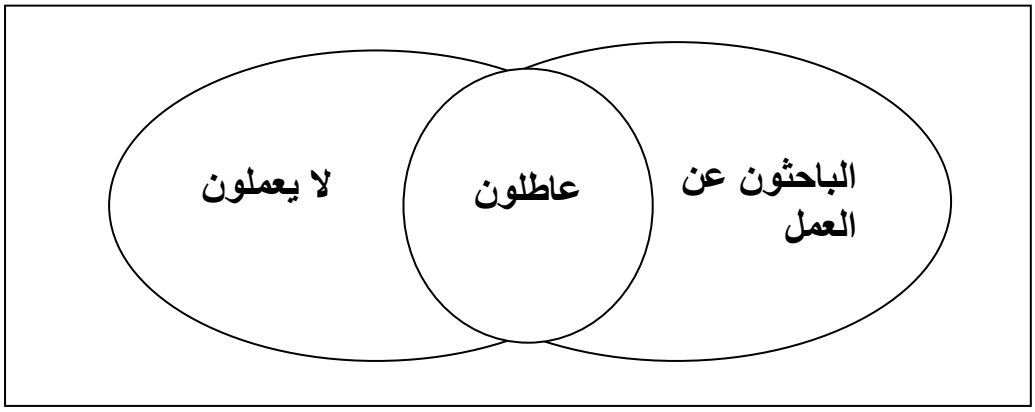


**المصدر**: رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الكويت، 1998، ص 15.

## المطلب الثالث: أبعاد و أهداف سياسة التشغيل

توجد عدة أبعاد لسياسة التشغيل منها ما هو اجتماعي و منها ما هو اقتصادي و ما يتعلق بالجانب الهيكلي و التنظيمي و ما إلى ذلك من الجوانب الأخرى[1]:

**1- البعد الاجتماعي:** يرتكز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لا سيما بالنسبة للشباب ذوي المؤهلات الجامعية و العمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع و ابعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة للتهميش و الاقصاء، و ما يترتب على ذلك من تصرفات تضر بالشباب أولا، و بالبلاد ثانيا مثل الهجرة غير الشرعية و الإدمان على المخدرات و ما ينتج عنه من مظاهر إجرامية متعددة الأوجه.

**2- البعد الاقتصادي:** يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، لا سيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات و قطاعات النشاط سواء العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة للبلاد، و تطوير أنماط الإنتاج، و تحسين النوعية و المردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، و ربح المعركة التكنولوجية سريعة التطور[2].

**3- الأبعاد التنظيمية و الهيكلية:** يقصد بها مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل و تنفيذها، و التي تبدأ من المستوى المكاني المحلي أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدن أو قرى[3].

---

[1]- بخوش هشام، **الآليات القانونية والتنظيمية والبرامج المختلفة التي وضعت لتجسيد وتنفيذ سياسات التشغيل**، ورقة مداخلة في الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13-14 أفريل 2011، جامعة بسكرة، 2011.

[2]- أحمية سليمان، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، يومي 26-27 أفريل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2009، ص03.

[3]- ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، **التنمية المستدامة – دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى** –، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد 01، 2006، ص:166.

و تهدف سياسة التشغيل عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[1]:

– توفير فرص العمل، و هذه العملية تخضع للتخطيط من أجل تحديد الاحتياجات الكمية و النوعية لليد العاملة.

– تكوين و إعداد القوى العاملة أي تنمية مهاراتها و قدراتها، مع تنظيم أساليب و مواعيد ادخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعينيها.

– توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوى العاملة الراغبة في العمل.

– استقرار العمل، و يقصد به دوام استخدام العامل في عمله و تقليص التغيرات إلى أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي.

– تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني و التشريعي الذي تحدده مراسيم و تشريعات العمل لكل دولة.

بالإضافة لأهداف أخرى[2]:

- مكافحة البطالة.
- تنمية ثقافة المقاول.
- الاهتمام بمعالجة الفوارق بين العرض و الطلب.

## المطلب الرابع: مبادئ سياسة التشغيل

يستند مفهوم سياسة التشغيل على مبدأين أساسيين هما[3]:

**1– المبدأ الأول:** يرتكز على الاهتمام بتوجيه السياسات إلى المجموعات التي تجد صعوبات في سوق العمل دون تحديد نوع معين من المستفيدين، حيث يستثني هذا المفهوم المعايير العامة التي تهدف إلى زيادة فرص التشغيل الشامل كتدابير الإعفاء من الضمان الاجتماعي الرامية إلى زيادة الطلب على العمل أو معايير تشجيع العمل من خلال آليات فرض الضريبة السلبية تفاديا لظاهرة فخ الخمول.

**2– المبدأ الثاني:** توزع منظمة التعاون و التنمية سياسات التشغيل على تسعة فئات (خدمة التوظيف الحكومية، التكوين المهني، الدوران الوظيفي و تشارك العمل، التشجيع على التوظيف، حماية الشغل وإعادة التأهيل، خلق مباشر للوظائف، إعانات لإنشاء المؤسسات، دعم الدخل و الحفاظ عليه عند غياب التشغيل، التقاعد المبكر).

---

[1]- عبد الرزاق جباري، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001–2012**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص: 41.

[2]- عمرة مهديد، **تحليل سياسة التشغيل في الجزائر، دراسة حالة جهاز المساعدة على الادماج**، مقال في المجلة الجزائرية لسياسات العامة، العدد 09، فيفري 2011، ص: 15.

[3]- مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد، لقام حنان، **التشغيل في الجزائر، قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص: 12.

يعتبر هذا المفهوم مرجعا هاما لإجراء المقارنات الدولية خاصة الإحصائية منها، إلا أنه لا يحدد بدقة طبيعة سياسات التشغيل التي تتبناها مختلف الدول والمعايير العامة الهادفة إلى تصحيح سوق العمل، فضلا عن سياسات الاقتصاد الكلي، و تطور الحق في العمل الناتج عن تنظيم أكثر شمولية.

## المطلب الخامس: أنواع سياسة التشغيل

تنقسم سياسة التشغيل إلى نوعين هما[1]:

**1- سياسة التشغيل المحفزة أو النشطة:** تعمل للحفاظ على مناصب الشغل و خلق فرص جديدة، إضافة إلى السعي لتطوير مهارات و قدرات القوى العامة. و يمكن أن تتضمن هذه السياسات حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المصالح العمومية للتشغيل، مصالح التكوين المهني، الإجراءات الخاصة باليد العاملة غير المؤهلة و الإعانات على التوظيف، إضافة إلى تحفيز المؤسسات على التوظيف مقابل إعانات أو إعفاءات معينة.

**2- سياسة التشغيل السلبية:** تعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل، من خلال العمل على الحد من آثار البطالة و التخفيف منها و التي تولدها اختلالات سوق العمل، كالتعديل الهيكلي )الجزائر)، كما تعمل على تكثيف التكوين المهني مع حاجيات سوق العمل، و تتجلى هذه السياسة بتقديم إعانات اجتماعية مقابل تقليص العمالة. و تتلخص هذه السياسة حسب OCDE في إجراءين و هما : منح تعويضات البطالة و التقاعد المسبق.

[1]- معتصم دحو، **سياسات التشغيل والوساطة في سوق العمل بالجزائر بين حتمية تنفيذ البرامج ومنطق الاستجابة لاحتياجات سوق العمل**، منشورات البحث والحكومة والاقتصاد الاجتماعي، العدد 02، 2016، ص: 34.

## خلاصة الفصل:

مهما اختلفت و تباينت تعاريف الاستثمار ، فإنها تتفق على أن موضوع الاستثمار هو تشغيل الأموال للحصول على المتعة الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تمكن أهميته في كونه أحد الوسائل المعتمد عليها في تطوير و توزيع المنشآت، و بالتالي تحقيق رفاهية المجتمع، و ذلك بإقامة المشاريع الاستثمارية التي تعتبر من عوامل توجيه الإنتاج و الكفاءات و القدرات الموجودة على المستوى الاقتصادي، حيث تنوع هذه المشاريع يعتبر دليلا على التطور و ازدهار النشاطات الصناعية و التجارية لأي دولة بلد بصفته الشريان الحساس لبناء اقتصاده.

و يمكن استنتاج العديد من النقاط الهامة من تعاريف الاستثمار المحلي و التشغيل منها:

- الاستثمار المحلي يشجع على دعم الاقتصاد الوطني و زيادة فرص العمل على المستوى المحلي، و يعزز التنمية الاقتصادية في البلد.
- تعزيز التشغيل يعني زيادة فرص العمل و توفير فرص العمل للسكان المحليين، مما يخفف من مشكلة البطالة و يعزز الاستقرار الاقتصادي للمجتمع.
- الاستثمار المحلي و التشغيل يمكن أن يسهم في تحسين مستوى المعيشة، و زيادة الدخل للفرد و الأسرة، مما يؤدي إلى تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية.
- يمكن أن يساهم التركيز على الاستثمار المحلية تعزيز التشغيل في تقليل الاعتماد على الاستيراد و تعزيز الصناعات المحلية ة المنتجات الوطنية.

و من خلال التطرق إلى مختلف أنواع الاستثمار و أدواته، فذلك يعطي خيارات كثيرة للمستثمر و أصحاب رؤوس الأموال لاختيار الأداة المناسبة، إضافة إلى ارتباطه بعدة محددات، منها ما يؤثر سلبا و منها ما يؤثر إيجابيا عليه حسب طبيعة كل محدد دون غض النظر عن المخاطر الناجمة عن العملية الاستثمارية و التي تتمحور في احتمال عدم تحقق الأهداف المرجوة في تحقيق الأرباح و زيادة فرص العمل.

الاستثمار المحلي و التشغيل يعتبران عنصرا أساسيا لتعزيز الاقتصاد المحلي و تحقيق التنمية المستدامة، و لذلك يجب التركيز على تعزيز هذين الجانبين و دعمهما من خلال سياسات حكومية و مبادرات خاصة تهدف إلى تعزيز الاستثمار المحل و خلق فرص العمل.

# الفصل الثاني

**تمهيد**

تبنت الحكومة الجزائرية نظام اقتصاد السوق و ذلك باتخاذ عدة اجراءات متبنية تشريع استثماري محفز، حيث قامت بعدة تحفيزات لدعم الاستثمارات الخاصة بتقديم تسهيلات و إنشاء هيئات مختصة لدعم و متابعة المستثمرين، و توفير الأموال اللازمة لتجسيد مشاريع في أرض الواقع و تقليص العراقيل خصوصا القطاع الخاص الذي كان مهمشا في النظام الاقتصادي الاشتراكي و رغم هذا بقيت العراقيل و العوائق الاستثمارية في الجزائر كثيرة، مما جعلها عائقا أمام المستثمر المحلي و عائقا أمام الأهداف المسطرة في مجال الاستثمار رغم الجهود المبذولة. و الجزائر كغيرها من الدول، من الأسباب التي تدفعها لتشجيع الاستثمارات المحلية هي رغبتها في تأثير هذه الاستثمارات على التشغيل لديها، هذا الأخير الذي يحتل صدارة اهتمام الدول باعتباره إحدى المقومات الأساسية لكرامة الفرد و توازنه الأسري، و ركيزة من ركائز التنمية و الاستقرار.

## المبحث الأول: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

عرف المناخ الاستثماري الجزائري عدة منعرجات، اتخذت الجزائر عدة تدابير واجراءات لتوفير الأرضية لهذا النظام بفتح المجال لقطاع الخاص للمشاركة في الحياة الاقتصادية، وخلق عدة هيئات لدعم القطاع الخاص.

### المطلب الأول: السياسة العامة للاستثمار و الهدف من قوانينه

**I. السياسة العامة للاستثمار[1]:** انتهجت الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة في مجال الاستثمار. عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الاصلاحات الاقتصادية نالت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات. فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه تسهيلات للمستثمرين، حيث كان الغرض تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية:

- نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة و الصغيرة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية و المهن الصغرى التي تخلق عادة أقل من عشر مناصب شغل (مشاريع وكالة تشغيل الشباب).

- من ناحية أخرى وتفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها.

- أخيرا و نظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فإن الأنشطة التصديرية وهي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل القوانين المالية والسنوية وفي قوانين الاستثمار المتعاقبة[2].

**II. الهدف من قوانين الاستثمار:** قانون الاستثمار يهدف بالأساس إلى تجميع وتوحيد ضمانات وحوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد وتوحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة وذلك لتحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الادارية والاجرائية .

---

[1] - منصوري زين، أستاذ مكلف بالدروس بقسم علوم التسيير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة شلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 02، ص : 128.

[2] - منصوري زين، المرجع السابق ، ص:129.

## المطلب الثاني: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

يعد الاستثمار أحد الآليات الكفيلة بتحقيق الانتعاش الاقتصادي والرخاء الاجتماعي، إذ لأهميته البالغة أخذ حيزا واسعا لدى راسمي السياسة العامة في الجزائر، وذلك من خلال سن قوانين ناظمة لعملية الاستثمار من حيث ضبطه وتشجيعه، هذا وبالإضافة إلى حجم الأموال التي صرفت فيه شأنها في ذلك شأن أي دولة.

### I. القانون رقم 63-277 المتضمن قانون الاستثمارات

يعتبر القانون رقم 63-277 المؤرخ في 1963/07/26 المتضمن قانون الاستثمار أول قانون صدر في هذا المجال، بهدف تحديد الضمانات العامة والخاصة الممنوحة للاستثمار المنتج في الجزائر بالإضافة إلى التزامات وحقوق المستثمر هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحديد الإطار العام لتدخل الدولة في مجال الاستثمار.

نلاحظ من خلال تحليل أحكام القانون رقم 63-277 السالف الذكر أنه يتميز بما يلي:

- الاعتراف للمستثمر الأجنبي مهما كانت جنسيته بالحق في الاستفادة من الضمانات والامتيازات التي يتضمنها قانون الاستثمار، حيث استعمل المشرع الجزائري كلمة "quelle que soit leur origine" أي مهما كانت أصلهم، للتأكيد على استثناء المستثمر الفرنسي من مجال تطبيق هذا القانون باعتباره ينتمي للدولة المستعمرة سابق.
- الاعتراف للمستثمر الأجنبي (شخص طبيعي أو معنوي) بالحق في الاستفادة من مبدأ حرية الاستثمار لكن بشرط احترام النظام العام والقانون، وهذا بعد الحصول على الترخيص من اللجنة الوطنية للاستثمار.
- تدخل الدولة للاستثمار في المجالات الهامة بالنسبة للاقتصاد الوطني من خلال إنشاء شركات وطنية أو باستخدام شركات مختلطة بالشراكة مع رؤوس الأموال الأجنبية.

لكن لم ينجح هذا القانون في جذب اهتمام المستثمر الأجنبي لعدة أسباب منها، عدم اكتساب الجزائر لثقة المستثمرين الأجانب في تلك الفترة باعتبارها دولة فتية حديثة الاستقلال، و كذا لحصر المشرع الجزائري للمجالات المفتوحة للاستثمار الأجنبي في القطاعات الثانوية أما الاستراتيجية فلا يمكن له الاستثمار فيها إلا في إطار الشراكة مع الدولة الجزائرية أو أحد المؤسسات العمومية الاقتصادية.

### II. الأمر رقم 66-284 المتضمن قانون الاستثمارات:

بعد الفشل الذي عرفه القانون رقم 63-277 المتضمن قانون الاستثمارات في تحقيق الأهداف المنتظرة منه، قرر المشرع الجزائري إلغائه بموجب الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15المتضمن قانون

الاستثمارات، بهدف تحديد مجال تدخل الرأس مال الخاص في التنمية الاقتصادية الوطنية، ومن أهم النقاط التي تضمنها هذا القانون نجد:

– انفراد الدولة والمؤسسات العمومية بحق الاستثمار في القطاعات الحيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني وهذا كأصل عام، لكن استثناء يمكن لهذه الأخيرة الاستعانة بالمستثمر الخاص (وطني أو أجنبي) عن طريق إنشاء شركات للاقتصاد المختلط التي يصادق على قوانينها الأساسية بموجب مرسوم.

– فتح المجال أمام المستثمر الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار في القطاعات التي لا تعتبر حيوية والمتمثلة في الصناعة والسياحة بشرط الحصول على رخصة مسبقة من وزير المالية والتخطيط بالاشتراك مع وزير القطاع المعني.

– محاولة المشرع الجزائري جذب رؤوس الأموال الخاصة من خلال منحها مجموعة من الضمانات كحماية الملكية، السماح بالاستعانة بالإطارات الأجنبية مع العمل على تكوين الإطار الوطني، الاستفادة من مبدأ المساواة أمام القانون والحق في تحويل رؤوس الأموال بالنسبة للمساهمات الأجنبية، كما تم تحفيز الاستثمار الخاص بمجموعة من الحوافز المالية حددتها المادة 13، 14 و15 من الأمر رقم 66–284 السالف الذكر.

في الأخير نشير إلى أن قانون الاستثمار لسنة 1966 قد فشل في استقطاب الاستثمار الخاص نظرا لتشديد الرقابة عليه وكذا للتقليص من مجالات تدخله، بالإضافة لسبب آخر يتمثل قيام الجزائر بتأميم العديد من الشركات الاقتصادية وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب لمغادرة الجزائر والاستقرار في البلدان التي توفر لهم مناخ استثماري ملائم.

## III. القانون رقم 82–11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني.

انتظر المشرع الجزائري إلى غاية 1982 ليصدر القانون رقم 82–11 المؤرخ في1982/08/11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، لتأكيد رغبته في تنظيم تدخل المستثمر الوطني الخاص وتوجيهه لتحقيق الأهداف الاقتصادية المشار إليها في المخطط، والذي نضم القطاع الخاص في عدة نقاط أساسية منها:

– **تحديد المستثمر المخاطب:** يسري القانون رقم 82–11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني تلك المشاريع الاقتصادية المنجزة من طرف المستثمر الوطني الخاص المقيم في الجزائر والتي لا يتجاوز مبلغها 30 مليون دينار، مع استثناء المشاريع الاستثمارية التي يبادر بها الحرفيون ورجال الفن والمهن الحرة والفلاحون لخضوعها لنصوص قانونية خاصة.

- **الأهداف المرجوة من الاستثمار الوطني الخاص:** يهدف المشرع الجزائري من خلال هذا القانون لتحقيق مجموعة من الأهداف كالعمل على توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، وتوفير مناصب العمل للمواطنين إضافة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات العمومية الاقتصادية.

- **المجالات المفتوحة أمام المستثمر الوطني الخاص:** حددت المشرع الجزائري المجالات المفتوحة أمام المستثمر الوطني الخاص بموجب المادة 11 من القانون السالف الذكر وذلك على سبيل المثال ليس الحصر كتأدية الخدمات المتمثلة في التصليح الصناعي وصيانة آلات الصنع، الصناعة الصغيرة والمتوسطة والمكملة للقطاع الاشتراكي خاصة معالجة المواد الأولية ذات المصدر الزراعي وتلك الموجهة للاستهلاك العائلي.

- **الزامية الحصول على الاعتماد:** لا يمكن إنجاز مشروع استثماري من طرف المستثمر الوطني الخاص إلا بعد حصوله اعتماد مسبق يمنح بموجب رسم نظامي ويحرر بعد أخذ الرأي المطابق للجنة الوطنية أو اللجان الولائية.

- **الاستفادة من عدة ضمانات وحوافز مالية:** استفاد المستثمر الوطني الخاص في إطار هذا القانون من عدة ضمانات قانونية وحوافز مالية.

## IV. القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الإقتصادية وسيرها:

دفعت حاجة الجزائر للاستثمارات الأجنبية بالمشرع الجزائري إلى وضع قانون خاص بها والمتمثل في القانون رقم 82-13 المؤرخ في1982/09/28 المتعلق بالشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها والذي كرس طريقة جديدة للاستثمار الأجنبي في الجزائر تتمثل في تكريس أسلوب الشراكة الدنيا مع الدولة أو أحد المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على 51% على الأقل من الأسهم، بهدف التمتع بسلطة ممارسة الرقابة على الشركة المختلطة الاقتصاد.

لإنشاء الشركات المختلطة الاقتصاد يقوم الشركاء بإعداد بروتوكول اتفاق يتضمن عدة نقاط نذكر منها على الخصوص:

- تحديد الهدف من الشركة المختلطة الاقتصاد، مجال اختصاصها ومدة عملها.
- التزامات وواجبات الشركاء.
- كيفيات تحرير رؤوس الأموال المشتركة وآجال استحقاقها... إلخ.

غير أن هذا القانون فشل في تحقيق الأهداف المرجوة بسبب فرض أسلوب الشراكة الدنيا على المستثمر الأجنبي مما سيسمح للدولة بالحصول على غالبية الأسهم بالتالي تسيير مجلس إدارة الشركة، دون أن ننسى سبب آخر يتمثل في تخوف المستثمرين الأجانب من التوجهات الاشتراكية الدولة الجزائرية.

## V. القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية.

شهدت الجزائر أواخر الثمانينات أزمة اقتصادية خانقة دفعت بالمشرع الجزائري إلى البحث عن وسيلة للخروج من الأزمة الاقتصادية وذلك بتكريسه لمجموعة من النصوص القانونية التي تركز على المستثمر الأجنبي في بعض الحالات وفي أخرى على المستثمر الوطني، كما هو الحال بالنسبة للقانون رقم 88-25 المؤرخ في1988/07/12 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الملغي للقانون رقم 82-11 السالف الذكر، وقد كان هذا القانون موجه للمستثمر الوطني دون الأجنبي، لكن بشرط أن لا يكون المشروع الاستثماري ضمن النشاطات الاستراتيجية المتعلقة بتسيير الأملاك الوطنية.

بالعودة إلى أحكام هذا القانون نجد بأنه يتضمن ما يلي:

- **تحديد المجالات المفتوحة أمام المستثمر الوطني الخاص:** حيث يمكن للمستثمر الوطني الخاص الاستثمار في النشاطات الاقتصادية ذات الأولوية سواء تعلق الأمر بالنشاطات الصناعية أو الخدمات لكن يمنع عليه -
- **ممارسة النشاطات الاستراتيجية المتمثلة في سبيل المثال في:** القطاع المصرفي التأمينات، المناجم، المحروقات، النقل البحري والجوي، الصناعة القاعدية للحديد والصلب وكل النشاطات ذات الصلة بتسيير الأملاك الوطنية.

- **الأهداف التي تنتظر الدولة تحقيقها من المستثمر الوطني الخاص:** حددت المادة 07 من القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية مجموعة من الأهداف التي يجب على المستثمر الوطني الخاص تحقيقها من خلال ممارستها للنشاطات الصناعية وتلك المنجزة في القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني كتوفير مناصب الشغل، استبدال الواردات وتحقيق التكامل الاقتصادي الوطني... إلخ.

## VI. قانون النقد والقرض رقم 90-10

المؤرخ في 1990/04/14 الذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الأجنبية وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعات العام والخاص ، مع حرية الاستثمار وحرية رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراء المصادرة.

## VII. قانون ترقية الاستثمار 1993:

اتبعت الجزائر قانون ترقية الاستثمار لرغبتها في اتباع سياسة جديدة، وهي الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص والاستثمار ككل متضمنة عدة بنود تعكس رغبتها التحفيزية:

1- إنهاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص، وبين الاستثمار المحلي والأجنبي من الناحية القانونية وحرية الاستثمار المحلي في جميع المجالات.

2- عدم فرض إجراءات معقدة وتسهيل عملية الاستثمار، كإلغاء إجراء موافقة من طرف الهيئات والاكتفاء بالتصريح البسيط، وتقديم ضمانات للجمارك والمصلحة الجبائية.

3- إنشاء وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمارات، و التي تقوم بتقييم المشاريع و دعمها و منح الامتيازات المنصوص عليها قانونيا، من خلال الشباك الوحيد الذي يقوم باستلام الطلبات.

4- التأكيد على منح ضمانات التحويل وضمانات اللجوء إلى التحكيم الدولي.

5- لا يتم تطبيق التغيرات التي تطرأ على المراسيم التشريعية المتعلقة بالاستثمارات المنجزة، إلا إذا طلب المستثمر ذلك كتابيا.

6- تصريح كل الاستثمارات على التراب الوطني لدى وكالة الدعم وترقية الاستثمارات.

7- يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي و الدولة على المحاكم المختصة، إلا إذا كانت هناك اتفاقيات مبرمة من طرف الدولة الجزائرية تنص على الصلح أو التحكيم.

8- التسعيرة لا يمكن تطبيقها على الاستثمارات المنجزة، إلا حسب التشريع المعمول به وبتعويض منصف و عادل.

## VIII. **الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار سنة 2001**

نتيجة لقصور المرسوم التشريعي رقم 93/12 وعدم تحقيقه للنتائج المرتقبة، صدر الأمر الرئاسي 01-03 مؤرخ في 2001/08/20 ليحفز الاستثمار و مضيفا توضيحات لمفهوم الاستثمار لينص على ما يلي:

- عرف الاستثمار أنه اقتناء أصول جديدة لأجل تجديد نشاطات أو زيادة القدرة الإنتاجية أو إعادة التأهيل أو الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال الشركات إما شكل نقدي أو عيني.
- المساواة بين جميع للمستثمرين في الحقوق و الواجبات.
- استعادت النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.
- تبني مبدأ الحرية الكلية.

- القيام بإنشاء الشباك الوحيد اللامركزي لتسهيل العملية الاستثمارية.
- خفض الرسوم الجبائية و الجمركية على التجهيزات المستوردة و إلغاء القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات للعملية الاستثمارية.
- تكفل الدولة كليا أو جزئيا البنى التحتية التي يحتاجها انجاز المشروع.
- منح امتيازات خاصة للمشاريع المقامة في المناطق أكثر حاجة للتنمية.

## IX. الأمر رقم 06-08 لسنة 2008 معدل ومتمم الأمر رقم 01-03.

الامر 06-08 جاء متضمنا عدة تعديلات لتتميم الأمر السابق نذكر منها :

- حرية انجاز الاستثمارات مع الأخذ بعين الاعتبار التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة، و الضمانات المنصوص عليها والتنظيمات المعمول بها.
- التصريح بالاستثمارات المنجزة و المستفيدة بالمزايا خلال هذه الفترة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- تستفيد الاستثمارات الاستراتيجية بالنسبة للوطن من مزايا يتم التفاوض عليها من طرف المستثمر والوكالة التي تمثل الدولة تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، ويتم تحديدها حسب معايير وبعد الأخذ بعين الاعتبار رأي المجلس الوطني للاستثمار.
- تم انشاء مجلس وطني للاستثمار، و وضع تحت سلطة رئاسة الحكومة و هو تابع للوزارة مكلفة بترقية الاستثمار، حيث تهتم بكل المسائل المتعلقة بسياسة دعم الاستثمارات، و خاصة الموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليه مادة 12 و كل الأحكام متعلقة بتنفيذ هذا الأمر.
- تقوم وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بمساعدة ومساندة للمستثمرين و جمع كافة المعلومات و الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار.

## X. الاستثمار المحلي في ظل القانون 16-09

ولعل أهم ما خلصت إليه الجزائر في مجال الاستثمار المحلي هو مجيء القانون رقم 16-09 المؤرخ في2016/08/03، و الذي بمقتضاه أتيحت الفرصة أمام الاستثمار المحلي لتوسيع مجاله و إعطائه أكثر حرية من خلال المزايا التي منحت للمستثمر والضمانات الكفيلة بحمايته وتشجيعه، وهو ما تضمنه القانون صراحة في فصله الثاني والذي اشتمل على مجموعة من المزايا المقدمة في إطار توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل وكذا استثمارات الإنتاج، شريطة أن تكون هذه الاستثمارات مسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و مرخصة بشهادة تمنح صاحبها الحق في الاستفادة من هذه المزايا لدى كل الإدارات و الهيئات المعنية[1].

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: و هي مؤسسة عمومية انشأت بموجب الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

إن مجيء القانون رقم 16-09 قد ضبط كيفية القيام بمشاريع استثمارية على المستوى المحلي وكيفية تنظيمها، إذ ما يهمنا فيه هو التطرق إلى مجموعة المزايا التي قدمها المستثمر قصد جذبه وتشجيعه، أي ما يصطلح عليه في مجال الاستثمار بالمناخ الاستثماري، والذي على إثره يتم جذب أو طرد الاستثمارات كما أنه من بين الأمور الضرورية لتوطين هذه الاستثمارات و المحافظة على ديمومتها، والتي تدخل كذلك في إطار المناخ الاستثماري، تقديم الضمانات الكفيلة لحماية المشاريع الاستثمارية القائمة والمحافظة عليها وعلى القائمين عليها و هو ما اشتمل عليه القانون رقم 16-09 .

## أ – المزايا المقدمة في ظل القانون 16 – 09 :

لقد عمد المشرع الجزائري إلى تشجيع الاستثمار المحلي من خلال تقديم بعض المزايا و التسهيلات لأصحاب المشاريع الاستثمارية لإنجاز مشاريعهم، فقد تختلف هذه المزايا حسب كل مرحلة من مراحل المشروع الاستثماري ابتداء من مرحلة الإنجاز والتي تقوم على إثرها بإعفاء المستثمر من مجموعة من الالتزامات التي قد تحول دون ممارسة نشاطه، إذ اشتمل على[1]:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض و الرسم على الإشهار العقاري في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية.
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

إضافة إلى ما سبق من المزايا الممنوحة، نجد المشرع الجزائري قد استزاد عليها مزايا إضافية، أو كما سماها في القانون 16-09 بالمزايا المنشأة لمناصب الشغل والتي تصب مباشرة في تحقيق الهدف الرئيسي من الاستثمار و هو توفير أكبر قدر ممكن من التشغيل و القضاء على البطالة، و هو أكبر استثمار مربح الدولة حيث أنها تستثمر في المورد البشري، و هو ما يشكل حلقة متصلة بين طبيعة النشاط (المشروع الاستثماري) والوسيلة المستخدمة لتحقيق هذا المشروع (المورد البشري) وهو في حد ذاته مشروع استثماري لا غنى عنه.

و من بين المزايا الإضافية التي نص عليها القانون في مادته السادسة عشر (16)، رفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة من ثلاث (03) سنوات إلى خمسة (05) سنوات شريطة تحقيق

[1]- المادة رقم 12 القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 46، الصادرة بتاريخ 29 شوال 1437 الموافق لـ 3 غشت 2016، الجزائر.

تشغيل يفوق المائة (100) منصب دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر، وهو ما يحقق الهدف الأسمى من الاستثمار[1].

رغم كل هذه المزايا الممنوحة لترقية الاستثمار المحلي، إلا أن ذلك لم يكن كافيا في نظر المشرع الجزائري، فعززها بمزايا استثنائية و التي تستهدف مباشرة الاستثمار المحلي لما له من أهمية في انعاش الاقتصاد الوطني، و ذلك من خلال تمديد لمدة استغلال المزايا قد تصل إلى عشر (10) سنوات، ما يتيح للمستثمر الوقت الكافي لممارسة نشاطه بأريحية و أكثر مزايا ممكنة مع منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية و الجبائية و الرسوم و غيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة فيما يخص أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة[2].

## ب – الضمانات الممنوحة لحماية الاستثمار المحلي:

رغبة منه في الحفاظ على المشاريع الاستثمارية ذات الطابع المحلي، و في إطار ترقية و تطوير الاستثمار المحلي، عمد المشرع الجزائري إلى منح بعض الضمانات التي قد تكون محل تطمين و مواساة المستثمر، مما قد يساعده على مواصلة نشاطه، فالمستثمر لا يمكنه المخاطرة ما لم يتم حمايته وضمان استثماره من قبل هيئة مختصة قانونيا و هو ما تم إلحاقه بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و التي يدخل في اختصاصها كل ما له علاقة بالاستثمار بما في ذلك تقديم الضمانات الكفيلة بحماية المستثمر من شتى العراقيل و الحواجز، حيث يأتي في مقدمتها عدم التمييز بين المستثمرين لاعتبارات غير تلك الاستثمارات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني، حيث يمثل العدل مسألة جوهرية في اكتساب رضا المستثمرين و ذلك من خلال احترام حقوقهم و واجباتهم المرتبطة باستثماراتهم .

كما أنه من بين الأمور التي قد تطرأ على المستثمر أثناء مزاولة نشاطه، تغير القوانين وتعديلها ما يمثل عائقا للمستثمرين، إذ عمد المشرع في هذه النقطة إلى استثناء الاستثمار المنجز في إطار القانون الساري المفعول من الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة، والشأن كذلك بالنسبة إلى القواعد التي تحكم نزع الملكية أو الاستيلاء على الاستثمارات المنجزة و ذلك في إطار عادل ومنصف[3].

بالنظر إلى الجانب القانوني و التشريعي الناظم للاستثمار المحلي في الجزائر، نجده غني بالمواد التحفيزية و التي من شأنها إنعاش التنمية المحلية و فتح المجال أمام الاستثمار المحلي ليلعب دوره المنوط به

[1]- المادة رقم 16 من نفس القانون.
[2]- المادة رقم 18 من نفس القانون.
[3]- المادة رقم 23 من نفس القانون.

في تحريك مختلف القطاعات المنتجة، و خلق ثورة إضافية قائمة على تثمين الموارد المتاحة محليا وتوظيفها بعقلانية مع ما يحقق أهداف السياسة العامة من جهة و ما يستجيب و احتياجات الأفراد.

## المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار

بعد انهيار النظام الاشتراكي وتبنيها النظام السوق و فتح المجال للمستثمرين الخواص، أدى بها إلى إلزامية خلق هيئات مختصة لدعم ومساندة المستثمرين نذكر منها:

### 1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

في الوهلة الأولى أنشئت وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSSI بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/12 متعلق بترقية الاستثمار، لتبدأ نشاطها سنة 1995[1] و ذلك لإعطاء حرية أكثر للاستثمار الخاص، و الذي كان مهمشا لإتباع الدولة النظام الاشتراكي و إعطاء الأولوية للقطاع العمومي، و رغم هذا و المجهودات التي قامت بها وكالة ترقية الاستثمارات و دعم و متابعة و تسهيل العملية الاستثمارية، بوضع الحقائق والمعلومات التي يحتاجها المستثمرين بتوفير نظرة شاملة للمناخ الاستثماري في الجزائر، و كذا المزايا التي تمنحها تلك الوكالة لدعم الاستثمارات في إطار السياسة الاقتصادية، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة، وبقي الاستثمار يعرف قصورا رغم الجهود المبذولة نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية التي شهدتها البلد. و يمكن حصر مهامها كالتالي:

- منح مزايا الاستثمارات حسب السياسة الاقتصادية المتبعة، و تضمن تنفيذ تصريحات المستثمرين، وكذلك تحدد المشاريع الاستراتيجية للبلد، و قراراتها تعتبر إلزامية للإدارات الأخرى.

جاءت ANDI الوكالة لتحل محل وكالة ترقية ودعم متابعة الاستثمار APSSI والتي باشرت مهامها من سنة 1998 إلى 2000، لتحل محلها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2] ANDI بموجب أمر 20-08-2001 ومعدل بالأمر 06-08 بتاريخ 15-07-2006 و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ذات شخصية معنوية و استقلال مالي و يمكن حصر مهامها حسب التالي:

- منح مزايا للمستثمرين و الاهتمام بتطوير الاستثمار، و إنشاء مجلس وطني لتطوير الاستثمار يترأسه رئيس الحكومة ويقوم بتحديد الاستثمارات الاستراتيجية ذات الأولوية و دعمها.

- إنشاء فروع جهوية للتعاون مع الإدارات المحلية و تزويدهم بالوسائل الاستثمارية و تبسيط الإجراءات و توضيح أدوار مختلف الهيئات و المؤسسات المتدخلة في العملية الاستثمارية لتسهيلها.

---

[1]- نوال سمود، إيمان ناصري، عبد الرحمن إيداح، **البنوك الإسلامية وتعزيز الاستثمار في الجزائر واقع وتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل، 2020، ص: 127.

[2]- البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات

- خفض آجال الرد على المشاريع من 60 يوم إلى 72 ساعة.

- تسجيل الاستثمارات و جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالاستثمار، و ترقية الإمكانات و الاستثمارات داخل و خارج الوطن.

- إعطاء فكرة حول المناخ الاستثماري للمستثمرين و دعمهم و مرافقتهم.

## 2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

هذه الوكالة أنشئت سنة[1] 1996 لدعم الشباب الذي يطمح في إنشاء مشروع خاص به، و الذي يتراوح سنه ما بين 19-35 سنة، الحامل لأفكار استثمارية جديدة. فتقوم الوكالة الوطنية بدعم الشباب و تقديم لهم التسهيلات التمويلية، على أنه لا يفوق المبلغ المقترض عشرة ملايين دينار جزائري لتجسيد مشاريع في أرض الواقع متبعة الصيغ التمويلية التالية:

أ- التمويل المختلط و هو تمويل شخصي و تمويل من طرف الوكالة .

ب- التمويل الثلاثي، و هي صيغة تمويلية من طرف ثلاث مساهمين، مساهمة شخصية و مساهمة الوكالة و المساهمة البنكية، متبعا الصيغة التالية من 1% إلى 2% مساهمة شخصية، 28% إلى 29% تمويل الوكالة، و70% قرض بنكي.

مشاريع مدعمة من طرف الوكالة تستفيد من مزايا ضريبية، إعفاءات ضريبية للقيمة المضافة، تخفيضات جمركية قيد الإنشاء و إعفاء ضريبي أثناء الاستغلال وبعد خلق المؤسسة، إعفاء من رسوم نقل الملكية و حقوق عقد التسجيل و من الرسم العقاري .

[1]- بوحفصي عبد الله، **هيئات دعم التشغيل في الجزائر، مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ،2002-2017**، الحوار الفكري، مجلد 13، العدد 15، جامعة أدرار، 2018، ص 722.

**جدول رقم 2: المؤسسات المنشئة من طرف Ansej حسب القطاعات الاقتصادية للفترة «2010-2016».**

| إلى غاية | الفلاحة و الصيد البحري | % | الحرف | % | البناء و الأشغال العمومية | % | الصناعة | % | المهن الحرة | % | الخدمات | % | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010/12/31 | 15171 | 11 | 21979 | 16 | 9818 | 7 | 10807 | 8 | 3648 | 3 | 79080 | 56 | 140503 |
| 2011 | 3686 | 9 | 3559 | 8 | 3672 | 9 | 2118 | 5 | 569 | 1 | 29288 | 68 | 42832 |
| 2012 | 6705 | 10 | 5438 | 8 | 4375 | 7 | 3301 | 5 | 826 | 1 | 45.167 | 69 | 65812 |
| 2013 | 8225 | 19 | 4900 | 11 | 4347 | 10 | 3333 | 8 | 1042 | 2 | 21.192 | 49 | 43039 |
| 2014 | 10487 | 26 | 4255 | 10 | 5106 | 12 | 6614 | 16 | 1450 | 4 | 12944 | 32 | 40856 |
| 2015 | 6862 | 29 | 2170 | 9 | 3838 | 16 | 4913 | 21 | 1205 | 5 | 4688 | 20 | 23676 |
| 2016 | 3479 | 31 | 320 | 9 | 1672 | 15 | 2720 | 24 | 716 | 6 | 2355 | 21 | 11262 |
| 2016/12/31 | 54615 | 15 | 42621 | 12 | 32828 | 9 | 33806 | 9 | 9456 | 3 | 194654 | 53 | 367980 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني:

Rttps://ansej.dz/index.php/fr/nos-statistiques.

المشاريع الممولة من طرف الوكالة إلى غاية 2016 بلغ عددها أزيد من 367 ألف مؤسسة في شتى القطاعات، نلاحظ تراجعا في عدد المشاريع الممولة مقارنة مع السنوات الماضية، يعزى هذا التراجع أساسا إلى أن الوكالة تسعى إلى تنويع الأنشطة الممولة في إطار الدعم الحكومي و إعطاء الأولوية لتطوير قطاعات الفلاحة، الصناعة، البناء و الأشغال العمومية، و كل ما يعني تكنولوجيات الاتصال و الاعلام، و بدأت تفرض النوعية في المشاريع التي تمولها حيث تفرض على الشباب الذي يريد تأسيس مؤسسة أن يكون حاصلا على

تكوين و شهادة، حيث أدى هذا إلى[1] تزايد عدد أصحاب شهادات التكوين المهني طالبي التمويل من 34% سنة 2014 إلى 51% سنة 2015 ثم 66 % سنة 2016، و عدد الحاصلين على الشاهدات الجامعية تضاعف من 9% سنة 2014 إلى 18% سنة 2016، إضافة إلى السعي لدعم المقاولاتية السنوية التي تمثل 10% من إجمالي المشاريع الممولة بعدد قدر بأزيد من 37 ألف مشروع إلى غاية نهاية 2016.

تعمل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب على تمويل المشاريع التي تساهم في خلق الثروة و مناصب الشغل حسب احتياجات و خصوصيات المناطق، فنلاحظ الحصة الأكبر لقطاع الخدمات رغم أن عدد المشاريع الممولة فيه يشهد تراجعا، فبعد أن بلغ 45 ألف مشروع سنة 2012 انخفض العدد في السنوات الأخيرة إلى 4 ألاف سنة 2014 ثم إلى ألفي مشروع ممول سنة 2015، و ذلك كون القطاع يشهد نوعا من التشبع إضافة إلى سعي الوكالة للتوجه لتمويل قطاعات أكثر إنتاجية، يليه قطاع الفلاحة و الصيد البحري حيث نجد نسب متزايدة للتمويل تعكس الاهتمام و الأولوية التي أولتها الوكالة لهذا القطاع، إذ شكلت 26% سنة 2014 و29% سنة 2015، 31 % سنة 2016 من إجمالي ما تم تمويله بما يزيد عن 54 ألف مشروع يليه قطاع الحرف بما يزيد عن 42 ألف مشروع ممول، في حين بلغ عدد المشاريع الممولة في القطاع الصناعي 33806 بنسبة 9% من الإجمالي، حيث أن هذا النوع عادة ما يتطلب موارد مالية كبيرة و دراسة الملفات قد تستغرق مدة أطول للتأكد من مدى موافقتها للشروط التي وضعتها الوكالة.

حسب الجدول المذكور أدناه ترى أن Anesej، كان لها دور فعال في التخفيف من البطالة و خلق العديد من مناصب الشغل قدر مجموعها 878264 منصب شغل سنة 2016.

**الجدول رقم 03: مساهمة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في خلق مناصب شغل.**

| الفترة | إلى غاية 2010/12/31 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | إلى غاية 2016/12/31 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **عدد مناصب الشغل** | 392670 | 92682 | 129203 | 96233 | 93140 | 51570 | 22766 | 878264 |
| **النسبة** | 44.71 | 10.55 | 14.71 | 10.96 | 10.61 | 5.87 | 2.59 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني :

Rttps://ansej.dz/index.php/fr/nos-statistiques.

[1]- سلمى شيب، **مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد 01، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، ص:111-112.

إضافة إلى دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، نجد من أبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفير مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و التقليل من البطالة، و يشير الجدول السابق إلى عدد مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب خلال فترة الدراسة إذ بلغ العدد 878264 منصب إلى غاية 2016، كما نلاحظ تراجعا لعدد المناصب خلال السنتين 2015 و 2016 المرتبط أساسا بتراجع عدد المؤسسات المنشأة من خلال الوكالة بسبب تشبع بعض القطاعات و السياسة المنتهجة للموافقة على المشاريع.

## 3- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة Angem:

تم انشاء هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 لـ 22-01-2004[1] لهدف تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة بالشباب البطالين الذين يطمحون لتأسيس مؤسسات خاصة بهم، ذلك بعد عرض المشروع على لجنة تقييم المشاريع المختارة من طرف الوالي و أعضاء مفوضين من طرف البنوك الممولة حيث تقوم هذه اللجنة بتقييم العروض الموضوعة على مستواها إما بالقبول أو الرفض على أن مبلغ القرض لا يتعدى 1.000.000.00 دج موزع بالطريقة التالية[2]:

1% من قيمة المبلغ المقترض مقدم من طرف صاحب المشروع يودعه في حسابه، 29% من قيمة القرض يكون ممولا من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة حيث أنه لا يطبق عليه سعر الفائدة. 70% الممثلة للمبلغ المتبقي فهي عبارة عن قرض بنكي حيث يتم تمويله من طرف البنوك المتعاهدة مع الوكالة .

و للحصول على هذه المساعدة يجب توفر شروط في الشخص المقدم لطلب التمويل:

أن يكون المستفيد يبلغ من العمر 18 سنة فأكثر، أن لا يكون لديه أي دخل، أن يكون لديه إقامة ثابتة، أن يكون لديه مؤهلات نسبة للمشروع المتقدم به إلى الوكالة، أن لا يكون قد استفاد بأي مساعدات أخرى لتمويل هذا المشروع، أن يملك 1% من التكلفة الكلية للمشروع يتم إيداعها في حسابه البنكي.

[1] - Rttps://www.angem.dz/ar/article/cadre de création.

[2] - Rttps://www.angem.dz/ar/article/les -conditons-d-eligibilite-au-micro-credit/.

**جدول رقم 4: حصيلة القروض الممنوحة من طرف Angem منذ تأسيسها إلى غاية 30-09-2020**

| 1- توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل. | | |
|---|---|---|
| نمط التمويل | عدد القروض الممنوحة | النسبة ٪ |
| عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية | 834896 | ٪ 90.38 |
| عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع | 88892 | ٪ 9.63 |
| المجموع | 923788 | ٪ 100 |

| 2- توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس. | | |
|---|---|---|
| جنس المستفيد | العدد | النسبة ٪ |
| نساء | 587213 | ٪ 63.57 |
| رجال | 336575 | ٪ 36.43 |
| المجموع | 922911 | ٪100 |

| 3- توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط. | | |
|---|---|---|
| النشاط | عدد القروض الممنوحة | النسبة ٪ |
| الفلاحة | 125655 | ٪ 13.60 |
| الصناعة الصغيرة | 366210 | ٪ 39.64 |
| البناء و الأشغال العمومية | 80388 | ٪ 8.70 |
| الخدمات | 183533 | ٪ 19.87 |
| الصناعة التقليدية | 162515 | ٪ 17.59 |
| تجارة | 4596 | ٪ 0.50 |
| الصيد البحري | 891 | ٪ 0.10 |
| المجموع | 923788 | ٪ 100 |

| 4- توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية. | | |
|---|---|---|
| الشريحة العمرية | العدد | النسبة ٪ |
| 18- 29 سنة | 331161 | ٪ 35.85 |
| 30- 39 سنة | 289237 | ٪ 31.31 |
| 40- 49 سنة | 170044 | ٪ 18.41 |
| 50- 59 سنة | 95949 | ٪ 10.39 |
| ما فوق 60 سنة | 37397 | ٪ 4.05 |
| المجموع | 923788 | ٪100 |

5- توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم.

| مستوى التعليم | عدد القروض الممنوحة | النسبة ٪ |
|---|---|---|
| دون مستوى | 143657 | ٪ 15.55 |
| متعلم | 13918 | ٪ 1.51 |
| ابتدائي | 137806 | ٪ 14.92 |
| متوسط | 461037 | ٪ 49.91 |
| ثانوي | 130005 | ٪ 14.07 |
| جامعي | 37365 | ٪ 4.04 |
| المجموع | 923788 | ٪ 100 |

6- حصيلة التمويل للفئات الخاصة.

| الفئات | الجنس / العدد | | |
|---|---|---|---|
| | نساء | رجال | المجموع |
| الأشخاص ذوي إعاقة | 590 | 1048 | 1638 |
| المحبوسين المفرج عنهم | 66 | 1825 | 1891 |
| ضحايا المأساة الوطنية | 174 | 228 | 402 |
| المرشحين للهجرة غير الشرعية | 9 | 86 | 95 |
| الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (السيدا) | 61 | 2 | 62 |
| المهاجرين غير الشرعيين العائدين | 1 | 769 | 770 |
| المجموع | 901 | 3958 | 4859 |

المصدر : HTTPS://www.angem.dz/or/article/prets-octroyes/

نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة تقوم بمساعدة الشباب في إنشاء مشاريع و توفير مناصب شغل خاصة للأفراد ذو تعليم محدود، حيث نرى جل القروض الممنوحة 96% للأفراد تكوينهم لا يتعدى الثانوي و توفير فرص عمل للنساء حيث تمثل القروض الممنوحة 64% موجهة للعنصر النسوي، كما تتركز معظم القروض نحو قطاع الصناعة الصغيرة ثم يليها قطاع الخدمات وتتركز معظم القروض نحو قطاع الصناعة الصغيرة ثم يليها قطاع الخدمات و الفلاحة كما اهتمت بإدخال الفئات الخاصة إما ذو إعاقة بدنية أو محبوسين مفرج عنهم و ضحايا الإرهاب، وكذلك ذو الهجرة غير الشرعية في الحياة العملية و إدماجهم في المجتمع بدعم مشاريعهم و تمويلها من أجل توفير لهم دخل يغنيهم عن السؤال بحيث وصلت عدد القروض الممنوحة 03-09-2020[1] إلى 923778 قرض، معظمها لعنصر النسوة 587213 قرض لفئة النساء ، كما يستفيد المشروع من إعفاء الضريبة على الدخل والأرباح لمدة 3 سنوات ويعفى من رسوم نقل الملكية والإقتناءات العقارية وإعفاء القيمة المضافة لإنشاء المشروع.

[1] - www.angem.dz

**جدول رقم 5: يمثل عدد المناصب التي استحدثتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Angem**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المناصب | 59125 | 161417 | 219641 | 166053 | 176315 | 126152 | 22607 | 62766 | 26824 |

**المصدر** : ons وزارعة الصناعة http://www:mdipi.gov.dz وا حصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر HTTPS://www angem.dz/ar و بيان السياسة العامة فبراير ، ص 5.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع ملحوظ في عدد المناصب التي استحدثتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث بلغ في سنة 2010 عدد المناصب 59125 منصبا، ليصل في سنة 2014 إلى 176315 منصبا، كما تشهد أيضا السنوات الأخيرة انخفاضا ملحوظا في سنتي 2017 و 2018 إلى 62766 و 26824 منصبا على التوالي، ويرجع هذا للأزمة التي مست البلاد بسبب انخفاض أسعار البترول، وبما أنها دولة ريعية أثر انخفاض أسعار البترول على تمويل المشاريع.

## 4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة cnac:

هذا الصندوق أنشئ سنة 1994[1] لتقليص الأضرار الناجمة عن فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي بدفع تعويض البطالة، وأيضا يقوم هذا الصندوق بتمويل المشاريع الخاصة بفئة البطالين الذي تنحصر أعمارهم ما بين 30 إلى 50 سنة[2] على أن المبلغ المطلوب لا يتعدى 10.000.000.00دج و يتم تقسيم القرض على الشكل التالي:

إذا كان المبلغ المطلوب لا يفوق 5.000.000.00 دج فإن المبلغ الشخصي المشارك به المودع في البنك يكون 1% من المبلغ الكلي، أما إذا تعدى 5.000.000.00 دج فالمبلغ الشخصي المشارك به يكون 2% من المبلغ الكلي.

28% نسبة المشارك بها من طرف الصندوق الوطني غير مطبق على سعر الفائدة إذا كان المبلغ المقترض لا يفوق 5.000.000.00 دج، أما إذا تعدى المبلغ تكون نسبة مشاركة الصندوق 29% من المبلغ الكلي.

أما المبلغ المتبقي في كلتا الحالتين فهو عبارة عن قرض بنكي.

[1] - Rttps://www.cnac.dz.

[2]- حاجي فاطمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل برامج التنموية**، الجزائر فترة 2000-2014م – أطروحة دكتوراه – علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص: 197.

فيما يخص الشروط الموضوعة للاستفادة من هذه المساعدة للخروج من البطالة والدخول في سوق العمل فتتمثل فيما يلي:

أن يكون المستفيد سنه محصور بين 30 إلى 50 سنة، أن لا يكون لديه أي دخل ومسجل لدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، أن يكون لديه إقامة ثابتة، أن يكون لديه مؤهلات نسبة للمشروع المتقدم به، وأيضا أنه لم يستفيد بأي مساعدات أخرى. و أن يملك نسبة من تكلفة المشروع حسب المبلغ المقترض.

**الجدول رقم 6: يمثل مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac في استحداث مناصب الشغل.**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المناصب | 15804 | 35959 | 59125 | 41786 | 37000 | 37921 | 13655 | 8299 | 13229 |

المصدر: ons وزارعة الصناعة http://www:mdipi.gov.dz واحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر HTTPS://www angem.dz/ar وبيان السياسة العامة فبراير ، ص 5 .

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك تزايد واضح وملحوظ في عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق، حيث خلال سنة 2012 بلغ العدد الأقصى للمناصب 59125 منصبا، وهذا يعود إلى الإقبال الكبير للشباب الراغبين في الاستفادة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وتزايد المشاريع الممولة خلال نفس الفترة.

وتراجع عدد المناصب في سنة 2014 حيث بلغ 37000 منصبا، ليستمر العدد في الانخفاض إلى غاية سنة 2017، بحيث قدر بـ 8299 منصبا، وهذا بسبب تراجع عدد المشاريع، ليشهد ارتفاعا قليلا حيث وصل عدد المناصب إلى 13229 منصبا سنة 2018.

## 5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi:

هذه الوكالة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 و المتعلق بتنمية الاستثمار، فهذه الوكالة عبارة عن مؤسسة عمومية ذات الشخصية القانونية و استقلالية مالية، مهمتها الرئيسية هي تطوير و متابعة الاستثمارات و هذا بتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث مشاريع، إذ خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من سنة 1993 إلى 2000، ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، كما تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات منها إنشاء هياكل جهوية للوكالة وإرساء لجنة طعن ما بين وزارية[1]. إذ تتمثل مهام هذه الوكالة في:

[1] - وزارة الصناعة و المناجم 2017.

ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج، ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية، تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات و انجاز المشاريع، دعم المستثمرين ومساعدتهم و مرافقتهم، تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني و تقييمها، إعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها[1].

هذه الوكالة مولت عدة مشاريع استثمارية يمكن عرضها بالجدول التالي:

**جدول رقم 7: ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة سنة 2018 حسب قطاع النشاط.**

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | النسبة ٪ | مناصب الشغل | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 226 | 4.94 | 9292 | 6.48 |
| البناء | 927 | 7.25 | 12300 | 6.58 |
| الصناعة | 2293 | 61.97 | 92211 | 64.34 |
| الصحة | 122 | 3.31 | 4601 | 3.21 |
| النقل | 3 | 0.10 | 132 | 0.09 |
| السياحة | 299 | 18.50 | 17407 | 12.15 |
| الخدمات | 255 | 3.93 | 7377 | 5.15 |
| المجموع | 4125 | 100 | 143320 | 100 |

**المصدر**: وزارة الصناعة و المناجم 2019. الصفحة 3

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان الوكالة مولت 4125 مشروع، حيث أن نسبة 61,97% من تمويل المشاريع كانت لصالح القطاع الصناعي و 18,50% لصالح القطاع السياحي و 7,25% من المشاريع لصالح قطاع البناء، زيادة على القطاعات الأخرى التي كانت بنسب مختلفة. ويتضح لنا كذلك من الجدول أن تمويل هذه المشاريع مكن من فتح 143320 منصب شغل بحيث أن نسبة 64,34% من المناصب كانت لصالح القطاع الصناعي و 12,15% من المناصب لصالح القطاع السياحي و 8,58% من المناصب لصالح قطاع البناء، أما القطاعات الأخرى فقد تمكنت في خلق مناصب الشغل بنسبة متفاوتة، ونلاحظ أن تمويل المشاريع الاستثمارية في كل القطاعات و خاصة منهم القطاع الصناعي و السياحي قد أفرز نتائج ملحوظة بخصوص خلق مناصب شغل للتقليص من حدة البطالة في المجتمع الجزائري.

[1]- سامية زبوج، خديجة سبخاوي، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر**، دراسة احصائية لبعض المؤسسات المكلفة بالتشغيل، مجلة أنسة للبحوث والدراسات، (30-43).

## مساهمة البرامج في رفع معدل الشغل في الفترة 2010-2019:

التشغيل يعتبر محور العملية الاقتصادية و الذي يلعب دور مهم في التنمية من خلال القوى العاملة المنتجة و الذي أصبح من أولويات السياسة العامة للدولة.

**جدول رقم 08: تطور نسبة التشغيل في الجزائر في الفترة 2010-2019**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التشغيل % | % 37.6 | % 36 | % 37.4 | % 39 | % 36.4 | % 26.4 | % 26.8 | % 26.7 | % 37 | % 37 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تزايد واضح و ملحوظ في معدل التشغيل خلال الفترة 2010 و2013 حيث بلغ المعدل الأقصى للتشغيل 39% سنة 2013، و هذا يعود إلى ارتفاع المشاريع الممولة من طرف الأجهزة المعتمدة من طرف الدولة لمجابهة البطالة واستحداث مناصب الشغل، مع تسجيل أقل نسبة في السنوات الأخيرة على التوالي 2015، 2016، 2017 في حدود 26%، ، و هذا يدل على آثار الأزمة التي مرت بها الدولة الجزائرية والتي انعكست سلبا على جميع الميادين بصفة عامة و قطاع التشغيل بصفة خاصة، و التي انتهجت الجزائر سياسة التقشف التي تم بموجبه تجميد التوظيف و المشاريع و غلق مصانع، ما يستوجب ترشيد في النفقات . لكن نشهد ارتفاع ملحوظ سنتي 2018 و 2019 في معدل التشغيل ليصل إلى 37% .

## المطلب الرابع: دراسة تحليلية لواقع الاستثمار في الجزائر.

عرف الاستثمار انخفاضا بانخفاض أسعار البترول سنة 1986، وذلك للاعتماد على القطاع العمومي آنذاك، لكن مع إتباع النظام الرأسمالي سنة 1990 فتح المجال للقطاع الخاص مما جعله يشارك بنسبة كبيرة في الحياة الاقتصادية في الألفينيات.

### 1- الاستثمار حسب القطاع

سنقوم بدراسة واقع الاستثمار المحلي في الاقتصاد الجزائري و ما هي مكوناته و القطاع الرائد الذي يعتمد عليه و ما مكانة القطاع الخاص ومشاركته في النشاط الاقتصادي.

**جدول رقم 9: واقع الاستثمار المحلي والأجنبي بالجزائر 2002- 2017.**

| نوع الاستثمار | عدد المشاريع | ٪ | القيمة ( مليون دج) | ٪ | مناصب الشغل | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار المحلي | 62334 | 99.58 | 11780833 | 82.38 | 1098011 | 89.15 |
| الاستثمار الأجنبي | 901 | 1.42 | 2519831 | 17.62 | 133583 | 10.8 |
| المجموع | 63235 | 100 | 14300664 | 100 | 1231594 | 100 |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر Andi

بالنظر إلى الجدول أعلاه من خلال البيانات الموجودة يمكن القول أن نسبة الاستثمار المحلي لها الحصة الكبرى، حيث المشاريع المحلية تشكل 99,58% من مجمل المشاريع المتواجدة في البلد، كما أنها تساهم بنسبة 89,15% من مناصب الشغل أي أن الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمار المحلي، أما الاستثمار الأجنبي فتعد مساهمته ضئيلة جدا تقدر بـ 1,42% و هذا لسوء البيئة الاستثمارية وعدم انجذاب المستثمرين الأجانب إلى البلد.

**شكل رقم 10: الاستثمارات بمليون دج حسب القطاع 2002-2018**

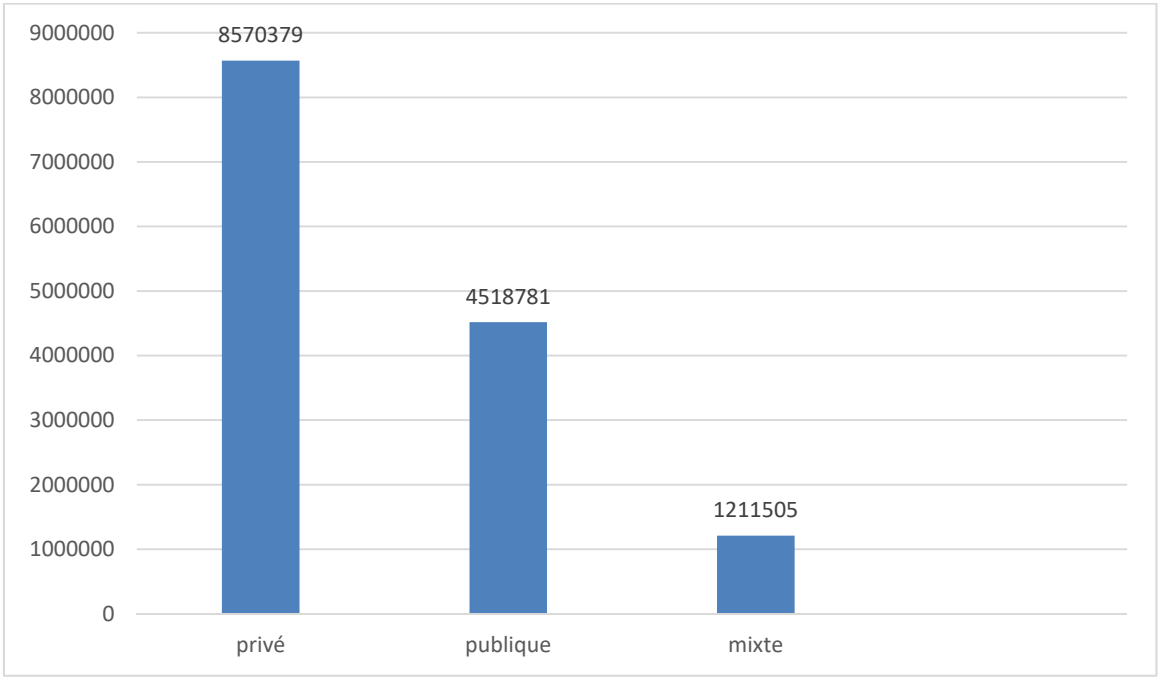


**المصدر:** http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement2002-2018

تقسيم الاستثمار يتم حسب طبيعة المستثمر فإذا كانت الدولة هي مالكة للاستثمار يعتبر الاستثمار عموميا، أما إذا كانت الملكية ترجع إلى أفراد فهي تعتبر ملكية خاصة وفي بعض الحالات تكون الملكية مقسمة ما بين الدولة و الأفراد و هنا نكون في حالة ملكية مختلطة، و نرى حسب الشكل أعلاه أن القطاع الخاص له أكبر حصة أي أنه في الألفينيات أصبح هو القطاع الرائد وله أكبر حصة استثمارية تفوق القطاع العمومي.

## 2- الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي:

سنقوم بدراسة الاستثمار الجزائري حسب القطاعات الاقتصادية وماهي القطاعات التي اهتم بها البلد من أجل تطويرها والتي أخذت حصة الأسد من ناحية الاستثمارات، و الجدول أدناه يبين المبالغ المستثمرة حسب القطاعات، نتيجة لهيمنة القطاع الصناعي و الذي يقدر القطاع الأساسي من حيث مبلغ المستثمر و مناصب الشغل، ففي تلك الفترة قد عرف البلد استثمارات في عدة ميادين صناعية مثل صناعة الحديد و السيارات، الصناعة الغذائية و البلاستيك، الخشب والورق و غيرها. فيما بعد يأتي قطاع البناء الذي عرف ازدهارا نتيجة المشاريع الكبرى من سكنات و المشاريع العمومية الكبرى في مجال الأشغال العمومية ذات مبالغ ضخمة و الذي يوفر مناصب شغل معتبرة.

**جدول رقم 10: توزيع الاستثمار المحلي حسب النشاطات الاقتصادية 2012-2017.**

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | القيمة بمليون | مناصب الشغل |
|---|---|---|---|
| الزراعة | 1324 | 260750 | 55240 |
| البناء | 11031 | 1331679 | 242488 |
| الصناعة | 11698 | 8373763 | 538558 |
| الصحة | 1093 | 221383 | 25968 |
| النقل | 29267 | 1164966 | 15878 |
| السياحة | 1266 | 1228830 | 77158 |
| الخدمات | 6531 | 1272057 | 125014 |
| التجارة | 2 | 10914 | 4100 |
| الاتصالات | 5 | 436522 | 4348 |

المصدر: HTTPS://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

## 3- الاستثمار و التشغيل:

سنقوم بدراسة ماهي الاستثمارات التي تساهم في توفير مناصب الشغل بشكل كبير و على ماذا يعتمد البلد على الاستثمار المحلي أم الأجنبي و القطاع الذي يوفر أكبر نسبة عمل و الذي يقوم بامتصاص العمالة.

### أ- مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار 2002-2017:

**جدول رقم 11: مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار**

| نوع الاستثمار | عدد المشاريع | مناصب الشغل |
|---|---|---|
| استثمار محلي | 62334 | 1098011 |
| استثمار أجنبي | 901 | 133583 |

**المصدر**: من إعداد الباحث

حسب الجدول المذكور أعلاه ترى أن الاستثمار المحلي هو الذي يوفر مناصب شغل بنسبة تقارب 28 مرة أكثر من الاستثمار الأجنبي وهذا راجع لمحدودية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بسبب المناخ الاستثماري غير الملائم و معظم تلك الاستثمارات في قطاع المحروقات.

### ب- مناصب الشغل حسب القطاع:

**شكل رقم 11: التشغيل حسب القطاع**

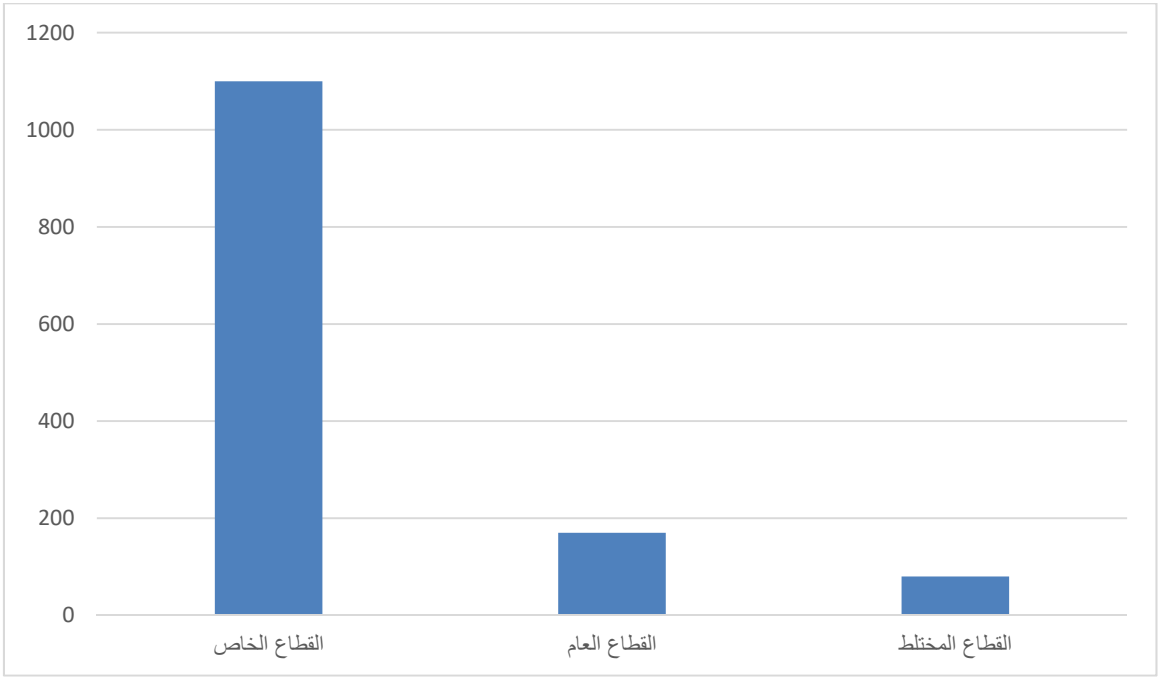


**المصدر**: من إعداد الباحث.

حسب الشكل المذكور أعلاه و نتيجة لتشجيع الاستثمارات الخاصة عن طريق تبني عدة قوانين تحفيزية، و فسح المجال للقطاع الخاص و تحفيزا للاستثمارات بواسطة الوكالات التي تقدم دعم للمستثمرين و الشباب المستثمر، بمنح تسهيلات و امتيازات، أصبح القطاع الخاص هو الذي يوفر مناصب شغل بنسبة كبيرة 10 مرات مما يوفره القطاع العام.

## جـ – مناصب الشغل حسب النشاط:

القطاع الرائد في توفير مناصب الشغل هو القطاع الصناعي، و ذلك لدعم الصناعات الحديدية والصناعات الغذائية و غيرها، و فيما بعد يأتي قطاع البناء الذي عرف رواجا خلال الفترة الأخيرة، نتيجة لبناء المساكن و المرافق العمومية و السدود و الطرق و غيرها، و قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة، ليليه قطاع السياحة الذي لم يعرف رواجا نتيجة لظروف أمنية، فيما بعد يأتي قطاع الخدمات الذي عرف تطورا ملحوظا وزيادة الاستثمار في ذلك القطاع يوفر 148125 منصب عمل.

**الشكل رقم 12: مناصب الشغل حسب النشاط الاقتصادي.**

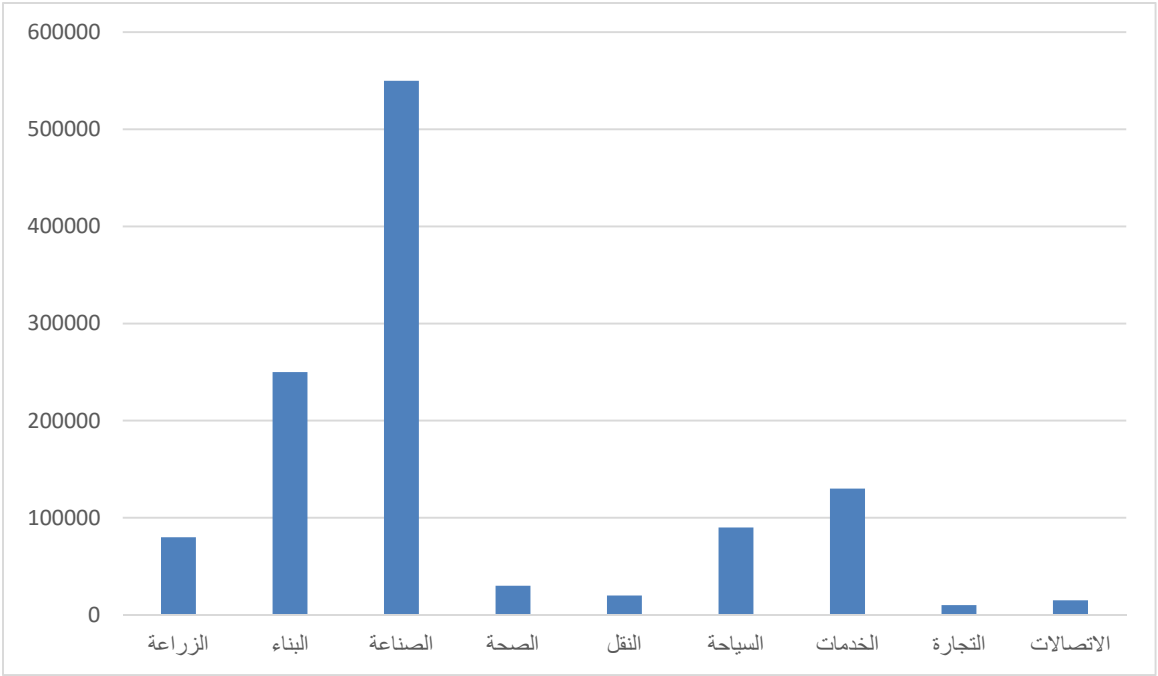


**المصدر:** من إعداد الباحث.

## 4- واقع الاستثمار في الجزائر 2019-2021:

مر الاستثمار في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال ويمكن تقسيمها وفق التوجه الاقتصادي المتبع حيث كان الاقتصادي الجزائري ينتهج النظام الاشتراكي منذ الاستقلال ثم بدأ بالتحول نحو اقتصاد السوق منذ أواخر الثمانينيات و بداية التسعينات و ما زال الاقتصاد الجزائري ي واكب تبعات هذا التحول إلى اليوم، حيث اعتمدت

الحكومة الجزائرية خلال العشرين سنة المنقضية على النفقات الحكومية فقفز إجمالي موازنات البرامج الاستثمارية إلى أكثر من 450 مليار دولار توزعت على المخططات الاقتصادية، برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004، وبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009، والبرنامج الخماسي لدعم النمو 2010 – 2014، والبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015–2019 و الذي جمد في أواخر عام 2016 نتيجة الاختلالات المالية الراهنة.

إن الإنفاق الحكومي الاستثماري وما يرافقه من استغلال أموال هائلة لازال يثير الجدل الواسع ويثير كثير من التساؤلات حول جدواه الاقتصادية في ظل إتباع الحكومة سياسات أخرى كتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وسياسات استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما عن الاستثمار الخاص فقد بدأ الاقتصاد الجزائري من بداية الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات إلى الاتجاه التدريجي نحو الاستثمار الخاص و تعزيز مكانته بدأ بعمليات الخوصصة وصولا إلى آليات التشجيع والتحفيز من أجل بناء مناخ استثماري فعال، فبرامج الخوصصة في الجزائر لازالت الى اليوم مستمرة موازاة مع المبالغ الضخمة المنفقة على تشجيع الاستثمار الخاص في نفس الوقت حيث في كل مرحلة تتكيف وتسطر لها سياسات استثمار جديدة تتراوح مرة في ظل الإصلاحات وتماشيا مع إعادة الهيكلة الاقتصادية وتارة أخرى تكتفي بالتشجيع على المبادرة و ترك المجال أما التلقائية في الدخول إلى مجال الأعمال والاستثمار، ورغم كل الجهود المتوالية لازال الاقتصاد الجزائري يتخبط في التبعية للخارج وعجلة إنتاجية ضعيفة لسد الحاجيات الوطنية من السلع والخدمات الضرورية، وهذا ما أدى بالضرورة إلى بطئ التحول الاقتصادي في الجزائر خاصة بعد تراجع قدرة الدولة على الحفاظ على النمو بواسطة الإنفاق العام على الاستثمارات وكذا نوعيو وكفاءة مؤسساتها الناشطة في القطاع الاقتصادي[1]، وبالنظر إلى هذا الاختلال ورغم الجهود المبذولة أصبح من الضروري تقييم المراحل السابقة ودراسة مواطن القوة و الضعف لهذا التوجه وفعاليته في الاقتصاد الوطني. وخلال سنة2019–2021م يلاحظ تراجع الاستثمار بشكل رهيب بفعل تجميد مختلف المشاريع و الامتيازات وذلك لاعتبارين هما دخول الجزائر في فترة تحول سياسي و اجتماعي كان مصاحبا لجائحة كوفيد 19، حيث أفادت إحصائيات بتسجيل صفر استثمار أجنبي في الجزائر منذ سنة 2019. حيث لم يجتمع مجلس مساهمات الدولة منذ بداية الحراك الشعبي بتاريخ 22 فيفري 2019 إلا في الحالات الاستعجالية، في حين علقت كافة المشاريع إلى غاية صدور قانون استثمار جديد، حتى تتضح الرؤية حول أنماط التسيير و الامتيازات التي ستقدم للمستثمرين الأجانب والمحليين، في وقت تمنح السلطات اليوم رعاية سياسية كبرى لملف الاستثمار وتفرض صرامة و جدّية في معالجة الطلبات و يأتي ذلك بالموازاة مع إحصائيات كشف المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تفيد بتواجد أزيد من 1200 مشروع أجنبي، يترقب الضوء الأخضر من طرف السلطات، و يأتي صدور قانون الاستثمار الجديد 2022 كبداية انطلاقة فعليا

[1]- بن.داودية وهيبة، **التحول الهيكلي الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد .(2016-2030)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2022، ص: 33.

للاستثمار، منهيا حالة جمود دامت 3 سنوات، كما سبقتها مجموعة من الخطوات الإصلاحية من خلال إصدار قانون المالية لعام 2021 الذي تضمن تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال إعفاء المستثمر الأجنبى بإلزامية الشراكة مع الطرف المحلي[1]، كما قدم مزايا ضريبية لتحفيز حاضنات الأعمال، هذه الأخيرة ما فتأت أن أصبحت تحتل زخما كبيرا و ديناميكية في نمو الاهتمام و تجسيدها، كما احتل الاستثمار المالي حيزا من هذا القانون بأن تم بموجبه إعفاء ضريبة الشركات المشاركة في البورصة لمدة 5 سنوات على أمل انتعاش هذا الصرح المالي الذي ان فعل من شأنه تغيير ملامح الأعمال والاستثمار في الجزائر .

## المطلب الخامس: عوائق الاستثمار في الجزائر

رغم الجهود المبذولة لتوفير مناخ ملائم و تحفيزي للاستثمارات في الجزائر، و تبني عدة مناهج و قوانين تشريعية لتسهيل العملية الاستثمارية، إلا أن المناخ الجزائري يبقى غير محفز للاستثمارات المحلية و الخارجية لعدة صعوبات يتلقاها المستثمر، و يصبح حاجزا أمامه و التي تفسد البيئة الاستثمارية منها:

- صعوبة الحصول على التمويل لإتباعها أنظمة تمويلية قديمة.
- تنامي القطاع غير الرسمي وبالتالي منافسة غير مشروعة.
- تفشي ظاهرة الفساد و البيروقراطية.
- ارتفاع معدلات الضرائب.

### 1- العائق التمويلي:

نتيجة لهيمنة البنوك العمومية على السوق المالي، تبقى القروض البنكية صعبة المنال و خاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة، كما تبقى الطرق التمويلية تقليدية لا توفر الأموال اللازمة و عائقا أمام المشاريع، و ذلك لعدم احتوائها على سوق مالي متطور قادر على جلب رؤوس أموال محلية و خارجية مما أدى إلى ضعف الأداء الاقتصادي، و أظهر تقرير لبيئة الأعمال لبنك الدولي لسنة 2014 أن الجزائر احتلت مرتبة[2] 153 من 189 من حيث الحصول على الائتمان، و تم تصنيفها من طرف الهيئة الدولية الخاصة بحقوق الملكية 111 رتبة في مجال الخدمات المصرفية و البنكية، حسب هذه التصنيفات تبقى الدولة الجزائرية بعيدة في المجال التمويلي عن الدول المتطورة كل البعد بعدم احتوائها على نظام مصرفي متطور يواكب المتطلبات الاستثمارية المحلية و الدولية.

### 2- العوائق الإدارية و الاقتصادية:

رغم الجهود المبذولة من أجل تبسيط و تسهيل و تسريح الخدمات الإدارية إلا أنها تبقى بعيدة، بحيث تعاني البلدان من البيروقراطية و من عوائق إدارية و أخلاقية و تفشي ظاهرة الفساد و الرشوة، ذلك لتباين اللوائح

[1]- تنهينان ،يسلي، **أثر جائحة فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية للمؤشرات الاحصائية للفترة .(2000-2020)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،2021، ص : 12.

[2]- **تقرير رئيسي خاص بالشركات لمجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال 2014**، مطبوعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، طبيعة 11، لندن، 2014.

و هذا ما جعل تطبيقها متباينا من منطقة لأخرى، مما أدى إلى استخدام المناصب الإدارية للمصلحة الشخصية و الاستيلاء على الممتلكات العمومية، أصدرت مؤسسة هيرتيج الأمريكية و التي تعد تقريرا حول الحالة الاقتصادية للبلدان و مدى الحرية الاقتصادية للبلدان أن الجزائر تحتل المرتبة [1]171 عالميا و14 إقليميا، ذلك لانتشار ظاهرة الفساد و تهريب الأموال، نفس التصريح التي قامت به الهيئة الدولية الخاصة بحقوق الملكية حيث احتلت مرتبة [2]112 مؤشر دفع العملات و الرشوة سنة 2018، أما المنتدى الاقتصادي العالمي حسب تقرير التنافسية العالمية 2018 فالجزائر تحتل مرتبة 92 عالميا من أصل 140 بمعدل 53,8 نقطة على 100 تفشي ظاهرة الفساد، حسب كل المؤسسات يعاني البلد من تفشي ظاهرة الرشوة والفساد واستغلال النفوذ ،وحسب البنك الدولي تحتل الجزائر رتبة 157 من 190 للصعوبات التي يتلقاها المستثمر و البيروقراطية سنة [3]2018. كل هذا أدى إلى انفجار الشعب و اندلاع الحراك فيفري سنة 2019 مما أدى إلى انقلاب الدولة دخول أكبر إطارات الدولة و السياسيين إلى السجن بتهمة اختلاس المال العام و الرشوة و استغلال النفوذ.

## 3- عدم الاستقرار الاقتصادي:

يكمن غياب الاستقرار الاقتصادي بعاملي التضخم و قيمة العملة الوطنية نسبة للعملات الأجنبية، فالمستثمر يبحث عن بيئة استثمارية خالية من أزمات اقتصادية.

**أ- التضخم :** له أثر سلبي على الاقتصاد فهو يؤدي إلى تقليص القدرة الشرائية، بالتالي انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد مما يشجعهم على تحويل أموالهم إلى الخارج، أما من الناحية مكرو اقتصادي له أثر سلبي على ميزان المدفوعات وعرفت الجزائر ارتفاعا في نسبة التضخم في السنوات الأخيرة .

**ب- انخفاض العملة الوطنية :** انخفاض سعر الصرف له أثر سلبي على القدرة الشرائية في الخارج وتلجأ الدولة إلى تخفيض العملة الوطنية من أجل زيادة الصادرات و تقليل الواردات و تشجيع الصناعات الوطنية لزيادة التصدير مما يخفض نسبة البطالة، في حالة إذا كانت الدولة تعتمد على الصناعة في مداخيلها، أما إذا كانت مداخيلها من الريع فانخفاض العملة له أثر سلبي على الاقتصاد. و هذا هو حال الجزائر لأن اقتصادها يعتمد على المحروقات وأغلب المنتجات مستوردة، مما جعل المواطن يعاني من انخفاض القدرة الشرائية، فالبلد لا يعتمد على تصدير منتجات مصنعة وإنما يعتمد على نظام ريعي فأغلب الدخل الوطني يعتمد على المحروقات .

---

[1]- ياسين بودهان 2019 ، حراك 22 فبراير ، عرى الجزائريون، فساد النظام ، مركز أبحاث ودراسات مينا موقع الكتروني: حراك 22شباط–فبراير–حينما–عرى–الجزائر/Rttps:mena studies.org/ar

[2] - شهيدة قادة، **التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقتها**، rule of Law and anticorruption centre journel كيوسانس، العدد 01، 2019.

[3]- عبد السلام بارودي، 2018، خبراء، عوامل تحسن مناخ الجزائر، أصوات المغربية، موقع الكتروني: Rttps://www.maghreb voices.com

**جـ – الاقتصاد غير الرسمي :**

إن تنامي الاقتصاد الرسمي يؤدي إلى زيادة مداخيل غير الرسمية، و بالتالي تسبب خسارة الدولة و عدم عدل في توزيع العبء الضريبي فالمواطنين الذين يعملون في اقتصاد رسمي هم وحدهم الذين يتحملون العبء الضريبي، أما المواطنين الذين يعملون في اقتصاد غير رسمي لا يتحملون أي عبء.

محمد لوكال حافظ البنك المركزي أقر في مطلع فيفري 2018 أن الكتلة المتداولة خارج الاقتصاد الرسمي هي ما بين 2500 و 3000 [1]مليار دينار جزائري و ذلك له أثر سلبي على خزينة الدولة حيث صرحت وزارة التجارة 60%[2] من التجارة في الجزائر خارج القطاع الرسمي، مما يكلف الدولة خسائر كبيرة، كما يزيد في تداول العملة الصعبة في السوق الموازية، و يقلص إرادات الدولة و بالتالي نفقاتها في المجال العمومي لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، كما أن الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تفشي ظاهرة تبييض الأموال و تهريبها مما يكون له انعكاس سلبي على الاستثمار.

## المبحث الثاني: وضعية التشغيل في الجزائر.

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على أهم التطورات التي عرفتها سياسة التشغيل و مميزات سوق العمل و مختلف الفواعل المؤثرة في التشغيل و كذا تحديات و معوقات نجاح سياسة التشغيل و نتائجها، و ذلك من خلال المطالب التالية:

### المطلب الأول: أهم محطات سياسة التشغيل في الجزائر

تعد مسألة التشغيل الكامل للسكان وضرورة إرساء دعائم متينة لسياسة التشغيل من الأهداف الجوهرية التي تصبو إليها أي دولة بغرض تحقيق قدر معين من التنمية سواءا كانت اقتصادية أم اجتماعية فهما، فإذا كان العمل حقا وواجبا لكل فرد فمن واجب الدولة العمل على توفي فرص العمل للقادرين عليه بما يتناسب مع القدرات العقلية والجسدية والذهنية لهؤلاء الافراد، فالوثيقتان الاساسيتان لمنظمة العمل الدولية، دستور المنظمة **1919** وإعلان **فيلادلفيا 1994**، وقد ركزا على التأكيد على الحق في العمل، فإعلان فيلادلفيا يؤكد التزام منظمة العمل الدولية بمساندة كل الدول الاعضاء في برامج تسعى على تحقيق كل من:

العمالة الكاملة ورفع مستوى المعيشة، ضمان عمل لكل فرد بما يتناسب مع مهاراته وخبراته ويساهم في تحقيق رفاهيته كما أن الاتفاقية **122 لسنة 1964** المتعلقة بسياسة العمالة والتوصية التي تحمل نفس الرقم والمتعلقة بنفس الموضوع والصادرة عن المنظمة الدولية للعمل تنص في مادتها الأولى على أنه:

---

[1]- ياسين تملالي، 2018، **الجزائر بين الاقتصاد غير الرسمي وسوق السوداء**، القرار الاقتصادي، العربي السفير

[2]- قارة ملاك، **إشكالية الاقتصاد غير رسمي الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، سينغال** – أطروحة دكتوراه – في الاقتصاد، فرع الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة 2010–2009، ص: 165.

**"على كل دولة عضو أن تعلن وتتابع كهدف أساسي سياسة نشطة ترمي الى تعزيز العمالة الكاملة المنتجة والمختارة بحرية بغية تنشيط النمو الاقتصادي والرفع من مستويات المعيشة وتلبية المتطلبات من القوى العاملة والتغلب على البطالة الجزئية"[1].**

## 1- مرحلة الاستقلال والركود الاقتصادي 1962-1966:

بلغت نسبة البطالة عشية الاستقلال مستويات فاقت حدود 33 % من مجموع السكان النشطين، إضافة إلى هجرة عدد هائل من الجزائريين باتجاه فرنسا حيث سجل ما يقارب 222.631 مهاجر سنة 1963 وفي السنة التي تليها قامت الهيئة المختصة بتسجيل حوالي 256 ألف عاطل مما استدعى اتباع سياسة خاصة للتشغيل مع مراعاة الوضعية الاجتماعية لهؤلاء العاطلين، والأخذ بعين الاعتبار استعداداتهم و قدراتهم وما حصلوا عليه من علم وخبرة وأن تتاح لهم حرية اختيار هذا العمل[2].

إن السياسة المنتهجة من أجل الحد من آفة البطالة في ذلك الوقت قد سعت إلى:

- توفير فرص العمل لكل السكان القادرين على العمل وأن تكون فرص العمل الجديدة منتجة بقدر الإمكان.
- العمل على تغطية حاجات الاقتصاد الوطني من الخبرات والكفاءات الضرورية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

ولعل هذه المحطة الهامة في تاريخ الجزائر كانت بمثابة نقطة الانطلاق لتهيئة الظروف المناسبة من أجل حقبة جديدة تمثلت بوادرها في انتهاج أسلوب التخطيط، فانطلقت تجربة التخطيط بإطلاق المخطط الثلاثي والتحضير له ولم تعرف هذه المرحلة القدر الكافي من الاستثمارات التي من شأنها القضاء على البطالة وهذا ما يجد مبرر له في الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي تعبر عن مرحلة انتقالية في تاريخ الجزائر المستقلة[4].

## 2- مرحلة تطبيق مخططات التنمية 1967-1989:

عرفت الجزائر العديد من مخططات التنمية والتي ركزت معظمها على تبني أهداف التنمية الاجتماعية المرتكزة بشكل جوهري على تحقيق مكتسبات وبنية قاعدية من التكنولوجيا ونقلها وابتكارها وتجديدها، كل ذلك في سبيل بناء اقتصاد وطني قوي يستند أساسا على صناعة وطنية صلبة دون إغفال ضرورة الاهتمام التام بكافة مجالات النشاط الأخرى والعمل بشكل دؤوب على ترقيتها والنهوض بها.

إن أحد المكاسب الكبرى للثورة السياسية والاقتصادية في الجزائر يتمثل في القفزة الكبرى التي سجلها تطور التشغيل خصوصا منذ تطبيق أسلوب التخطيط حتى أصبح العمل مأمونا لكل طالب وأصبح على الأخص مضمونا لكل من تحصل على كفاءة « التأهيل من مؤسسات التعليم أو التكوين »[5].

---

[1] - nations unies, http://www.un.org,conventionN°122/1964,le20/02/2017,11,30.

[2] - وائل أحمد علام، **دراسة حول دور الميثاق في تعزيز حقوق الانسان في جامعة الدول العربية**، الميثاق العربي لحقوق الانسان، دار النهضة، مصر، 2005، ص: 36-38.

[3] - وائل أحمد علام، المرجع السابق، ص: 39.

[4] - Mustapha boutefnoucht, les travailleurs en Algérie, anep,Alger, 1984, p 42.

[5] - محمد بلقاسم بهلول، سياسة التخطيط و التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، تطور التشغيل، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 154.

ومن بين أهداف التنمية يتمثل في ضرورة القضاء على البطالة وتمكين كل مواطن من حقه في العمل، وهذا ما يؤكده الميثاق الوطني أن تشغيل مجموع المواطنين القادرين على العمل يجعل من مسألة إحداث مناصب الشغل غرضا أساسيا للتنمية والمطلوب بهذا الصدد هو انتهاج سياسة مكثفة وعلى أوسع نطاق لإحداث مناصب الشغل بغرض القضاء على البطالة بتوفير الشغل للمواطن.

**أولا: المخطط الثلاثي 1967-1969:**

لقد شكل موضوع رفع فرص العمل هدفا لبرنامج التنمية الوطنية، والتي عرفت النور في إطار المخطط الثلاثي الذي استهدف بناء قاعدة مادية لانطلاق الأعمال الكبرى للتنمية، فإجمالي الحجم الاستثماري المعتمد والذي بدأ

بمتوسط سنوي يقارب 3 **مليار دينار جزائري** سمح باستحداث ي زيد عن 100000 فرصة عمل موزعة بين مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية.

**ثانيا: المخطط الرباعي 1970-1973:**

لم يتعرض المخطط في أي جزء من أجزائه إلى سياسة التشغيل بشكل صريح وواضح، فالاتجاه العام لهذا المخطط يتمثل في رفع المستوى الثقافي والتقني من خلال تلبية الحاجات الاجتماعية للتربية وتلبية حاجات الاقتصاد الوطني من العمال المؤهلين. وبهذا فإن المتوسط السنوي لعدد مناصب العمل المستهدفة خلال هذا المخطط تعادل 265 **ألف** منصب عمل جديد خارج القطاع الفلاحي والذي نجده يستثنى مرة أخرى من إيجاد فرص عمل جديدة.

من خلال تحليل هذه المرحلة يتضح أن قطاع المنشآت الكبرى والأشغال العمومية قد استحوذ على حصة الأسد من حيث توفير فرص العمل وهذا ما يفسر التوجه العام للدولة أثناء هذه الفترة والرامي إلى تجسيد بنية هيكلية تمثل قاعدة للصناعات الثقيلة التي كانت الجزائر تنوي خوض غمارها[1].

**ثالثا: المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:**

شكل هذا المخطط المرحلة الثانية لعملية التخطيط في الجزائر حيث أن الأهداف الأساسية الخاصة بمحور التشغيل في هذه المرحلة تتمثل في إنشاء مناصب شغل منتجة ودائمة، إذ استهدف المخطط استحداث 450 **ألف** وظيفة خارج القطاع الزراعي خلال الفترة التي يغطيها، و وصلت الزيادة في مناصب العمل المحدثة إلى حوالي 8.12% خلال الرباعي الأول، و 49.41**%** خلال الرباعي الثاني.

يلاحظ خلال هذه الفترة التطور المعتبر للتشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية، الصناعة، النقل، و المحروقات، أما قطاع الإدارة فتبقى حصتهم من التشغيل معتبرة وهي الخاصية التي امتازت بها كل مراحل التشغيل في الجزائر بنسبة 8**%**، كما عملت على أن تكون فرص التشغيل الجديدة منتجة بقدر الإمكان .

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص: 156.

**رابعا: المخطط الخماسي الأول 1980-1984:**

من أهم الأهداف تم تسطيها في إطار هذا المخطط :تحسين البنية الهيكلية للاقتصاد ككل، الرفع من مستوى إنتاجية العمل، مواصلة خلق مناصب شغل جديد لتلبية الطلب الإضافي للعمل، وكذا مواصلة امتصاص شرائح اليد العاملة[1].

و كنتيجة لهذه المرحلة نجد أن المخطط قد حقق حوالي 105.000 **منصب** جديد واستطاع التكفل بـ 92.2 **%** من الطلب الإضافي للعمل، كما قلص معدل البطالة 17.9%**سنة** 1979 **إلى** 16.4**% سنة** 1984. و تشير هذه الفترة إلى الرجوع التدريجي لنمط تنظيم العمل السابق وإدخال تعديلات جديدة يتحكم فيها الجهاز الإداري وذلك برفع بعض الحواجز التي كانت تتحكم في سوق العمل قبل 1973 وهو ما أدى إلى وجود فرق بين المتحقق من مناصب العمل والمتوقع منه خاصة بحسب القطاعات المختلفة[2].

**خامسا: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:**

مقارنة بالمخطط السابق، نجد اختلافا كبيا في مجال التشغيل ومعطياته، فهذه المرحلة شهدت اشتداد الأزمة الاقتصادية، مما أثر على سياسة التشغيل وسوق العمل. إن مرحلة المخطط الخماسي الثاني عرفت ميزة أساسية وهي مراعاة خصوصية هذه الفترة في إحداث مناصب الشغل، حيث تم التوجه أساسا نحو التركيز على اليد العاملة المؤهلة وتقويم الفترات السابقة، وما يدل على ذلك ما جاء في التقرير العام لوزارة التخطيط حول المخطط: يتميز الوضع الحالي للتشغيل عموما بنقص في تأهيل اليد العاملة، مما أدى إلى إنتاجية عمل دون المتوسط في جل المؤسسات، وبالتأكيد فقط أحرز على تقدم ملموس في إطار إعادة هيكلة المؤسسات، غير أن التوزيع القطاعي و المجالي للتشغيل المؤهل لا يزال غير ملائم لبعض المناطق أو قطاعات ( الفلاحة، الري، التعليم، المجموعات المحلية ...إلخ ).

**ج- مرحلة آفاق التشغيل وما بعد المخططات التنموية:**

منذ أواخر عام 1987، دخلت الجزائر في سياسة إنمائية جديدة، اصطلح على تسميتها بالإصلاح الاقتصادي الجديد، فأمام الوضع الاقتصادي الداخلي والدولي والذي تطلب تغير التسيير، وجدت المؤسسة الوطنية نفسها مضطرة لاتخاذ أحد هذين الإجراءين أو الاثنين معا:

1- مراجعة سياسة التشغيل التي كانت لحساب الاجتماعي خلال الفترة 1967 طغى بصورة كبية على الحسابات الاقتصادية، وقد اقتضت هذه المراجعة في إطار سياسة الهيكلة تخفيض حجم التشغيل، وكانت نتيجة هذا التسريح مئات الآلاف من العمال على فترات مختلفة.

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص: 158.

[2]- مداني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، ط1، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص: 167.

2- انغلاق باب التشغيل الجديد أمام القوة العاملة الجديدة، ريثما يتم امتصاص فوائض الأيدي العاملة التي تشكو منها الوحدات الاقتصادية، البطالة المقنعة، فالعدد الإجمالي للعاطلين عن العمل (بطالة سافرة + مقنعة) 974.000 عاطل المصرح به عام 1987، ويتمثل هذا الرقم 19.6%من القوة العاملة[1] .

بعد استقلال الجزائر وإلى غاية 1989، لم يكن هناك سياسة عمومية مستقلة لتشغيل الشباب، إذ كان الشباب الباحث عن منصب عمل يجد بسرعة شغل في إطار موضوع سياسة قطاعية مستقلة بذاتها، لكن ابتداء من سنة 1987 بدأت السلطات العمومية في وضع وتطوير سياسة خاصة بتشغيل الشباب والسياسات القطاعية المختلفة، فقد كان التشغيل هدفا مشركا لكل القطاعات، حيث عرفت هذه سنة اعتماد الحكومة لأول برنامج مستقبل لتشغيل الشباب، والذي كان موجها للشباب بين 16 و24 سنة وصندوق المساعدة FCCL و ممولا من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية وكان يهدف لخلق 200.000 منصب شغل لصالح الشباب، برنامج FAEJ و الذي كان يهدف على تشغيل الشباب البطال، وبعد سنتين من عمر البرنامج تم إدماج 100.000 شاب بطال، منهم 60.000 في مناصب شغل دائمة، و 40.000 آخرين في التكوين المهني هذا من جهة. ومن جهة أخرى وبعد أحداث أكتوبر 1988، تم تقديم برنامج خاص بتشغيل الشباب نظرا للتزايد الشباني على العمل في مقابل تناقص العرض الحكومي لها، خصوصا بعد الانهيار الكبير لأسعار البترول بدءا من سنة 1986، و انهيار إيرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات، والذي أثر في تراجع الاستثمارات العمومية، والتي بإمكانها خلق فرص شغل بصفة مستمرة[2].

وفي سنة 1989 تم وضع برنامج خاص ذي أهمية كبية بالنسبة لمحور التشغيل، والذي يعتبر امتدادا للمخطط الخماسي الثاني، وقد تم وضع هذا البرنامج لتجاوز عقبات الشباب فيما يخص مجال العمل ومن جانب آخر جاء المرسوم التنفيذي رقم 90-143 المؤرخ في 22 ماي 1990 المتضمن ترتيبات الادماج المهني للشباب من أجل تغطية نقائص البرنامج الأول الموضوع سنة 1987 من جهة، ومن أجل وضع حل مستعجل لإشكالية تشغيل الشباب من جهة ثانية، بحيث تنشأ في كل ولاية لجنة لتشغيل الشباب يرأسها مندوب تشغيل الشباب المكلف بمساعدة الشباب على إنجاز مشاريع إحداث نشاطات بصفة فردية أو جماعية، وذلك من خلال دعم الاستفادة من القروض البنكية.

وفيما يلي سنعرض أهم الأهداف والمبادئ الاساسية لجهاز الادماج المهني للشباب و المتمثلة في: تفضيل الشغل المنتج والدائم وخلقه بأقل تكلفة. تنمية روح المبادرة في الشباب، وتسهيل حصولهم على التكوين، القروض والتجهيزات الضرورية لانطلاق مشاريعهم. وكذلك تنظيم الشراكة على المستوى المحلي والوطني بتوعية الشباب والمجتمعات ومجموع المتدخلين في برامج الإدماج المهني للشباب. تثمين القدرات والموارد الاقتصادية المتاحة محليا، واستغلال كل إمكانيات التشغيل المتوفرة لتستجيب بصورة للطلب المحلي[3].

[1]-محمد بلقاسم حسين بهلول، سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، تطور التشغيل، ج 2، ديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:264- 265.

[2] - محمد بلقاسم حسين بهلول المرجع السابق ص: 259.

[3]- محمد بلقاسم حسين بهلول المرجع السابق ص: 263.

## المطلب الثاني: أهم برامج التشغيل المرافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

لقد دفعت الجزائر الفاتورة غالية جدا بسبب تبنيها سياسة الإصلاح الاقتصادي، والنصيب الأكبر من الفاتورة دفعته برامج التشغيل، والتي عرفت مراحل عديدة كما رأينا سابقا، وسوف نحاول فيما يلي إلقاء الضوء على أهم البرامج التي تبنتها الجزائر في إطار دعم التشغيل والحد من البطالة والتي رافقت مختلف برامج الإصلاحات الاقتصادية.

### أ- برنامج الشبكة الاجتماعية ( Filet social ):

برنامج الشبكة الاجتماعية يعتبر من بين العديد من برامج التشغيل التي وضعتها الجزائر بهدف التقليل من البطالة، ولقد تم الشروع في هذا البرنامج منذ سنة 1992 ليدعم أكثر من خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ويتكون هذا البرنامج من مجموعة من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى توفير مداخيل لفائدة الفئة التي تأثرت ببرنامج التعديل الهيكلي، من حيث اشتغالها وتعطلها، ذلك أن انخفاض حجم ومستويات التشغيل كان نتيجة لتراكمات في اختلال سوق العمالة من جهة، ونتيجة لموجة التسريحات التي عرفتها اليد العاملة الوطنية نتيجة لبرنامج الخوصصة من جهة أخرى[1].

### ب- برنامج تشغيل الشباب ( PEJ ):

هذا البرنامج يساهم في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات عامة للمنظمة، من قبل الجماعات المحلية والإدارات والوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات وقطاع البناء والأشغال العمومية، وفي تكوين طالب العمل الأول مرة دون أي تأهيل خاصة المقصيين من النظام التربوي وذلك بغية تسهيل عملية إدماجهم في الحياة المهنية. ومن أهداف هذا البرنامج[2]: تخفيض البطالة و إدماج أكبر عدد ممكن من الشباب العاطل عن العمل، إعادة الاعتبار للعمل و تطور الحركة القانونية .

### ج- جهاز الإدماج المهني ( DAIP ):

هذا الجهاز أسس مع مطلع التسعينات ويهدف إلى إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب وتركيز الشراكة المحلية حول مشكل التكفل بالإدماج المهني للشباب، وتتمثل الأهداف الأساسية للجهاز إلى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص، وقد اشتمل جهاز الإدماج المهني للشباب على ثلاثة نشاطات .

- الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية، وهي مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدتها من سنة إلى ثمانية عشر شهرا ويستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة .

- الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب على شكل قانوني يتمثل في تعاونية فردية أو جماعية.

---

[1]- عدون ناصر دادي، **البطالة و إشكالية التشغيل في برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الهيكلي من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص: 206.

[2]- مدني بن شهرة، **المرجع السابق**، ص: 274-275.

– تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 06 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، ويرتكز هذا التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة[1].

**د– الشغل المأجور ( ESIL ):**

وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة، عن طريق مناصب مؤقتة تشغل أساسا على مستوى البلديات، وتمنح هذه المناصب للولايات من طرف الوزارة الوصية في شكل حصص ولائية لكل سداسي بناء على برنامج تقدمه مديرية التشغيل بناء على اقتراحات البلديات. وقد أنشئ هذا الجهاز سنة 1990 كإجراءات بلدية لامتصاص البطالة[2].

**ر– برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة ( TUP–HIMO ):**

هذا الجهاز أنشئ على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يهدف هذا البرنامج إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة مكثفة مع تطوير وصيانة الهياكل العمومية وذلك بتطبيق الأشغال ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية من صيانة الملحقات من طرف البلدية والولاية، ومركزا في هذا على تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا[3].

**ز– القرض المصغر ( ANGEM ):**

تم تأسيسه سنة 1999، يهدف الى ترقية الشغل الذاتي وتنمية ثقافة الاستثمار خاصة الفئات غير القادرة على الاستفادة من برنامج المؤسسة المصغرة لأسباب تعود سوآء الى السن أو إلى عدم قدرة توفير الرأسمال المطلوب. من بين الاهداف التي يسعى إليها هذا البرنامج ما يلي:

–الوصول إلى وفاق اجتماعي يمكن سكان المناطق المعزولة وسكان الأرياف من البقاء أو الرجوع إلى مناطقهم الأصلية التي غادروها لأسباب اقتصادية أو أمنية، وبذلك يمكن أيضا التخفيف من الضغط على المدن وتحقيق التوازن الجهوي من حيث الكثافة السكانية ومن حيث تركز المشاريع التنموية.

–إنشاء ودعم الأنشطة الذاتية لإنتاج الثروات والمداخيل.

–تحسين مستويات المعيشة نتيجة لانتشار البطالة ولاتساع جيوب الفقر[4].

يشار إلى أن إدارة هذا النوع من المشاريع تتم تحت إشراف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تقوم بالمعاينة والموافقة على المشاريع المطابقة لشرط القرض المصغر ( ANGM ) التنسيق مع أجهزة أخرى مثل :

---

[1]- أحمد خير ،**تطور التشغيل إشكالية البطالة بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجيستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 84-85.

[2]- سعيدة حمود، **برامج التشغيل والقوى العاملة الجامعية، (دراسة ميدانية على خرجي الجامعات )**، رسالة ماجستير، غير منشورة جامعة بسكرة، قسم علم الاجتماع، ص:89.

[3]- مدني بن شهرة، **المرجع السابق**، ص: 82.

[4]- ليليا بن صويلح، **سياسة التشغيل في الجزائر، المؤسسة الاقتصادية بعنابة نموذجا**، رسالة دكتوراه، علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص126.

- **ANEM** : التي تقوم باستقبال وتوجيه المعنيين بالقرض إلى مصالح تشغيل الشباب لمساعدتهم على تكوين ملفاتهم، مع تقديم كل المعلومات الضرورية لذلك .
- **CNAC** : يتولى مهمة تسيير رأس المال ضد المخاطر الناجمة عن القرض .
- **BNA** : يقوم البنك الوطني الجزائري بتقديم القرض اللازم للمشروع .

و بالتالي فإنه من المتنوع أن يساهم هذا البرنامج في توفي مناصب شغل جديدة، إذ أن عدد المشاريع الممولة بلغ 6.053 مشروعا إلى غاية سنة 2001 بتكلفة إجمالية وصلت إلى 177.000 دج لكل مشروع لتوفير ما لا يقل عن 15.000 منصب شغل جديد.

**هـ- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ( PME/PMI ):**

هي كل المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات عند استيفائها لمعايير الاستقلالية على ألا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج وأن تشغل بين 1 إلى 49 شخصا بالنسبة للصغيرة، ومن 52 إلى 250 للمتوسطة، ومن أهدافها ما يلي[1]: إنعاش النمو الاقتصادي وتشجيع بروز التشغيل الذاتي. بعث وتشجيع روح المنافسة المتكافئة. تبني سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية، مع العمل على غرس ثقافة الإبداع والتجديد و التفاؤل. وكذلك ترقية تصدير السلع التي تقوم بإنتاجها. توفير مناصب شغل دائمة أو مؤقتة للتخفيف من البطالة والنهوض بمستويات التشغيل[2].

**و- برنامج عقود ما قبل التشغيل ( CPE ):**

إن مختلف الأجهزة والبرامج التي تطرقنا إليها فيما سبق، تم اعتمادها من طرف الدولة للرفع من مستويات التشغيل وتمس الفئة البطالة بغض النظر عن مستوياتها التعليمية، لكن يختلف هذا البرنامج في كونه اعتمد خصيصا للفئة الجامعية بالدرجة الأولى.

أنشأ هذا البرنامج سنة 1998 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98/402 يتضمن إدماج الشباب في سوق العمل مستهدفا البطالين الحائزين على شهادات جامعية وكذا البطالين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين يهدف هذا الجهاز إلى مكافحة البطالة بصفة عامة وإكساب الخبرة المهنية وتخفيف التكوين التطبيقي للمستفيدين منه بصفة خاصة، وهذا في حالة إدماجهم مهنيا، وتدوم فترة التشغيل وهذا طبقا للمادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 11/105المؤرخ في 06 مارس 2001 التي تقول "تحدد مدة عقد الإدماج كما يأتي:"سنة واحدة قابلة للتجديد في قطاع الاقتصاد، ثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية وفي الهيئات والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص[3] .

[1]- ليليا بن صويلح، المرجع السابق، ص 128.
[2]- عدون ناصر دادي، المرجع السابق، ص 293-294.
[3]- ليليا بن صويلح، المرجع السابق، ص 128.

## المطلب الثالث: خصائص سوق العمل في الجزائر و واقعه

### 1 – خصائص سوق العمل في الجزائر :

لسوق العمل في الجزائر مجموعة من الخصائص نذكر منها [1]:

– **غياب المنافسة الكاملة:** وهو عدم وجود أجر واحد لنفس الأعمال المشابهة نتيجة نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظف ذات الأجور المرتفعة من جهة و لعدم رغبتهم في التنقل الجغرافي أو المهني من جهة ثانية.

– **سهولة التمييز بين خدمات العمل:** حتى و إن تشابهت لأسباب عنصرية كاللون والدين والجنس أو لأسباب أخرى كالثقافة أو السن.

– **تأثير عرض العمل بسلوك العمال و تفضيلاتهم:** سواء تعلق الأمر بكمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، توعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة و نظام التأمينات و المعاشات ... إلخ، و هو ما يختلف عن طبيعة العمل في سوق السلع و الخدمات الذي يخضع فقط لظروف البيئة الاقتصادية للإنتاج.

– **تأثر عرض العمل بالتقدم التقني:** و هو ما ينعكس على معدلات البطالة من حيث إلغاء بعض الوظائف في صورة الأداء البشري أين حلت الآلة محل الإنسان، و ظهور خبرات لم تكن موجودة، و مستوى تعليمي أعلى بما يكفل سلام التعامل مع الآلة.

اضافة لهذه الخصائص نضيف ما يلي[2] : عدم توفير شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل. ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل، و ترجيح المعالجة الاجتماعية لمدة عدة سنوات. صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع. عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل. انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائق أمام الاستثمار. و في ضوء ما تقدم يمكن القول أن سوق العمل يرتبط بمجموعة من المتغيرات التي لها علاقة مباشرة بالموارد البشرية و أنه يتأثر بالتقدم التكنولوجي.

### 2 – واقع سوق العمل في الجزائر :

بالنظر إلى واقع سوق الشغل نلاحظ أن الجزائر لا توظف العلم في الشغل، و ذلك يتضح من خلال الجامعات التي أصبحت تقوم بتكديس الإطارات بدون معرفة الاحتياجات الحقيقية و التخصصات الدقيقة

---

[1]- عبد الرزاق جباري، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة خلال الفترة 2001–2012** ،– مذكرة ماجيستر – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015نص:25.

[2]- حاجي فطيمة، **متطلبات وأساليب النمو في تشغيل الشباب في اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية**، ورقلة، مقدمة للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 2011، ص74.

المطلوبة في سوق العمل لدى القطاع العام و القطاع الخاص، و هذا ما جعل المتخرجون من الجامعة لا يجدون من هم في حاجة إلى تخصصهم و تحصيلهم العلمي لا فائدة تجدي منه[1]. و على هذا الأساس تجد كثير من حاملي الشهادات الجامعية يعملون بكل وسعهم من اجل الظفر بمنصب شغل و توظيف المعارف التي كسبوها من خلال دروسهم الجامعية غير أن ذلك لا يتحقق لأن حجم الطلب عليهم قليل و توظيفهم في المسابقات المختلفة فيها معايير صعبة و غير مرضية لأكثرهم، و هذا ما يتضح حاليا من خلال طلبات العمل المتراكمة على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل كلها ملفات الشباب الحاصلين على شهادات في التخصصات غير المطلوبة في سوق التشغيل بالجزائر، كعلم الاجتماع و الحقوق و هو ما يتسبب في بقاء ملفات هؤلاء على مستوى الوكالة تنتظر لسنوات دون أن يعثر لهم على مناصب شاغرة او عروض عمل، خاصة الحقوق و السيسيولوجيا ، وهو ما يجعل هؤلاء الشباب يفقدون الأمل في الحصول على وظيفة رغم كونهم خريجي جامعات، و يجدون أنفسهم مضطرين للقيام بدراسات تكميلية أخرى في التخصصات العملية و الاقتصادية يضيفونها إلى تخصصهم في العلوم الإنسانية و الاجتماعية حتى يتمكنوا من العثور على وظيفة، لأن التوجه الحالي للبلاد هو الانفتاح الاقتصادي و دخول الشركات الاقتصادية في العالم إلى الجزائر و فتح فروع لها وظهور شركات كبرى يوميا بالجزائر في مختلف المجالات مما يستدعي التركيز على التخصصات العلمية والاقتصادية الجديدة، غير أن ما يحصل في الجامعة الجزائرية هو أنها مازالت تنتج المتخرجين في العلوم الاجتماعية و الإنسانية بغزارة[2]. و هذا قد يجعل الدولة الجزائرية ليست راضية عن بعض التخصصات المفتوحة في الجامعة الجزائرية و بالخصوص تخصصات العلوم الاجتماعية و الإنسانية، و بالتالي فإن المتخرجين في هذه التخصصات لا يساهمون في عملية التنمية خاصة مع سياسة الانفتاح و التوجه نحو اقتصاد السوق المنتهجة من طرف السلطة السياسية للتنافس و غزو أسواق الدول النامية، فالعالم اليوم لم يعد مثل السابق، حيث بدخوله إلى عصر العولمة دخل عهدا حديدا، عهد الشراكة و السوق المفتوحة و حتمية فتح الأسواق المحلية نحو الخارج، و عليه تشترط المؤسسات الخاصة الوطنية و الأجنبية التي تعمل داخل التراب الوطني الإطارات الكفأة و الطاقات القادرة على الإبداع و التجديد المستمر، و هذا ما أدى إلى وجود نقص كبير في الطلب من طرف هذه الشركات و المؤسسات الاقتصادية على اليد العاملة الجامعية و عدم الاهتمام بها مما جعل التخصصات المطلوبة بكثرة في عروض العمل هي تخصصات التجارة و المالية و العلوم الاقتصادية و الإعلام الآلي، الأشغال العمومية و بعض الخدمات مثل الترصيص[3].

وفق هذا السياق نجد الاقتصاد العالمي في جوهره يعني الأسواق المفتوحة والمنافسة، أما الرابحون فهم تلك الشركات و الدول التي تفهم المنافسة بشكل أفضل و تفهم أيضا كيفية تفادي الوقوع فريسة في يد القوى

---

[1]- عمار بوحوش، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006،ص: 142.

[2]- ليلى شرفاوي، مدير التشغيل بوازرة العمل الوطنية من ملفات تشغيل الشباب نقال عن الموقع الالكتروني: Rttps://www ahlabaht.com/6531231209

[3]- جون نايبست، **من الدولة القومية إلى الشبكات، دراسات مترجمة، إعادة التفكير في المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص: 266.

التي تنافسها بينما تستغل نقاط ضعف هؤلاء المنافسين و تعتبر الأخطاء شيئا مكلفا في هذه العملية، لأن الأخطاء في هذا النوع من العمل يؤدي إلى حدوث اختلالات تمس أهم فئة في المجتمع الجزائري وهي فئة الجامعيين و خرجي المؤسسات العلمية، و هذا ما هو واقع في الجزائر، التي تعاني من وجود خلل يمس السياسات العامة و البرامج المنتهجة، فما ذنب الطالب الذي يحصل على شهادة البكالوريا و هو مسرور و فخور بها ويوجه إلى شعبة أدبية و تخصص في العلوم الاجتماعية، ليجد في نهاية دراسته حقيقة تقول أنك أخطأت الاختيار في مسارك الجامعي و بالتالي مصيرك هو البطالة[1].

## المطلب الرابع: تحديات و معوقات و آفاق و نتائج سياسة التشغيل

### 1-التحديات و المعوقات:

إن حجم المعوقات والتحديات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لا سيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة و معقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها شريحة الشباب أكثر من ثلثي المجتمع و يمكننا حصر التحديات في النقاط التالية[2]: عجز في اليد العاملة المؤهلة و عدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب. عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات التشغيل. انعدام المرونة في المحيط الإداري و المالي و الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار. وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل. عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل. عدم التحكم في الآليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل. ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل. ضعف روح المبادرة المقاولاتية، لا سيما عند الشباب و ضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور. ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات وصعوبة الحصول على القروض البنكية.

### 2-آفاق سياسة التشغيل:

خلال تتبعنا للجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة البطالة، و من أجل إعطاء المزيد من التفاعلية في تجسيد و وضع سياسات و برامج تشغيل الشباب خاصة، فإننا نرى ضرورة[3]: تسهيل الإجراءات الإدارية و التمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل. السهر على تطبيق التدابير القانونية و التنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات

---

[1]- آل ريس وجاك تروت، **التركيز في عالم مبهم، دراسات مترجمة، إعادة التفكير في المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص: 219.

[2]- سرير عبد الله رابح، **مداخلة بعنوان " سياسة التشغيل في الجزائر ومعظلة البطالة"**، ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011.

[3]- سايح حنان، **بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر**،- مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية - جامعة عبد الحميد بن باديس 2013-2014، ص: 56.

التشغيل. تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي. إشراك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتخصصة في مجال المقاولة، و جعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى. الاستمرارية في تطبيق السياسات الحالية المرسومة و عدم تغييرها قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه. إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية و التكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه و الاستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إعادة عجلة الاستثمار العمومي المنتج، و دور الدولة الاقتصادي سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني. تشجيع البنوك على التعامل بجدية و مسؤولية في مجال القروض و المساعدات و التسهيلات المالية.

## 3-نتائج سياسة التشغيل في الجزائر.

فيما يخص حالة الجزائر هناك جهود معتبرة في مجال دعم التشغيل، و لقد حققت نتائج إيجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة و التي يتمثل أبرزها فيما يلي[1]: تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001-2004 الذي يسمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة و انطلاق عدة ورشات، و التي ترجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل الصافية. تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009) إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا و الجنوب، و الفترة التي شهدت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية. تحسين مستوى الاستثمار الوطني و كذلك الاستثمار الأجنبي.

نتائج أجهزة التشغيل المؤقت و أجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، و التي سمحت بتمويل 2695528 منصب عمل في فترة ما بين 1999 - 2007 بتكلفة مالية تقدر بـ 150 مليار دينار جزائري.

## المطلب الخامس: فواعل وعوامل تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر.

**1- فواعل سياسة التشغيل في الجزائر:** توجد فواعل غير رسمية و فواعل رسمية و هي[2]:

**أ-الفواعل غير الرسمية:** المتمثلة أساسا في الأحزاب السياسية التي تعتمد على الضغط و المساومة حتى مراقبة عملية صنع سياسة التشغيل، و منظمات المجتمع المختصة في مجال الحقوق العامة و لا يمكن إغفال دور النقابات التي تقوم بتمرير مطالبها عن طريق التفاوض في غالب الأحيان، و جماعات المصالح التي تمارس الضغط بشكل كبير للتأثير في صنع سياسة التشغيل.

[1]- عبد الحميد قومي، **مداخلة بعنوان "سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

[2]- عمرة مهديد، **تحليل سياسة التشغيل في الجزائر، دراسة حالة جهاز المساعدة على الادماج**، مقال في المجلة الجزائرية لسياسات العامة، العدد 09، فيفري 2016، ص: 47.

**ب- <u>الفواعل الرسمية</u>:** تتمثل في الحكومة و وزارة التشغيل و الضمان الاجتماعي و وكالاتها المحلية، هذا بالإضافة إلى الجهاز الإداري الذي له دور كبير في رسم سياسة التشغيل و إن لم يكن مباشرا و ذلك باعتباره الأقرب إلى المواطن و الفئات الاجتماعية المختلفة، و الذي أصبح يقوم برفع انشغالات المواطنين في مجال التشغيل و إحصاء الفئات المطالبة به و يقوم بالتدخل لدى الجهات المركزية لتلبية هذه المطالب.

**<u>2- عوامل تفعيل ونجاح سياسة التشغيل:</u>** لنجاح سياسة التشغيل على الدولة دور و واجبات في الحد من البطالة هو التوجيه إلى عمل محدد له تأثير كبير في تشغيل العاطل لأنه يرى أنه لا يصلح لعمل، أو لا يوجد عمل ملائم له فيظل عاطلا لكنه حينما يوجهه إلى عمل محدد ملائم له سرعان ما يشتغل من هنا، فمن واجبات الدولة الإسلامية[1]، القيام بتأهيل العاطلين تأهيلا نفسيا و ماديا للعمل بما أن مجالات العمل قد توسعت في عصرنا و توسعت طرقها، فنرى أن على الدولة أن تفتح معاهد و مؤسسات تدريبية لتعليم العاطلين وتدريبهم على مهن مختلفة و تدبر لهم آلات العمل بعد تخرجهم من المؤسسات التدريبية. و كذلك أمر العاطلين بالعمل فقد كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقوم بزجر العاطلين و أمرهم بالعمل. و أيضا توجه كل عاطل إلى عمل يتلاءم مع قدراته و مواهبه لأنها تختلف من شخص عن شخص آخر و قد يكون الشخص آخر و قد يكون الشخص أنسب لعمل و يكون غير لائق لعمل آخر. متابعة العاطلين بعد توجيههم إلى عمل محدد كي نتعرف على مصير ما دبرت لهم، فمن تلاءم مع عمله تشجعه على المزيد من العمل و من تكاسل تنشطه و من لم يتلاءم مع العمل يبحث له عن عمل آخر و لا تقتصر مسؤولية الدولة الإسلامية على ما ذكرنا بل ذكر بعض العلماء بأن لها حق التعزيز إذا تعطل الشخص و تعرض المسألة مع قدرته على الكسب كما أن على الدولة و المجتمع القيام برعاية المتعطلين بعدم وجود عمل، من ذلك كله يتضح أن تشغيل العاطلين و إرشادهم إلى العمل من وسائل معالجة البطالة في الإسلام. و كذلك القضاء نهائيا على البطالة و بالتالي على كافة آثارها السلبية الخطيرة بسرعة مذهلة[2].

إن الارتفاع في إنتاج الصناعة التحويلية وقدرة الدولة على رفع مستوى الإنتاجية القومية سنويا بدرجة ضخمة و ذلك بتحقيق ما يلي: التوسع في قطاع التعليم و تطويره و زيادة أعداد العالمين في القطاع الحكومي سنويا بدرجة كبيرة فيتحول أناس غير منتجين أي أناس انتاجهم تساوي الصفر إلى أناس منتجين و هذا يؤدي إلى الزيادة في حجم التوظيف مما يؤدي بطبيعة الحال إلى القضاء نهائيا على البطالة بسرعة مذهلة .

النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، و المستخلص من القطاعات المولدة للشغل لا سيما قطاع الخدمات و البناء و الفلاحة و الأشغال العمومية.

و بالنسبة لمعدل البطالة في الجزائر، فقد كان للسياسات الدور الكبير في هبوط معدلها إذ ترى تراجعا في معدل البطالة كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1]- ابراهيم محمود عبد الرحمن، **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة**، دار الفتح للتجليد الفني، ط1، عمان، ص: 65-66.

[2]- أحمد علي دغيم، **المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائيا على البطالة**، المكتبة الأكاديمية، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، ص247.

**جدول رقم 12: تطور نسبة البطالة (1999-2019)**

| السنوات | 1999 | 2001 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2010 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة البطالة ٪ | 29.3 | 27.3 | 17.3 | 15.3 | 12.3 | 11.8 | 10 | 11.29 | 10.4 | 11.7 | 11.7 | 11.4 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصاء.

تم تسجيل انخفاض في نسبة البطالة حسب نفس المصدر بتراجع ملحوظ من 11,29% في شهر سبتمبر 2015 إلى 10,4% في شهر أفريل 2016. و قد جاء في نفس التقرير أن عدد البطالين في الجزائر قدر بـ 1890000 بطال في سنة 2016 مع العلم أن هناك استقرار عند فئة النساء قدرت بـ 16,5 % أما عند الرجال فقد انخفضت النسبة من 9,9% إلى 8,2 %.

و نلاحظ أيضا أن معدلات البطالة خلال 5 سنوات الأخيرة بحيث اتسم بنوع من الرتابة فلم يتجاوز 11 % في حين كانت التدفقات الاستثمارية الواردة تشهد انتعاشا ملحوظا في كثير من القطاعات على غرار قطاع الأشغال العمومية (البناء) و قطاع المحروقات و الطاقة إلا أنه و برغم كل هذا لم تستطيع هذه المشاريع التأثير في زيادة اليد العاملة، و هذا قد يعزى إلى مواقع هذه المشاريع الاستثمارية حيث يرتكز أغلبها في الشمال و الشمال الغربي، و قد تنخفض معدلات البطالة في المدن الكبرى أو تكاد تكون منعدمة بينما ترتفع هذه المعدلات أكثر كلما اتجهنا إلى الداخل و الجنوب و خاصة مدن الجنوب الكبير، فنلاحظ أن معدلات البطالة تكون مرتفعة جدا في تلك المناطق، ليس فقط لقلة التدفقات الاستثمارية سواء المحلية أو الأجنبية و إنما يعود للطبيعة المناخية التي تسود المنطقة.

## المبحث الثالث: مساهمة الاستثمار المحلي في خلق فرص الشغل في الجزائر.

لقد سمحت المشاريع الاستثمارية، على خلق مناصب شغل من خلال الامتيازات التي استفاد منها المستثمر بصفة عامة، و على امتصاص البطالة و لو بنسبة قليلة.

### المطلب الأول : تطور مستوى التشغيل من خلال المشروعات الاستثمارية في الجزائر.

يمكننا تتبع تطور مستوى التشغيل من خلال عدد السكان النشطين والمشتغلين كما يوضحه الجدول التالي :

**الجدول رقم 13: عدد السكان النشطين و المشتغلين خلال الفترة 2010-2019 الوحدة مليون نسمة**

| السنة | اجمالي السكان في منتصف السنة | السكان النشطين | | السكان المشتغلين | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | النسبة ٪ | العدد | النسبة ٪ |
| 2010 | 359780000 | 10812000 | 41.7 | 9736000 | 37.6 |
| 2011 | 36717000 | 10661000 | 40.0 | 9599000 | 36.0 |
| 2012 | 37450000 | 11423000 | 42.0 | 10170000 | 37.4 |
| 2013 | 38300000 | 11964000 | 43.2 | 10778000 | 39.0 |
| 2014 | 39100000 | 11716000 | 41.5 | 1056000 | 37.5 |
| 2015 | 39500000 | 11932000 | 41.8 | 10594000 | 37.1 |
| 2016 | 40800000 | 12092000 | 42.0 | 10895000 | 37.8 |
| 2017 | 41300000 | 12277000 | 42.0 | 10769000 | 36.8 |
| 2018 | 42578000 | 12463000 | 41.7 | 11001000 | 36.2 |
| 2019 | 43424000 | 12730000 | 42.2 | 11281000 | 37.4 |

**المصدر: الديوان الوطني للإحصاء**

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عدد السكان النشطين خلال الفترة 2010-2019 قد تتراوح ما بين 10 و12 مليون و هي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع السنوات الماضية و يرجع ذلك إلى التسهيلات التي قدمتها الدولة في مجال النهوض بالاقتصاد الوطني، بتشجيع الاستثمار الخالق لمناصب العمل، الذي ينعكس بصورة آلية على الحياة الاجتماعية، كما نلاحظ بأن معدلات النشاط منخفضة مقارنة بالبلدان المتقدمة، حيث أنها لم تصل إلى نسبة 50%، و يرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها فتوة التركيب العمومي لسكان الجزائر، حيث أن النسبة العالية لفئة الأفراد الأقل من 15 سنة، و نلاحظ أيضا أن عدد السكان المشتغلين تتراوح ما بين 9 و11 مليون خلال نفس الفترة، و هو عدد لابأس به مقارنة مع السنوات الماضية، لكنه يبقى ضعيف بالنظر إلى عدد المشتغلين في البلدان المتطورة، حيث كان في الجزائر ما بين 36 و39%، و هي نسبة منخفضة جدا بالرغم من التسهيلات التي قدمتها الحكومة الجزائرية، من خلال مختلف آليات التشغيل، إلا أن أغلبية طالبي الشغل غير قادرين عليه، بمعنى ليس لديهم الخبرة المهنية الكافية التي تؤهلهم لخلق مشاريع استثمارية.

## المطلب الثاني: واقع القوى العاملة غير المشتغلة في الجزائر ( البطالين ):

الجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 (الوحدة %)

**الجدول رقم 14: معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019**

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البطالة | 10.0 | 10.0 | 11.0 | 9.80 | 10.6 | 11.20 | 10.5 | 12.30 | 11.7 | 11.4 |

**المصدر** : الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن معدل البطالة خلال فترة الدراسة عرف تذبذب بين الانخفاض و الارتفاع، بحيث سجل أقل قيمة له سنة 2013 و هي 9,8%، و بينما بلغت أعلى قيمة له و التي وصلت لمعدل 12,3% سنة 2017، و تبقى هذه الأرقام مرتفعة نسبيا مقارنة بالأرقام العالمية، بحيث قدر متوسط معدل البطالة على المستوى العالمي ما قيمته 7,5% سنة 2027، و يعود ذلك إلى ضعف بنية الاقتصاد الجزائري و الذي يعتمد على قطاع واحد ألا و هو قطاع المحروقات و الذي تتجاوز صادراته 95% من اجمالي الصادرات، و نظرا لكون قطاع المحروقات يتميز بعدم الاستقرار لكن أسعار المواد الطاقوية تتحدد في السوق العالمية مما يحدث أزمات مالية للدولة كلما انخفضت الأسعار، و حيث ينعكس ذلك بشكل مباشر على ايرادات الدولة و قدرتها على تمويل البرامج التنموية و التي تعتبر من أبرز أهدافها زيادة مستوى التشغيل و التخفيف من معدلات البطالة، لذلك سوف يبقى اقتصاد الجزائر رهين تقلبات الأسواق العالمية ما لم نأخذ الإجراءات اللازمة بغية إحداث تحول جذري في هيكل الاقتصاد.

## المطلب الثالث: توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية المحلية حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2019

الجدول الموالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم 15: فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات المحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 (الوحدة : منصب شغل).**

| القطاع / السنوات | الفلاحة | | الصناعة | | بناء و أشغال عمومية | | تجارة، خدمات و إدارة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العمالة | ٪ | العمالة | ٪ | العمالة | ٪ | العمالة | ٪ | العمالة | ٪ |
| 2010 | 113600 | 11.67 | 1337000 | 13.73 | 1886000 | 19.37 | 5377000 | 55.23 | 9736000 | 100 |
| 2011 | 1034000 | 10.77 | 1367000 | 14.24 | 1595000 | 16.62 | 5603000 | 58.37 | 9599000 | 100 |
| 2012 | 912000 | 9.0 | 1335000 | 13.1 | 1663000 | 16.4 | 6260000 | 61.6 | 10170000 | 100 |
| 2013 | 1141000 | 10.6 | 1407000 | 13.0 | 1791000 | 16.6 | 6449000 | 59.8 | 10788000 | 100 |
| 2014 | 899000 | 8.8 | 1290000 | 12.6 | 1826000 | 17.8 | 6224000 | 60.8 | 10239000 | 100 |
| 2015 | 917000 | 8.7 | 1377000 | 13.0 | 1776000 | 16.8 | 6524000 | 61.6 | 10594000 | 100 |
| 2016 | 865000 | 8.0 | 1465000 | 13.5 | 1895000 | 17.5 | 6620000 | 61.0 | 10845000 | 100 |
| 2017 | 1102000 | 10.1 | 1493000 | 13.8 | 1847000 | 17.0 | 6417000 | 59.1 | 10858000 | 100 |
| 2018 | 1067000 | 9.70 | 1434000 | 13.10 | 1774000 | 16.10 | 6726000 | 61.10 | 11001000 | 100 |
| 2019 | 1083000 | 9.60 | 1450000 | 12.85 | 1890000 | 16.76 | 6857000 | 60.79 | 11281000 | 100 |

**المصدر** : الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي: بالنسبة لطبيعة المناصب المحققة حسب القطاع فقد لاحظنا أن أكبر عدد المناصب كان استحواذها من نصيب قطاع الخدمات، تجارة و إدارة حيث حققت خلال الفترة 2010-2019 متوسط ما نسبة 55,23%، أما قطاع بناء و أشغال عمومية فقد حقق متوسط نسبة 16,62 و 19,37%، و قطاع الصناعة متوسط نسبة 12,85 و 14,24 %، و كما كان متوقعا يظل القطاع الفلاحي يساهم بنسبة محتشمة من خلال عدد المناصب المحققة بمتوسط 80 و 11,67 %.

## المطلب الرابع : حجم التشغيل في كل من المشاريع الوطنية و المشاريع الأجنبية.

في إطار ترقية الاستثمار اعتمدت الجزائر مبالغ كبيرة تعدت في كثير من الأحيان القيمة الحقيقية للمشاريع الاستثمارية، و هو ما تسعى من خلاله إلى استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة محليا و على رأسها الموارد البشرية التي تزخر بها في إطار التخفيف قدر الإمكان في نسب البطالة و هو ما سنلاحظه في الجدول أدناه بعد ان نلقي نظرة على حجم الاستثمارات المحلية مقارنة بالاستثمارات الأجنبية.

**الجدول رقم 16 : العمالة المنشأة في كل المشاريع الوطنية والأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2017 .**

| نوع الاستثمار | عدد المشاريع | ٪ | القيمة ( مليون دج) | ٪ | مناصب الشغل | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار المحلي | 62334 | 99.58 | 11780833 | 82.38 | 1098011 | 89.15 |
| الاستثمار الأجنبي | 901 | 1.42 | 251983 | 17.62 | 133583 | 10.85 |
| المجموع | 63235 | 100 | 14300664 | 100 | 1231584 | 100 |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر Andi

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن أثر الاستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر كان ايجابيا، فمجموع مناصب العمل التي وفرها هذا الاستثمار خلال الفترة 2002-2017 وصلت إلى 1098011 منصب عمل أي ما يوافق 89,15% من إجمالي مناصب العمل للمشروعات الاستثمارية المحلية و الأجنبية و المقدرة بنحو 1231594 منصب عمل و يظهر هذا الأثر الايجابي للاستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2002-2017 من خلال ما يلي:

نجد أن عدد المشاريع الاستثمارية المحلية خلال الفترة 2002-2017 و التي قدرت بـ 62334 مشروع محلي أي ما يوافق 99,58 % من مجموع المشاريع الاستثمارية، وفرت 89,15 % من مجموع مناصب العمل الموفرة خلال الفترة، في حين نجد أن عدد المشاريع الأجنبية و التي قدر عددها 901 مشروع خلال الفترة 2002-2017 أي ما يوافق 1,42% من مجموع المشاريع الاستثمارية، وفرت 10,85 % من مجموع مناصب العمل الموفرة خلال الفترة، هذا ما يدل على الفعالية الاستثمارية المحلية في توفير مناصب العمل في الجزائر اكثر من الاستثمار الأجنبي و ذلك لمحدودية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر نتيجة المناخ الاستثماري غير الملائم و أغلب تلك الاستثمارات في قطاع المحروقات.

## خاتمة الفصل:

بهذا نكون قد استعرضنا واقع الاستثمار المحلي و وضعية التشغيل في الجزائر، يظهر أن الاستثمار المحلي في البلاد يواجه تحديات عدة تتعلق بالبيئة الاقتصادية، التشريعات، قطاعات محددة، و العديد من العوامل الأخرى، و على الرغم من وجود فرص استثمارية في الجزائر، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات و التحسينات لجذب المزيد من الاستثمارات، من جهة أخرى فإن مشكلة التشغيل مشكلة قديمة حديثة تتداخل أبعادها الاجتماعية و الاقتصادية، كما تتداخل الأبعاد الزمنية لحلها، و من ثم فإنه لابد من النظرة المتكاملة و ليست الجزئية لهذه القضية للوصول إلى حل متوازن و لنجاح سياسات التشغيل لابد من مساهمة كل الأطراف المعنية بذلك و كذلك التنسيق بين كل القطاعات و الهياكل، و تدعيم و تحفيز الاستثمار المولد لمناصب الشغل، و العمل على عصرنة قطاع التشغيل و ربطه بسوق العمل، و أيضا فإن البلاد تعاني من مشكلة البطالة و ارتفاع معدلاتها بين الشباب و العاطلين عن العمل، تحتاج الجزائر إلى سياسات تشغيلية فعالة و برامج العزيز فرص العمل و تحسين ظروف العمل و التوظيف في البلاد، إضافة إلى ذلك تعمل الحكومة على تعزيز القدرات و المهارات اللازمة للشباب، و تشجيع الشركات على خلق فرص عمل جديدة و تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في انشاء و توسيع المشاريع.

# الخاتمة

**الخاتمة :**

تعتبر الاستثمارات من المواضيع العامة التي اهتم بها الاقتصاديون في الماضي والحاضر في معظم الدول وتعد الاستثمارات من المفاهيم التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة حول مدى تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي ، فالاستثمار اليوم أصبح يلعب دورا مؤثرا وايجابيا في عملية النمو الاقتصادي ، حيث تلجأ إليه الكثير من الدول في حل بعض مشكلاتها الاقتصادية كالفقر و البطالة ، حيث عملت هذه الدول على تحسين بيئتها الاستثمارية من خلال الحوافز و القوانين المشجعة للاستثمار كما تبنت موضوع الاستثمار من خلال برامج التصحيح الاقتصادي من أجل المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي .

والجزائر كغيرها من دول العالم ، وضمن توجهها لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي متكامل ، ركزت على عملية الاستثمار باعتبارها من أهم مكونات الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك من خلال برامج الانعاش الاقتصادي و المخططات التنمية .

إن الاستثمارات في الجزائر تتم بشكل متناسق نوعا ما مع معدلات التشغيل على الأقل خلال الآجل القصير ، ويعود السبب في ذلك أو مايؤخذ على هذه الاستثمارات ، أنها توجهت صوب البنية التحتية والهياكل القاعدة وبالذات القطاعات الخدمية وقطاع السكن والإنشاءات ، التي تتميز بتوفير مناصب شغل غير دائمة وهو تفسير النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة .

نتائج اختبار الفرضيات :

- وجود علاقة واضحة بين الاستثمار والتشغيل ، تجسد تأثير الأول بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الثاني.
- هناك علاقة وثيقة بين الاستثمار والتشغيل في الإقتصاد ، عندما يحدث زيادة في الاستثمار ، يمكن أن تزداد فرص التشغيل وخلق وظائف جديدة .
- الاستثمارات تتم بشكل متناسق نوعا ما مع معدلات التشغيل على الأقل خلال الآجل القصير .

حيث سمحت لنا الدراسة بالوقوف على عدة حقائق نظرية و عملية نستعرضها في النقاط التالية :

- تراجع دور القطاع الصناعي العمومي في التشغيل لصالح القطاع الخاص ، مع زيادة حصة الإدارة في خلق مناصب الشغل .
- تعرف الجزائر زيادة في عدد الناشطين اقتصاديا بصفة متواصلة ، مع تسجيل زيادة في عدد المشتغلين بصفة عامة ، إلا أن ذلك لا يعتبر كافيا ، ولاتزال معدلات التشغيل متدنية مقارنة بالمعدلات العالمية ، مع تسجيل زيادة في معدل البطالة .

- يرتبط التشغيل في الجزائر بصفة كبيرة بأسعار المحروقات ، كون الاقتصاد لايزال يعاني التبعية لهذا القطاع ، وكل البرامج المسطرة تخضع للتقلبات في أسعار السوق العالمية ، فكلما زاد معدل التشغيل و العكس صحيح ، حيث تقوم الدولة بتوقيف عمليات التوظيف وتوقيف المشاريع .

- يعتبر قطاع الصناعة القطاع الأول في الجزائر من حيث حجم التشغيل يضم 55 – 60 % من المشتغلين ، مقابل استقرار نسبي في قطاعين البناء والأشغال العمومية و الصناعة ، بالرغم من أن معدلاتهم منخفضة نسبيا ، ذلك بسبب ارتباطها أساسا بالمشاريع والخطط المسطرة من قبل الدولة بناء على ايراداتها من المحروقات ، في حين يسجل القطاع الفلاحي أقل نسبة من التشغيل مع تراجع ستوب لها ، وهو مايعد نقطة سلبية في مسار التنويع الاقتصادي .

- يشتغل العامل في الجزائر إما لحسابه الخاص أو في منصب عمل دائم ، أو عن طريق عقد مؤقت ، في حين يلاحظ تسجيل ارتفاع في مساهمة المناصب الدائمة و العمل للحساب الشخصي في حجم التشغيل الإجمالي بفعل مسابقات التوظيف في القطاع العام ، وتشجيع إنشاء المشاريع المقاولاتية ، فإن العقود المؤقتة تشهد تراجعا بفعل تعليق العقود التي تمنحها آليات تشغيل الشباب بسبب سياسة التقشف المعتمدة من الدولة .

- هناك علاقة وثيقة بين الاستثمار والتشغيل في الإقتصاد ، عندما يحدث زيادة في الاستثمار ، يمكن أن تزداد فرص التشغيل وخلق وظائف جديدة ، لأن الشركات قد تقوم بتوسيع أعمالها وزيادة انتاجها ، من ناحية أخرى ، إذا كان هناك نقص في الاستثمار ، قد يؤدي ذلك إلى تراجع فرص العمل وزيادة معدلات البطالة ، لذلك الاستثمارات الجيدة والفعالة يمكن أن تلعب دورا هاما في حجم سوق العمل وتعزيز فرص التشغيل .

- بذلت الجزائر جهودا معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار ، ذلك باتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادي ، ومن التشريعات و القوانين المحفزة للاستثمار .

- إن الحوافز الممنوحة للاستثمارات في الجزائر مكنت من الدفع بوتيرة الاستثمار المحلي .

- الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل ادارية بيروقراطية ، عقارية ومالية والتي أدت إلى التقليل من تدفقاته.

- ضعف النظام المصرفي في تشجيع عملية الاستثمار المحلي .

- قامت الجزائر بانشاء عدة هيئات مؤطرة للاستثمار ومن أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

- الاستثمار في قطاع الخدمات يحظى على أكبر نسبة من حجم الاستثمارات بالمقارنة مع القطاعات الأخرى ( الصناعة ، الزراعة ، البناء .....الخ ) وهذا يدل على أن السياسة الاستثمارية لم تنجح في توجيه المستثمر المحلي إلى القطاعات الانتاجية .

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فقد رأى الباحث ضرورة الأخذ بمجموعة من التوصيات ومن أهمها :

- تقديم اعفاءات من الضمان الاجتماعي أو الضريبة لكل مؤسسة تقوم باستحداث مناصب شغل جديدة .
- توفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي الذي من شأنه أن يمتص جزء من اليد العاملة العاطلة.
- ربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل .
- ضرورة تفعيل دور المشاريع الفردية «خاصة المؤسسة المصغرة » القادرة على استحداث مناصب شغل جديدة دون أن يكلف ، باعتبار أن الأموال يمكن أن تخصص لنشاطات أخرى تساهم هي الأخرى في ترقية عالم الشغل .
- إعادة عجلة الاستثمار الحكومي المنتج ودور الدولة الاقتصادي ، سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني .
- العمل على إيجاد جو ومناخ ملائم لتطوير وترقية الاستثمارات ، ذلك بتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بالاستثمار المحلي .
- تطوير وتنمية الموارد البشرية حسب احتياجات سوق العمل .
- ضرورة تنويع الدخل القومي بما يتيح زيادة الاستثمارات المحلية وتنويعها .
- العمل على التنويع في آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار من أجل الوصول إلى رغبات الفئة العاطلة عن العمل ومن أجل تحقيق التوظيف الأمثل للمورد البشري .
- معالجة قضية البطالة والتوظيف على رؤية استراتيجية شاملة ، أي أن تكون عميقة وطويلة الأمد ومتعددة الأبعاد ، وهو ماتفتقر إليه السياسات الحالية المعتمدة في هذا المجال .
- تشجيع الاستثمارات والشراكة الإنتاجية المنشأة لمناصب العمل والمساهمة في تقليص حجم الواردات .

- تشجيع المشروعات الصغيرة وإعطاء الأولوية للمشروعات واستثمارات ذات الفن الإنتاجي الأكثر استخداما لعنصر العمل مع توفير البيئة الملائمة لدعم هذه المشروعات من خلال تقليل القيود واستقرار القوانين و القرارات .

- الحد من البيروقراطية الإدارية في الحصول على القروض المسيرة من طرف البنوك وإعادة النظر في طريقة تسديديها وفقا للمعايير الدولية « قيمة القرض ، مدة القرض، معدل الفائدة .....» وتشجيعيهم على إنشاء المشاريع لهم خاصة في الأرياف .

- العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى يتم تحليل كل قطاع و التقليل من تشوهات في سوق العمل ويكون ذلك باستخدام أدوات النشر وتحديثها باستمرار .

- تسهيل الإجراءات الإدارية أمام الشباب والاستماع لإنشغالاتهم وفتح أبواب الحوار لمناقشة الصعوبات التي تواجه الشباب .

- الخروج من اقتصاد المحروقات أصبح ضرورة ملحة .وضرورة تبني استراتيجية متكاملة للتنويع الإقتصادي وتحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها لتفادي تقلبات أسعار النفط لحماية الخزينة العمومية ، والانتقال إلى مرحلة جديدة من النمو و التطور خاصة بعد انهيار البترول في السنوات الأخيرة

- اعطاء الأولوية للمشاريع التي ترتكز على جلب الأرباح ، كرصد عدد فرص العمل الناتجة من كل استثمار ، وتقديم الحوافز الضريبية.

- ترشيد النفقات العمومية عن طريق تشجيع التمويل ، لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من شأنها توفير الشغل في الجزائر ، إلى جانب اشتراكها في مجال المقاولة خاصة بالنسبة للشباب المتخرج من الجامعات و المعاهد وجعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى .

- ضرورة مسايرة ثورة تكنولوجيات الاعلام و الاتصال وتطبيقها على أرض الواقع .

افاق الدراسة :

- اثر الاستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر .
- مدى تأثير التقدم التكنولوجي على فرص التشغيل في الجزائر .
- دور الاستثمار المحلي في رفع معدلات التشغيل في الجزائر .

# المراجع

## قائمة المراجع و المصادر :

### أولا: باللغة العربية

**أ – الكتب:**


– ابراهيم محمود عبد الرحمن، **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة**، دار الفتح للتجليد الفني، ط1، عمان.

– أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، الدار الدولية العلمية للنشر و التوزيع، ودار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2002.

– أحمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، ط1، دار المناهج، الأردن ، 1997.

– أحمد علي دغيم، **المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائيا على البطالة**، المكتبة الأكاديمية، مطابع الدار الهندسية، القاهرة.

– أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الاسلامية، الآثار و الحلول**، ط1 ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

– آل ريس وجاك تروت، **التركيز في عالم مبهم، دراسات مترجمة، إعادة التفكير في المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

– السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دار الفكر العربية، القاهرة، 1977.

– النجار سعيد، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1991.

– بابا عبد القادر، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، وهران، 2010.

– جون مينارد كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة عناد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، 1939.

– جون نايبست، **من الدولة القومية إلى الشبكات، دراسات مترجمة، إعادة التفكير في المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

– حسين ابراهيم بلوط، **إدارة المشاريع ودراسة جداولها الاقتصادية**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

– دريد كمال آل شيب، **الاستثمار و التحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

– راضي نور الدين، **التشغيل و البطالة في الجزائر**، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

– زيان رمضان، **مبادئ الاستثمار**، دار وائل للنشر، مصر، 1996.

– زيان رمضان، **مبادئ الاستثمار**، دار وائل للنشر، مصر، 1996.

– سعيد علي محمد العبيدي، **الاقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر، الأردن، 2011.

– سيف سالم العرفة، **ادارة المخاطر الاستثمارية**، دار الرؤية، 2009.

– طارق عبد العال حمادة، **تقييم أداء البنوك التجارية وتحليل العائد والمخاطر**، الدار الجامعية، الجزء الثالث، اسكندرية، 2001.

– طاهر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل، 2003.

– طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار** ، دار المستقبل، عمان، 1997.

– عادل محمود الرشيد، **ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المفاهيم، المناهج، التطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.

– عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية**، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006.

– عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، « دراسة تحليلية » ط2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

– عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية، – تحليل جزئي و كلي –**، مكتبة زهراء الشروق، القاهرة، 1997.

– علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005.

– عمار بوحوش، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.

– عمر صخري ، " التحليل الإقتصادي الكلي" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008م .

– قاسم نايف علوان، **ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.

– قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمارات بين النظرية و التطبيق**، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

– محمد صالح الحناوي، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، ط2، دار الجامعية، مصر، 1977.

– محمد غانم، **الاستثمار في الاقتصاد السياسي و الإسلامي**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2010.

– محمد مطر، **ادارة الاستثمارات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

– مروان شموط كنجو و عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008م.

– منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية والنشر و التوزيع، عمان، 2002.

– منير ابراهيم هندي، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، منشأة المعارف للتوزيع، مصر، 1999.

– ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

– نزار سعد الدين العبسي، ابراهيم سليمان، **قطف الاقتصاد الكلي « مبادئ و تطبيقات »** ، ط1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006.

–تيسير عمران ، " نجدة لقياس تأثير الإستثمار " ، طابعة الجزائر ، 2005م .

–حسين عمر، **الاستثمار و العولمة**، ط1، دار الكتاب، مصر، 2000.

– مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

**ب – المذكرات والرسائل والأطروحات:**

– العايب عبد الرحمان، **البطالة و اشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي – حالة الجزائر –**، رسالة ماجيستر غير منشورة، التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2023–2024.

– حاجي فاطمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل برامج التنموية**، الجزائر فترة 2000–2014م – أطروحة دكتوراه – علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2014.

– سايح حنان، **بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر**،– مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية – جامعة عبد الحميد بن باديس 2013–2014.

– طراء حسام الدين، بونغماس أحمد، **دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار**، – مذكرة لنيل شهادة ليسانس – تخصص مالية نقود وبنوك، المركز الجامعي البويرة، 2010–2011.

– عبد الرزاق جباري، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة خلال الفترة 2001–2012** ،– مذكرة ماجيستر – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.

– عبد الرزاق جباري، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001–2012**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.

– قارة ملاك، **إشكالية الاقتصاد غير رسمي الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، سينغال** – أطروحة دكتوراه – في الاقتصاد، فرع الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة 2010–2009.

– محمد ابراهيم مادي، **فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر**،– أطروحة دكتوراه – تخصص علوم اقتصادية، جامعة شلف، 2003.

– منصوري الزين، **آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، رسالة دكتوراه، كلية التسيير و الاقتصاد، قسم التسيير تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر، 2006.

–بلكعبيات مراد ، "منح الامتيازات للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

–شوقي جبار ، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي" ، دراسة حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه – في العلوم الإقتصادية ، تخصص اقتصاد تنمية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، 214–2015م .

**ج – المجالات:**

– بلفرار طيب ، حفاف سعاد ، " دور آليات التسويق المحلي في دعم فرص الاستثمار المحلي في الجزائر" ، – ولاية تيسمسيلت نموذجا – ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 06 ، العدد 02 ، جامعة الشلف ، 2021م .

– بوحفصي عبد الله، **هيئات دعم التشغيل في الجزائر، مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 2002–2017**، الحوار الفكري، مجلد 13، العدد 15، جامعة أدرار، 2018.

– حاج قويدر عبد الهادي ، فودوا محمد ، " الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودورها في دعم وتحفيز الاستثمار على المستوى المحلي" ، دراسة حالة ولاية أدرار ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 14 ، العدد 3 ، جامعة أحمد دراية أدرار ، 2021م .

– سامية زبوج، خديجة سبخاوي، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر**، دراسة احصائية لبعض المؤسسات المكلفة بالتشغيل، مجلة أنسة للبحوث والدراسات، (30–43).

– سلمى شيب، **مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد 01، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019.

– سميحة فوزي، نهال مغربل، **الاستثمار العام و الخاص في مصر**، مزاحمة أم تكامل مركز المصري للدراسات الاقتصادية 2004، ورقة عمل 96 .

– شهيدة قادة، **التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقتها**، rule of Law and anticorruption centre journel كيوسانس، العدد 01، 2019.

– عاطف محمد عبيد، **التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادي**، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، 1992.

– عمرة مهديد، **تحليل سياسة التشغيل في الجزائر، دراسة حالة جهاز المساعدة على الادماج**، مقال في المجلة الجزائرية لسياسات العامة، العدد 09، فيفري 2011.

– ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، **التنمية المستدامة – دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى** –، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد 01، 2006.

– مصطفى طويطي، **استراتيجيات قطاعات التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية، – التجربة الجزائرية نموذجا** – ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 07 ، 2015.

– معتصم دحو، **سياسات التشغيل والوساطة في سوق العمل بالجزائر بين حتمية تنفيذ البرامج ومنطق الاستجابة لاحتياجات سوق العمل**، منشورات البحث والحكومة والاقتصاد الاجتماعي، العدد 02، 2016.

– مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد، لقام حنان، **التشغيل في الجزائر، قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 07، العدد 01، 2018.

– منصوري زين، أستاذ مكلف بالدروس بقسم علوم التسيير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة شلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02.

– مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 07، 2009–2010.

– نوال سمود، إيمان ناصري، عبد الرحمن إيداح، **البنوك الإسلامية وتعزيز الاستثمار في الجزائر واقع وتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد صديق بن يحي، 2020.

–أسماء دردور ، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990–2020م " ، باستخدام نموذج ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، المجلد 11 ، العدد 01 ، جامعة أم البواقي 2022م .

–برج راسوطة ريمة ، رابح بوعراب ، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي" ، – دراسة قياسية – مجلة معهد العلوم الإقتصادية ، المجلد 23 ، العدد 02 ، جامعة الجزائر 3 ، 2020م .

–عمرة مهديد ، " تحليل سياسة التشغيل في الجزائر ، دراسة حالة جهاز المساعدة على الادماج" ، مقال في المجلة الجزائرية لسياسات العامة ، العدد 09 ، فيفري 2016م .

–مجادي رضوان ،" سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر" ، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد 12 ، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة .

**د – الملتقيات:**

– أحمية سليمان، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، يومي 26–27 أفريل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2009.

– بخوش هشام، **الآليات القانونية والتنظيمية والبرامج المختلفة التي وضعت لتجسيد وتنفيذ سياسات التشغيل**، ورقة مداخلة في الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13–14 أفريل 2011، جامعة بسكرة، 2011.

– بولعباس مختار، **سياسات التشغيل في الجزائر، دراسة تحليلية و تقييمية**، ورقلة، مداخلة في الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لتشغيل الشباب في الجزائر، آلية المرافقة و التنفيذ، يوم 20 فبراير 2019.

– حاجي فطيمة، **متطلبات وأساليب النمو في تشغيل الشباب في اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية**، ورقلة، مقدمة للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 2011م.

– سرير عبد الله رابح، **مداخلة بعنوان " سياسة التشغيل في الجزائر ومعظلة البطالة"**، ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13–14 أفريل 2011.

– عبد الحميد قومي، **مداخلة بعنوان "سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، يومي 15–16 نوفمبر 2011.

**هـ – التقارير:**

– **سياسات التشغيل الوطنية**، دليل استرشادي، منشورات منظمة العمل الدولية، 2014.

–البوابة الجزائرية لانشاء المؤسسات .

–بيان السياسة العامة فبراير 2019م .

– **تقرير رئيسي خاص بالشركات لمجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال 2014**، مطبوعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، طبيعة 11، لندن، 2014.

–وزارة الصناعة والمناجم ، 2017م .

**و – النصوص القانونية:**

–ج.ح.د.ش ، الأمر رقم 01–03 ، المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، المؤرخ في 20 أوت 2001م الجزائر .

–ج.ح.د.ش ، القانون رقم 16–09 ، المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 46 ، الصادر بتاريخ 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 غست 2016م ، الجزائر .

**ي – المواقع الالكترونية:**

–Rttps://Ansej.dz/index.php/fr/nos–statistiques.

– Rttps://www.angem.dz/ar/article/cadre de création.

– Rttps://www.angem.dz/ar/article/les –conditons–d–eligibilite–au–micro–credit/.

– Rttps://www.cnac.dz.

-Rttps://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement-bilan-des-declarations-d-investissement 2002-2018 .

- ياسين بودهان 2019 ، حراك 22 فبراير ، عرى الجزائريون، فساد النظام ، مركز أبحاث ودراسات مينا موقع الكتروني: حراك 22شباط-فبراير-حينما-عرى-الجزائر/Rttps:mena studies.org/ar

- عبد السلام بارودي، 2018، خبراء، عوامل تحسن مناخ الجزائر، أصوات المغربية، موقع الكتروني: Rttps://www.maghreb voices.com

- ياسين تملالي، 2018، الجزائر بين الاقتصاد غير الرسمي وسوق السوداء، القرار الاقتصادي، العربي السفير، موقع الالكتروني:

Rttps://assafirarabi.com/ar/21388/

- ليلى شرفاوي، مدير التشغيل بوازرة العمل الوطنية من ملفات تشغيل الشباب نقال عن الموقع الالكتروني: Rttps://www ahlabaht.com/6531231209

-الديوان الوطني للإحصاء .

Rttps://www.ons.dz

**ثانيا : اللغة الأجنبية**

**A - les ouvrages** :

- A. Smith, **recherche sur la nature et les causes de richesse des nations**, callmand paris,1976.

- Abdellah Boughaba, **analyse es évaluation de projets**, berti édition en paris,1999.

- Bussery charois**, analyse et évaluation des projets d'investissement**, paris ,1999.

- Mahamed dowider, **l'économie politique une science sociale masquée**, paris,1974.

**B - les articles** :

- BACKARE AS, (03 August 2011), **the déterminant of private domestic in Nigeria**, for East journal of psychologue and business, vol 03,n$^0$02 .

- Bernardin Akitoby, Richard Hemming et Gerd Schwartz,2007, **Investissement public et partenariats public-privé**, fond monétaire international 40, ISNN1020-7724, USA.

- IYAA, I, B, AMINU,U,(2015), **an investigation into th impact of domestic investment and foreign direct investment on économic growth in Nigeria**, international journal of humanités volume 2,issue 7.

- L'OCDE, (2006), **les dossiers du CAD 2005**, revue de l'OCDE sur développement, volume 6, n$^0$2, ISNN 1992-0490.

- Robert king, wara,(2014), **the impact of domestic public on private investment in Kenya** ,international knowledge sharing platform vo 14,n$^0$22,ISSN 2224-607 paper triste .

- SAYEF,BAKARI,(june 2017), **the impact of domestic investment on économic growth**, ELMANAR Tunisia, paper n$^0$80053,MPRA faculty of économic and management of university of Tunis .

-SAYEF BAKARI,(Anne 2017),thé impact of domestic investment on économic growth New évidence from malaysia,ELMANAR Tunisia,paper n$^0$79436 .

**C - les thése** :

− Bureau international du travail, **la nomalisation internationale du travail**, nouvelle série 53, Genève, 1953.

− l'office national des statistique, **l'emploi et chomage (données et statistiques)**, n 226, editions ons, Algérie,1995.

− ONS, **Données statisyiques, activité, emploi et chomage au 4ème trimestre,** 2008, N$^0$ 14, Alger, 2009.

-Ibrahim ngouhowo, les investissement dérect étrangers en Afrique central-attractivité et effets économique .